وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي د. يحي فارس بـــالمديـــــة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

عنوان المذكرة :

؟ ؟؟؟ ؟ ؟؟؟ ؟؟ ؟؟؟؟؟ ؟؟؟

؟ ؟؟؟؟ ؟؟ ؟ ؟؟ ؟؟؟؟ ؟؟؟؟ ؟؟ ؟

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في قسم: ؟ـــ؟؟؟؟ـــ ؟؟؟ـــــ؟

تخصـــــص : ؟ـــ؟ـــــ؟؟؟

من إعداد الطالبتين:

f ؟؟؟؟ ؟؟ـــ؟؟؟ ؟؟؟ـــــ؟

f ؟؟ـــــ؟ـــ؟؟؟ـــــ؟

تحت إشراف الأستاذ :

- ؟؟؟؟ـ؟ ؟ـــ؟ ؟ـــ؟؟؟؟

السنة الجامعية : **2008/2007**

كلمة شكر وتقدير

الحمد والثناء والشكر العلي القدير على نعمه الظاهرة والباطنة وتوفيقنا لإنجاز هذا العمل.

اعترافا بالفضل وتقديرا للجميل، لا يسعنا بعد انتهائنا من إعداد هذا البحث إلا أن نتوجه بجزيل شكرنا وامتناننا إلى:

الأستاذ شبوطي حكيم لقبوله الإشراف على هذا العمل، وتوجيهاته القيمة وتساؤله المستمر عن هذا البحث.

الأستاذ شبايكي سعدان والأستاذ سعداوي موسى على المساعدات والتوجيه.

كما نتوجه بخالص شكرنا وتقديرنا إلى كل من ساعد من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر السادة

بلهادي محمد، زرواطي محمد

وإلى كل من له يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته وتوجيهاته من أجل إتمام هذا العمل

والحمد لله الذي تمت بنعمته الصالحات

خديجة، أمال

...

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	وظائف المحاسبة	14
02	مراحل الدورة المحاسبية المتمثلة في العمل اليومي	25
03	النظام المركزي او نظام اليوميات المساعدة	26
04	الميزان المربع	29
05	الشكل العام للطريقة المركزية	30
06	عملية تسجيل شراء البضائع	70
07	مكونات القوائم المالية	151

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	إحدى صفحات اليومية	22
02	إحدى صفحات دفتر الأستاذ	24
03	ميزان المراجعة	24
04	الشكل العام لليومية المساعدة	27
05	اليوميات المساعدة لدى المؤسسة والحسابات الوسيطة التي تربط بينها	28
06	معايير المحاسبة الدولية (IAS)	35
07	معايير الإبلاغ المالي الدولية(IFRS)	45
08	المقارنة بين القوائم المالية حسب النظام الحالي pcn والنظام الجديد IAS/IFRS	168
09	الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني نحو النظام المحاسبي المالي	170

الفهرس

مقدمة عامة أ،ب،ج،د

الفصل الأول: المحاسبة، النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية

مقدمة الفصل **02**

المبحث الأول:عموميات حول المحاسبة **03**

المطلب الأول: ماهية المحاسبة 03

المطلب الثاني:المبادئ المحاسبية 08

المطلب الثالث: أنواع المحاسبة ووظائفها 11

المطلب الرابع: أهمية وأهداف المحاسبة 15

المبحث الثاني: ماهية النظام المحاسبي **17**

المطلب الأول : تعريف النظام 17

المطلب الثاني: عناصر النظام المحاسبي 18

المطلب الثالث: أنواع النظام المحاسبي 21

المبحث الثالث: معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي **31**

المطلب الأول: معايير المحاسبة الدولية "IAS " **31**

المطلب الثاني: معايير الإبلاغ المالي الدولية "IFRS" **45**

خلاصة الفصل **49**

الفصل الثاني: دراسة المخطط المحاسبي الوطني

مقدمة الفصل **51**

المبحث الأول: الإطار النظري للمخطط المحاسبي الوطني **52**

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المخطط المحاسبي الوطني 52

المطلب الثاني: أصناف حسابات المخطط المحاسبي الوطني 55

المطلب الثالث: مزايا وعيوب المخطط 59

المبحث الثاني:سير حسابات الميزانية **64**

المطلب الأول: حسابات الموجودات 64

المطلب الثاني: حسابات المطاليب 78

المبحث الثالث:سير حسابات التسيير والنتائج **87**

المطلب الأول: حسابات التكاليف 87

المطلب الثاني: حسابات الإيرادات 94

المطلب الثالث: حسابات النتائج 96

خلاصة الفصل **99**

الفصل الثالث: دراسة مشروع النظام المحاسبي المالي

مقدمة الفصل **101**

المبحث الأول: تقديم المشروع **102**

المطلب الأول: لمحة عن المشروع 102

المطلب الثاني:قواعد التقييم 105

المبحث الثاني: سير الحسابات **113**

المطلب الأول:سير حسابات الميزانية 113

المطلب الثاني:سير حسابات التسيير 140

خلاصة الفصل **146**

الفصل الرابع: دراسة التغيرات التي طرأت على القوائم المالية والحسابات

مقدمة الفصل **148**

المبحث الأول: دراسة القوائم المالية **149**

المطلب الأول: عموميات حول القوائم المالية 149

المطلب الثاني: تقديم القوائم المالية 158

المبحث الثاني: التغيرات الحاصلة في القوائم المالية **164**

المطلب الاول:التغيرات الواردة في الميزانية 165

المطلب الثاني :التغيرات الواردة في جدول حسابات النتائج 166

المطلب الثالث:التغيرات الواردة في جدول تغيرات الأموال الخاصة 167

المبحث الثاني:التغيرات الحاصلة في الحسابات **170**

المطلب الاول: التحول من المخطط المحاسبي الوطني الى النظام المحاسبي المالي الجديد 170

المطلب الثاني: الاختلافات بين المخطط المحاسبي الجديد والمعايير الدولية 186

خلاصة الفصل 187

خاتمة عامة **188**

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تستجيب المحاسبة لإحتياجات مختلفة وغير متجانسة من المعلومات المحاسبية لأطراف مختلفة سواء كانت داخلية أو خارجية تطورت عبر الزمن في تعايش مذهل مع التحولات الإقتصادية المتلاحقة، فقد أصبحت في الوقت الحاضر تمس مختلف جوانب الحياة العملية بهدف إشباع الإحتياجات المتزايدة لجميع الأطراف المتعاملين مع الوحدة الاقتصادية، فقد أدى هذا التطور في مطلع القرن ال20 إلى ظهور مجموعة مختلفة من الأنظمة المتكاملة من بينها النظام المحاسبي الذي يعتبر العمود الفقري لها معتمدا على مجموعة من المفاهيم والمبادئ تستخدم كإطار يتم الرجوع إليه من طرف رجال الأعمال من أجل تحقيق الأهداف.

إلا أن إختلاف المحتوى في التطبيقات والأوليات في الأنظمة المحاسبية من دولة إلى أخرى، وأمام تنامي وشمولية أنشطة التجارة والإستثمار والتبادل التجاري بين مختلف الدول، بدأت الجهود تنصب على وضع أسس وقواعد لمهنة المحاسبة، نتج عنها ما يعرف بالمعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي التي تهدف إلى توحيد المبادئ المحاسبية على المستوى الدولي، من أجل توفير قاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية لمختلف الشركات في العالم، وفي هذا الإطار جاءت محاولات عديدة لدول ذات أنظمة محاسبية مختلفة تتبنى من خلالها فكرة تكييف أنظمتها المحاسبية مع المعايير المحاسبة الدولية من بينها الجزائر التي تسعى إلى تغيير في المخطط المحاسبي الذي تم إعداده في الأصل للإجابة عن الأهداف المحلية المسطرة بإتباع طريقة محكمة وإعطائها صبغة وطنية لتوحيد محاسبة مختلف المؤسسات، وهو عبارة عن مخطط محاسبي يتمتع بقدرة إعلامية من الضروري لأي عون إقتصادي ومالي فهم محتواها بهدف المعرفة الملمة بالمبادئ العملية لهذا المخطط، غير أن هذا الأخير يشمل على عدة نقائص بسبب التوجه الإقتصادي الجديد في الجزائر، الأمر الذي أدى إلى إعادة هيكلة هذا المخطط بهدف تدارك هذه النقائص.

من خلال ما سابق يتبادر إلى أذهاننا الإشكالية التالية:

ماهي التغيرات التي طرأت على النظام المحاسبي الجزائري؟

ومن أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع توصلنا إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بكل من المحاسبة، النظام المحاسبي ومعايير محاسبة ومعايير الإبلاغ المالي الدوليين؟
- ماهو الإطار النظري والفني للمخطط المحاسبي؟

- هل المخطط المحاسبي يستجيب لمتطلبات الإقتصاد بصفة عامة والأنظمة المحاسبية الدولية بصفة خاصة؟
- فيما يتمثل مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر؟

الفرضيات:

كإجابة على التساؤلات السابقة نعتمد على الفرضيات التالية:

- المحاسبة هي تقنية من التقنيات التي تستخدمها المؤسسة من أجل ترجمة مختلف العمليات إلى قوائم مالية تفيد متخذي القرار.
- المخطط المحاسبي لم يعد يلبي الكثير من إحتياجات الأعوان الإقتصاديين في إطار التوجه الإقتصادي الجديد في الجزائر.
- النظام المحاسبي المالي الجديد يحقق أهداف إقتصادية غير أن المخطط المحاسبي يحقق أهداف جبائية فقط.

المنهج المستخدم:

رغبة في بلوغ تطلعات الدراسة، تمت الإستعانة بالمناهج التالية:

المنهج التحليلي والوصفي في جانبه النظري والتطبيقي، فالمنهج الوصفي فيما يتعلق بالمفاهيم العامة التي شكلت مدخلا للدراسة، إضافة إلى المنهج التاريخي للوصول إلى معلومات للتسلسل الزمني لبروز المعايير المحاسبية، أما المنهج التحليلي فاعتمدنا عليه في الفصل الثاني والثالث كدراسة تطبيقية على المخطط المحاسبي كذلك إستخدام منهج الجدلي للمقارنة بين القوائم المالية والحسابات في الفصل الرابع.

دوافع اختيار الموضوع:

تتجلى مبررات إختيارنا لهذا الموضوع في:

دوافع ذاتية تتمثل في:

- الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع الجديدة.
- إختيار الموضوع للإستفادة مستقبلا وخاصتا في الحياة المهنية.

دوافع موضوعية تتمثل في:

- مدى تلائمه مع تخصصنا (المحاسبة).
- الإصلاحات المحاسبية التي تباشرها الدولة على النظام المحاسبي.
- إنعدام البحوث حول المخطط المحاسبي الوطني في المكتبة.
- التطرق إلى هذا الموضوع بغية فتح مجال البحث أمام المهتمين به مستقبلا.

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية القيام بهذا البحث في إبراز أهمية المحاسبة في جميع الميادين تزامنا مع التحولات الإقتصادية التي يعرفها إقتصاد الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى أهمية المخطط المحاسبي الوطني وتاثيره على المحاسبة العامة والتسجيل المحاسبي، وإظهار مدى توافق التطبيقات المحاسبية على الصعيد الدولي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحديد أبعاد مشكلة التنوع في الممارسات وإنعكاسها على وضعية المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية، كما تهدف أيضا إلى إظهار أهم نقائص المخطط المحاسبي الوطني وإبراز التعديلات التي طرأت عليه، ومحاولة إثراء الموضوع بمعلومات تفيد القارئ من خلال إبراز أهمية المحاسبة والنظام المحاسبي والمعايير المحاسبة الدولية.

صعوبات البحث:

كل بحث بطبيعة الحال هو عرضة لجملة من الصعوبات المختلفة نذكر من بينها:

- قلة المراجع باللغة العربية الخاصة بموضوعنا.
- صعوبة إيجاد مرادفات عربية للكثير من المصطلحات التقنية.
- صعوبة وضع خطة متوازنة لأهمية بعض العناصر ولنقص الدراسة حولها في برامج الجامعة.
- موضوع شائك وجديد يتطلب الكثير من الوقت.

منهجية البحث:

تم تقسييم هذا البحث إلى أربعة فصول كالتالي:

تم التطرق في الفصل الأول إلى ماهية كل من المحاسبة والنظام المحاسبي ومعايير المحاسبة ومعايير الإبلاغ المالي الدوليين، أما الفصل الثاني فقد تم دراسة المخطط المحاسبي الوطني وذلك بالتركيز على أهم نقائصه وكيفية سير الحسابات، وفي الفصل الثالث تناولنا لمحة عن مشروع النظام المحاسبي المالي في جانب الحسابات وطريقة سيرها؛ أما الفصل الرابع الذي خصصناه إلى دراسة القوائم المالية ومقارنتها في كلا النظامين اضافة الى مقارنة الحسابات .

الفصل الأول:

المحاسبة، النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية

مقدمة الفصل

لقد ظهرت المحاسبة كوسيلة لمعالجة وتنظيم المعلومات الماليـــة والاقتـــصادية ومواكبـــة التطـــور الاقتصادي والاجتماعي حيث كانت متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعيـــة هـــي المحـــرك الأول لمناقشة ووضع إطار نظري لأهداف ومبادئ العمل المحاسبي حتى يتلاءم مع الواقع الاقتصادي.

ويمكن الوصول إلى هذه الأهداف بالإعتماد على نظام محاسبي فعال من شأنه إيجاد حلول ناجحة للمشاكل التي تعاني منها المنشأة سواءا من الناحية التنظيمية أو المالية. ومن هنا تبرز ضرورة وجـــود نظام محاسبي داخل المنشأة للتأكد من فعالية وتدارك الانحرافات باتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب.

وتجاوبا مع التوسع والتطور والتبادل التجاري بين مختلف دول العالم، انطلقت بعـــض الجهـــود والمحاولات لوضع أسس دولية لمهنة المحاسبة الدولية أدت تدريجيا إلى نشوء ما يعرف بالمعايير المحاسبية الدولية التي تهدف إلى توحيد المبادئ المحاسبية الدولية على مستوى العالم من أجل توفير قاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية لمختلف الشركات.

لإعطاء صورة واضحة عن المحاسبة والنظام المحاسبي والمعايير الدولية المحاسبية ومعـــايير الإبـــلاغ المالي، سنحاول في هذا الفصل التعرف بشكل عام على المحاسبة ومبادئها وأنواعها،كما سنتطرق إلى ماهية النظام المحاسبي وأنواعه وخصائصه إضافة إلى أهم ما يتعلق بالمعايير الدولية IAS/IFRS.

المبحث الأول :عموميات حول المحاسبة

إن وجود المحاسبة يرجع إلى ظهور وتطور التجارة والصناعة، نظرا للظروف الاقتصادية وحاجة المجتمعات إليها، أصبح هذا الموضوع قائما في كل أقطار العالم كونها تمثل مركز تجمع الأعصاب والعقل المفكر الذي يسيطر على الجهاز العصبي للمشروع حيث سوف نتناول في هدا المبحث كل من تعريف المحاسبة، ومبادئها، وأنواعها ووظائفها، وفيما بعد أهمية المحاسبة وأهدافها.

المطلب الأول: ماهية المحاسبة

الفرع الاول: المحاسبة من منظور تاريخي

نحن نعلم بان أي تطور يكون نتيجة أما اهيارات أومتطلبات أوتوقعات. فعندما تحدث الاهيارات فهذا يدل على وجود خطأ، ولإدراك هذا الخطأ تحدث التطورات، وكذلك الأمر مع المتطلبات فهي نتيجة لضغوطات من مختلف الأطراف، أو نتيجة للتوقعات من الأطراف ذات العلاقة. ولعله من المفيد هنا أن نذكر أن التطور هو إنتقال أو تغيير لتحقيق تكيف أفضل مع البيئة المحيطة، لأن التطور لا يحدث بمعزل عن البيئة المحيطة. والمحاسبة في نشأتها كانت نتيجة لمتطلبات فرضتها العمليات التجارية، ثم بعد ذلك أصبحت تتطور تباعا بحسب الاهيارات والمتطلبات والتوقعات. وانه لمن الصعب التكهن بمتى نشأت المحاسبة، وهذا هو الملاحظ في الكتابات العربية والأجنبية. ولكن معظمها يجمع على أنها نشأت نتيجة للمعاملات التجارية، ولكن لكون المعاملات التجارية ترجع إلى ما قبل التاريخ، ونظرا لقلت المراجع، اكتفى معظم هذه الكتابات بدراسة تطور المحاسبة منذ ظهور أول كتاب للمحاسبة وذلك عام1494م.

لكن نحن كمسلمين لدينا مرجع مهم جدا يبين لنا بأن المحاسبة كانت معروفة من قبل التاريخ، والمرجع هو القران الكريم والسنة الشريفة. فلو اطلعنا على الآية 55 من سورة يوسف (قال اجعلني على خزائن الأرض أني حفيظ عليم) فهذه الآية تدل على إن المحاسبة كانت معروفة من أيام سيدنا يوسف أي قبل الميلاد. وإذا ذهبنا للسنة الشريفة لوجدنا دليل آخر على أن المحاسبة والرقابة كانت مطبقة من قبل المسلمين وهذا يبدو جليا في نظام الحسبة الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وسلم. حيث كان من بين وظائف المحتسب مراقبة الأموال العامة. و لم يتوقف المسلمون عند هذا الحد من التطور، وإنما قاموا بتخصيص وظيفة مستقلة للرقابة متمثلة في ديوان الزمام يقوم برقابة مالية متخصصة على جميع دواوين الدولة[1]

---

[1] معلومات قسم خاص بمجرا ملوحة " . http://www.montdyatna.com/vb/t19225.html "، ساحملبم نم ةظوظر تاريخ، اتريخا للحمبل، 2008/06/05، (12.22)، صتدرف.

فلقد ظهرت الحاجة إلى المحاسبة في القرون الوسطى أي منذ القرن الرابع عشر نتيجة ظهور لمعاملات التجارية واستخدام النقود كوسيلة لقياس قيم هذه المعاملات. وكانت المشروعات الفردية تمثل الشكل القانوني السائد في ذلك الوقت. فكانت المحاسبة أداه لخدمة أصحاب المشروعات عن طريق تسجيل العمليات المالية العديدة في الدفاتر لحاجة صاحب المشروع إلى سجل منظم جميع العمليات التي لا يستطيع أن يعيها بذاكرته والذي يساعده في قياس مسؤوليات الأشخاص القائمين بإدارة أمواله وفي تحديد علاقة المشروع بالغير ممن يتعاملون معه. وفي ظل هذه الظروف المحاسبة المالية التي تهدف إلى تسجيل وتبويب العمليات المالية في مجموعة دفتريه ثم استخراج نتيجة حركة الأموال من ربح أو خسارة في خلال فترة معينة وكذلك تحديد مراكز الأموال في نهاية هذه الفترة .

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر وفي خلال القرن العشرين ومع زيادة حجم المشروعات وانتشار ظاهرة اندماج الشركات، ومع زيادة تدخل الدولة في شؤون الإنتاج والاستهلاك، ومع التقدم الكبير في الوسائل التكنولوجية وانتشار المخترعات الجديدة ومع زيادة المنافسة بين المشروعات المختلفة لتقديم السلع أو الخدمات لإشباع رغبات الأفراد اللانهائية والمحافظة على راس المال ونموه، والبحث الدائم عن الأسواق الجديدة ومع زيادة حاجة المستثمر الخارجي للبيانات المحاسبية من اجل توجيه أمواله نحو الاستثمارات المربحة، ومع كل ذلك تطورت المحاسبة وزادت الحاجة إلى خدمات الحاسب وأصبحت المحاسبة وسيله لقياس مدى كفاءة الإدارة وبالتالي وسيله لخدمة المجتمع بصفه عامه، ونرتب على ذلك ظهور فروع متعددة ومختلفة من المحاسبة بعقد مد الإدارة بالبيانات التفصيلية التحليلية اللازمة لخدمة الإدارة من جهة ولقياس مدى كفايتها من جهة أخرى.

ومن دراسة التطور التاريخي للمحاسبة نستطيع أن نحدد بعض الحقائق المتعلقة بنشأة المحاسبة وتطورها:

- ♦ المحاسبة وليدة ظروف اقتصادية وقانونية واجتماعية، ولقد تطورت مع تطور الحاجة إلى البيانات المحاسبية لخدمة طوائف متعددة .
- ♦ المحاسبة وسيلة وليست هدفا ولقد تطورت هذه الوسيلة في مراحل متعددة. فمنها وسيلة لخدمة الإدارة إلى وسيلة لخدمة المجتمع ويجدر الإشارة هنا أن كل مرحله من هذه المراحل ليست بدائل وكل منها لا تحل محل الأخرى التي تسبقها ولكنها في رأي مراحل مكمله لبعضها البعض وتؤدي إلى زيادة مسؤولية المحاسب فعليه أن يقدم البيانات اللازمة في الوقت والقالب المناسب لكل طائفة من الطوائف التي تحتاج إليها.

♦ أن تطور المحاسبة مع تطور الظروف الإقتصادية والإجتماعية أدى إلى ظهور فروع متعددة فمن المحاسبة المالية إلى المحاسبة الإدارية بفروعها المختلفة إلى المحاسبة الاجتماعية وكل من هذه الفروع يخدم فئة من الفئات التي تحتاج إلى البيانات المحاسبية.[1]

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على تطور المحاسبة

من أهم العوامل البيئية التي تؤثر على تطور المحاسبة:[2]

أولا:النظام القانوني: حيث ينقسم العالم الغربي إلى نظامين الأول تشريعي والثاني قانون عام، حيث يعتمد القانون التشريعي على القانون الروماني ثم بعد ذلك قانون نابليون، أما دول القانون العام فتبني قوانينها على أساس حاجات الأفراد، لذلك نجد أن قوانين المحاسبة في دول القانون التشريعي تندمج مع القوانين المحلية، على عكس دول القانون العام الذي لا يحاول وضع المحاسبة في قانون جامد وإنما يعطي الفرصة للتطوير والتحديث.

ثانيا:مصادر التمويل: فهناك دول تعتمد الشركات فيها على تمويل القطاع المصرفي وهناك ما تعتمد على المساهمات من الأفراد، وهذا بدوره ينعكس على الإفصاح.

ثالثا:الضرائب: هناك بعض الدول تحدد التشريعات الضريبية فيها معايير المحاسبة مثل أمريكا.

رابعا:الروابط الاقتصادية والسياسية: وخير مثال على ذلك الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي حيث تربط هذه الدول روابط إقتصادية وسياسية مما إنعكس على وضع معايير محاسبية موحدة.

خامسا:مستوى التطور الاقتصادي: حيث نجد أن هناك دول تعتمد على الزراعة وبعضها متطورة صناعيا، وهذا ينعكس على الاحتياجات المحاسبية.

سادسا:مستوى التعلم: حيث أن المعايير المحاسبية شديدة التعقيد وتحتاج إلى فهم لتطبيقها وإلا فإنها لن تكون ذات نفع.

سابعا:الثقافة: حيث تمثل القيم والاتجاهات المشتركة في المجتمع، حيث تنعكس على الممارسات المحاسبية. ومن الأمثلة على تأثير الثقافة، هو مدى تماسك النسيج الاجتماعي، فإذا كان النسيج الاجتماعي في المجتمع ضعيف، عمت الفوضى، مما استلزم إلى وجود قانون صارم ينظم هذا النسيج،

---

[1] معلومات تسمخرن مه فجرا ملوجة "http://www.startimes2.com/f.aspx?t=9427189"ا،طئلوا رئثار فيساحملل يخدباذ ربح المحتبلا، 2008/06/08،(30: 15)، تبصرف

[2] معلومات تسمخرن مه فجا ملوجة " http://www.montdyatna.com/vb/t19225.html "ا،ساحملبم نم فنوظر ثاري خد، اثربخا تلحمبل 2008/06/05،(12.22)،تد رصف

ممـــا يـــنعكس بـــدوره علـــى وضـــع المحاســـبة في قـــانون.

إن هذه العوامل البيئية، أدت إلى اختلاف الممارسات المحاسبية بين دولة وأخرى، ولكن لم تبرز هـــذه المشكلة بشكل واضح إلا عندما انتقلت الشركات عبر الحدود، وواجهت مشكلة عدم التوافـــق في الممارسات المحاسبية وتذبذب أسعار الصرف وعدم تعبيرها عن الأوضاع الاقتصادية.

الفرع الثالث: تعريف المحاسبة

لعلم المحاسبة مجموعة من التعاريف التي قدمت من بعض الكتاب في هذا المجال من بينها ما يلي:

لقد عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA المحاسبة بأنهـــا "عمليـــة تـــسجيل وتصنيف وتلخيص العمليات التجارية ذات الأثر المالي إضافة لاستخلاص النتائج المالية وتفسير هـــذه النتائج وتحليلها". [1]

تعتبر المحاسبة واحدة من التقنيات الكمية لمعاملة البيانات الناتجة عن حركة الأموال بين الأعـــوان الاقتصاديين في اقتصاد ما، ومهما كان العون الاقتصادي فان التعبير عن هذه الحركة المعقدة والمتنوعة يتم بوحدات نقدية عن طريق التتبع والتسجيل المتسلسل لهذه الحركات وذلك حتى يمكن:

- معرفة الوضعية المالية للمؤسسة المعنية في تاريخ محدد.
- إيجاد النتيجة عند انتهاء دورة النشاط. [2]

"المحاسبة علم يشمل مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها، وتسجيلها من واقع مستندات مؤيدة لها، ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها بحيث تمكن الوحدة الاقتصادية من تحديد إيراداتها وتكلفة الحصول على هذه الإيرادات ومن ثم استخراج نتيجة أعمالها من ربح أوخسارة عن فترة مالية معينة؛ وبيان مركزها المالي في نهاية هذه الفترة"[3]

كما عرفت المحاسبة بأنها"فن تسجيل وتبويب وتلخيص الفعاليات المالية النقدية أي التي يمكن تقييمها بالنقد" [4]

ومع تطور الوظيفة المحاسبية من دور مسك وتنظيم السجلات إلى دورها كنظام للمعلومات، رافقه أيضا روطتً موازي في تعريفها فأصبحت تعرف "بأنها نظام للمعلومات يختص بتحديد وقياس

---

[1] خضار نسيم ،فعلية تقنيات التحقيق الجبائي في المحاسبة العامة، مذكرة نيل شهادة ليسانس، المركز الجامعي المدية، سنة الجامعيـــة 2007/2006، ص:5.

[2] سعدان شبايكي ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2002،ص:02.

[3] خالد أمين عبد الله، وآخرون،أصول المحاسبة،مركز الكتب الأردني،1990،ص:13.

[4] خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،الطبعة الثانية،2003،ص:09.

وتوصيل معلومات كمية عن الوحدة الاقتصادية، يمكن استخدامها في عمليات التقييم وإتخاذ القرارات من قبل الأطراف أو الفئات المستخدمة لهذه المعلومات"[1]

تعتبر من تقنيات التسيير الموحد، التي تهتم بضبط وقياس الحركات الخاصة بالإستغلال أو الهيكل لدى مؤسسة والناتجة سواء إثر النشاط الداخلي أو العلاقات مع الخارج إعتمادا على طريقة فنية في التسجيل. [2]

فمن خلال التعاريف السابقة، يمكننا أن نستخلص بعض خصائص للمحاسبة نلخصها فيما يلي:

- ♦ المحاسبة علم وفن يتضمن مجموعة من القواعد المحاسبية.
- ♦ هذه القواعد تسعى إلى تحقيق أهداف محددة.
- ♦ تسجيل وعرض وتبويب وتصنيف وتلخيص العمليات من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.
- ♦ إن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المذكورة هو ما يسمى بفن مسك الدفاتر والسجلات.
- ♦ تعتبر من التقنيات الكمية لمعالجة البيانات ومعرفة الوضعية المالية وإيجاد نتيجة المؤسسة.
- ♦ الإفادة بالمعلومات الكمية واستخدامها في عمليات التقييم واتخاذ القرارات من قبل الأطراف أوالفئات المستخدمة لهذه المعلومات .

من التعريفات السابقة حاولنا القيام بإعطاء تعريف شامل للمحاسبة المتمثل في:

"المحاسبة علم اجتماعي قائم بحد ذاته وهي عبارة عن تقنية من تقنيات العد والإحصاء والقياس وتسجيل العمليات المالية وتصنيفها وتلخيصها للحصول على المعلومات المالية لاستعمالها في عملية اتخاذ القرار ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة في أي تاريخ ونتيجة الدورة في 12/31/ن".

---

[1] بويعقوب عبد الكريم،أصول المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1999،ص:11.

[2] عاشور كتوش، المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003 ص:14.

المطلب الثاني:المبادئ المحاسبية

تقوم المحاسبة بتسجيل العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقديم نتائجها وفق قواعد وشروط معينة متعارف عليها عموما، وهي قواعد عرفية تطورت مع الزمن وأصبحت مطبقة لدى الجميع وهي تتصف بالقوة القانونية، وإذا ثبت أن المبادئ المتفق عليها غير مطبقة تطبيقا سليما، فلن تحظى البيانات المحاسبة المقدمة من طرف المؤسسة بالقبول مهما كانت جديتها.

الفرع الأول: مبدأ التكلفة التاريخية

طبقا لهذا المبدأ فإن جميع الأصول طويلة الأجل يجب أن تظهر بالتكلفة أي ثمن الشراء الأصلي من سنة إلى أخرى بغض النظر عن التعبير في أسعار هذه الأصول في أي تاريخ بعد تاريخ الشراء[1]، ووفقا لهذا المبدأ أيضا يفترض بالمحاسبين الماليين أن يتجاهلوا ما يعرف بالتكاليف الضمنية مثل تكلفة الفرصة البديلة وذلك رغما عن الأهمية الكبيرة التي تكون لمثل هذه التكاليف في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية؛ ويرى كثير من الباحثين أن التمسك الدائم بمبدأ التكلفة التاريخية من قبل المحاسبين؛ يشكل في نهاية الأمر قيدا على ملائمة البيانات المحاسبية لعملية اتخاذ القرارات خصوصا في الفترات المالية التي ترتفع فيها معدلات التضخم الاقتصادي، وحيث تصبح حينئذ الفوارق كبيرة جدا بين التكلفة التاريخية للأصل وتكلفة إحلاله.

الفرع الثاني:مبدأ القيد المزدوج

يسجل محاسبو المؤسسات عمليات عديدة ومتنوعة حسب قواعد دقيقة ويحتاجون إلى وسائل الرقابة تمكنهم من اكتشاف أغلب الأخطاء في وقتها؛ حيث نجد أن المحاسبة العامة كغيرها من المحاسبات العصرية تعتمد على مبدأ القيد لما له فوائد كبيرة في اكتشاف هذه الأخطاء[2]، وفي كل عملية محاسبية تسجل، يجب توفر حسابين على الأقل حيث يكون حساب مدين وحساب دائن؛ وفي بعض الأحيان حسابين أو ثلاثة حيث يكون بعضهم في الجانب المدين والآخر في الجانب الدائن إلا أن تسجيل أي حساب في الجهة المدينة أو الدائنة يخضع إلى طبيعة الحسابات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الوطني؛ كما يشترط توازن حسابات الجانب المدين مع الجانب الدائن من حيث المبالغ بالنسبة لكل عملية.

---

[1] حسين القاضي، سوسن حليوني، مبادئ المحاسبة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،1997،ص:34.

[2] محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة الخامسة، 2005 ، ص:38. بتصرف

الفرع الثالث:مبدأ استقلالية الدورات

ينبغي التعرف في ظل هذا المبدأ التعرف على إيرادات وأعباء ونتيجة نشاط كل دورة محاسبية والتي تتوافق مع السنة المدنية بمعنى أنها تبدأ من 01جانفي وتنتهي في 31ديسمبر؛ كما يجب التعرف على كل الوضعيات المختلفة لأجزاء وعناصر الميزانية بما في ذلك عناصر المخزونات والحقوق والتحصيلات المتعلقة بها وكل التسديدات المرتبطة بالديون سواء كانت جبائية أو شبه جبائية أو ديون ناتجة عن عملية الشراء المختلفة.

مما سبق يتضح أن كل دورة محاسبية تستفيد من إيراداتها وتتحمل أعبائها، كما نص على ذلك المخطط المحاسبي الوطني من خلال القيام بتسجيلات محاسبية تخص الأعباء المتعلقة بسنة سابقة ووضع لها حساب خاص(ح/696 أعباء سنوات سابقة)، وكذلك بالنسبة للنواتج المتعلقة بسنة سابقة أدرجها في حساب خاص (ح/797 نواتج سنوات سابقة)؛ إن هذه المعالجة تضفي على المعلومات المحاسبية الملائمة والمصداقية والتعبير الصادق عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، إذ أن الملاك والدائنون وحتى المدراء وغيرهم ممن يهمهم أمر الوحدة المحاسبية يرغبون في معرفة نشاطها المستمر على فترات متقاربة، حتى يستطعون اتخاذ القرار الملائم منها في الوقت المناسب.[1]

الفرع الرابع:مبدأ الحيطة والحذر

إن هذا المبدأ يفسر سياسة الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة الخسائر والأرباح المتوقعة،[2] ويقضى هذا المبدأ على عدم تسجيل الإيرادات إلا بعد حدوثها بشكل فعلي أما الخسارة فهي على العكس تماما فتسجل حتى ولو كانت محتملة الوقوع فقط نجد أن هذا المبدأ يطبق من طرف المحاسبين بعناية نظرا لخوفهم من الإعلان عن أرباح وهمية أو خفاء خسائر فعلية وبالتالي التأثير على نتيجة المؤسسة.

---

[1] محمد تمامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003،ص:63.

[2] خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة، مرجع سابق،ص:11.

الفرع الخامس:مبدأ استمرارية النشاط

تنشأ المؤسسة من أجل مزاولة نشاطها باستقرار ولمدة طويلة حيث أن حياتها طويلة وقد تكون غير محدود وينبغي عليها التطلع إلى المستقبل دون نية التوقف أو التصفية،[1] وعلى المؤسسة أن تستمر إلى غاية الوصول إلى الأهداف التي أنشأت من أجلها.

الفرع السادس:مبدأ الثبات والتجانس

يقصد به استخدام نماذج من التقارير المالية والقوائم بشكل ثابت خلال الفترات المالية المتتالية حيث يساعد ذلك على إجراء المقارنات مابين نتائج أعمال الوحدة في الفترات المتعاقبة وتقييمها. إلا من الضروري التأكد على أن التجانس أو الثبات يجب أن لا يقف عائقا أمام تطوير الإجراءات المحاسبية التي تهدف إلى إظهار نتائج النشاط الاقتصادي بشكل أفضل.[2]

الفرع السابع:مبدأ الإفصاح

حسب هذا المبدأ يجب أن تشمل القوائم المالية جميع المعاملات الإقتصادية والمالية والتي بدورها تجعل هذه القوائم تعبر بصورة عادلة عن الوضع المالي للمشروع، والإفصاح يكون عن شكل بعض الملاحظات التي توضع أسفل القوائم المالية بهدف إيضاح الأمور الهامة التي قد تؤثر على أعمال المشروع مستقبلا كقيام المشروع على قرض طويل الأجل مقابل رهن بعض الأصول، أووقوع حادث له تأثير هام على القوائم المالية بعد إقفال الحسابات وقبل نشرها.[3]

الفرع الثامن:مبدأ الموضوعية

يعني هذا المبدأ بأن المعلومات والبيانات المحاسبية يجب أن تكون معتمدة على دليل موضوعي وليس على حكم شخصي، ومثال ذلك الإثبات الموضوعي للشيكات وكشوفات البنك والفواتير ومستندات الشراء وقوائم الجرد الفعلية للبضاعة. ولا شك بأن هذا المبدأ يعزز الهدف من المحاسبة وهو تزويد الجهات المعنية بالبيانات المالية الصادقة والدقيقة لتكون مفيدة في اتخاذ القرار كما أن هذا المبدأ يبني الثقة مع مستخدمي هذه المعلومات.[4]

---

[1] بوتين محمد، المحاسبة العامة للمؤسسة، مرجع سابق،ص:36.

[2] خالص صافي صالح، مبادئ الأساسية للمحاسبة العامة، مرجع سابق، ص:11.

[3] حسين القاضي، سوسن حليلوني، مبادئ المحاسبة، مرجع سابق،ص:36.

[4] حمزة بشير أبوعاصي، مبادئ المحاسبة، الجزء الأول، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1999 ،ص:27.

المطلب الثالث: أنواع المحاسبة ووظائفها

يعود تطور المحاسبة من الدرجة الأولى إلى تطور حياة الإنسان، ومن السمات الرئيسية للمحاسبة أنها تتطور باستمرار في الاتجاه الذي يزيد من فعالية الخدمات التي توفرها للمجتمع في مجالات مختلفة، مما أدى إلى ظهور أنواع ووظائف عديدة منها:

الفرع الأول:أنواع المحاسبة

أولا:المحاسبة المالية

تعتبر المحاسبة المالية أول فروع المحاسبة ظهوراً حيث أنها تعتبر المحاسبة الأساس أو المحاسبة الأم التي تفرّع عنها كافة الفروع الأخرى للمحاسبة[1]إذ تهتم بتحليل وتسجيل وتبويب أو تصنيف العمليات المالية التي تحدث خلال الفترة المحاسبية بين المنشأة والغير وإعداد القوائم المالية وفقا لمعايير القياس المحاسبي المعتمد وبالطريقة التي تنال القبول المحاسبي العام، والقصد من إعداد تقارير مالية هو توفير لمستخدميها معلومات مالية عن نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي. ولذا يتركز الهدف الرئيسي لهذا النوع من أنواع المحاسبة بالإضافة إلى توفير الخدمات، الحماية لأصول المنشأة على قياس الربح والمركز للوحدات الاقتصادية، ومعلوم أن المحاسبة المالية تستخدم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتنفيذ وتطبيق الدورة المحاسبية بهدف تحقيق وظائف المحاسبة وأهدافها.[2]

ثانيا:المحاسبة التحليلية

من الناحية القانونية المؤسسة غير ملزمة بإعداد محاسبة تحليلية ولكنها ضرورية من الناحية التقنية لمعرفة مكونات كلفة الإنتاج وتكلفته وتوزيعه والمصاريف المباشرة والغير المباشرة والتكاليف الثابتة والمتغيرة التي ساهمت في إعداد هذا المنتج ولهذا الغرض سميت بمحاسبة التكاليف،[3]حيث ترتكز حول دراسة التكاليف والنتيجة العامة وتقييم قيم الممتلكات والخدمات بغية تحديد ثمن البيع ومراقبة أرباح المؤسسة.

---

[1] رضوان محمد العناني، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، جزء الأول، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص:18

[2] نسيم خضار، فعالية تقنيات التحقيق الجبائي في المحاسبة العامة، مرجع سابق، ص:6 ،7. بتصرف

[3] عبد الكريم بويعقوب، أصول المحاسبة العامة، مرجع سابق، ص:14.

ثالثا:المحاسبة العامة

هي عبارة عن فن للتسيير المحكم والمضبوط المتمثل في متابعة ومعاينة كل الحركات المخصصة للاستثمار داخليا أوخارجيا، والتي تمكننا من معرفة الحالة المالية للمؤسسة في مدة معينة مع تحديد النتيجة من حيث الربح أوالخسارة [1]ووضع التقارير المختلفة المتعلقة بالمشروع من الناحية القانونية.

رابعً:المحاسبة الإدارية

ؤمن المحاسبة الإدارية المعلومات اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة عن طريق إعداد التقارير المحاسبة للأغراض الداخلية، وتستخدم المحاسبة الإدارية بيانات محاسبة التكاليف والنماذج الكمية لتحقيق أهدافها في مساعدة المديرين على صياغة الخطط طويلة وقصيرة الأجل، وقياس مدى النجاح في تنفيذ تلك الخطط، وتحديد المشاكل التي تستلزم مزيدا من الاهتمام، والاختيار بين البدائل المتاحة لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية بالشكل الأفضل.[2]

خامسا:المحاسبة الاجتماعية

يعتبر هذا النوع من المحاسبة فرعا جديدا، وهناك مطالب على مهنة المحاسبة القيام بها من أجل قياس التكاليف والمنافع الإجتماعية للأعمال المختلفة فمثلا المحاسبون في هذا المجال يمكن أن يقوموا بقياس وتقييم الأثر البيئي للتلوث.[3]

سادسا: المحاسبة الضريبية

وتعني بعرض البيانات المحاسبية اللازمة لأغراض تحديد الربح الضريبي (الربح الخاضع للضريبة) وفق أحكام القوانين الضريبية، كما تبحث في عرض وتحليل نواحي الاختلاف بين المبادئ المتعارف عليها وأحكام القوانين الضريبية، من أجل تقريب وجهات النظر في القضايا المختلف عليها، وعلى محاسب الضرائب أن يلم إلماما كافيا بقوانين الضريبة وبجميع التعليمات والتفسيرات الخاصة بتلك القوانين محاسبيا وضرائبيا.[4] فإن وجود محاسب مهتم بأمور ضريبية يساعد المؤسسة على تخفيض مقدار الضريبة المستحقة عليها بطرق قانونية مشروعة مثل شراء الأصل بدلا من استئجاره لأن مصروف استهلاك الأصل يتم تنزيله من الإيرادات.

---

[1] إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1991،ص:16.

[2] حسين قاضي،مبادئ المحاسبة،مرجعسابق،ص:16

[3] دهمش نعيم،مبادئ المحاسبة،دار وائل للنشر،طبعة 2، 2005،ص:20.

[4] خالد أمين عبد الله وآخرون، أصول المحاسبة،مرجع سابق،ص:18.

سابعا: المحاسبة العمومية

تدرس التدفقات الحقيقية والمالية بتصميم النظم المحاسبية الخاصة بالوحدات العمومية التي تحكم الدورة والتي لا تهدف إلى الربح، وإنما تسعى لخدمة المواطنين وتعمل على صرف أموال الدولة وفق القوانين والأنظمة والتعليمات المالية التي تصدرها.[1]

ثامنا: المحاسبة الوطنية

تهتم هذه المحاسبة بدراسة مجموع هيئات الأمة حيث تزود هذه الهيئات بمعلومات مالية كافية تساعدها في الرقابة على صرف أموال الدولة وتخدم أغراض التخطيط بتسجيل عمليات تحصيل وصرف الموارد الحكومية.[2]

تاسعا: المحاسبة الدولية

يهتم هذا النوع من المحاسبة بالتجارة العالمية التي تقوم بها المنشآت التجارية في الأسواق العالمية، ولذا فإن على المهتمين بهذا الحقل الإلمام الجيد بأنظمة الجمارك وقوانينها والتشريعات التجارية والمالية والضريبية في الدول المختلفة المعنية.[3]

الفرع الثاني:وظائف المحاسبة العامة

أولا:الوظيفة القانونية

تنص المادة 90 من القانون التجاري "كل شخص معنوي أو طبيعي له صفة التاجر يجب عليه مسك الدفاتر ليسجل العمليات المحاسبية لذا فإن القانون التجاري نص على أن مسك الدفاتر المحاسبية عملية إلزامية قانونية كما أن تحديد الوعاء الضريبي يتم انطلاقا من النتائج المدونة على مستوى المحاسبة".[4]

ثانيا:الوظيفة التسييرية

تعمل المحاسبة على تزويد الإدارة بالمعلومات المالية والاقتصادية والمحاسبية الضرورية لاتخاذ القرارات السليمة، ساعد المعلومات المحاسبية إدارة المؤسسة في الرقابة على الموارد المالية والبشرية وتعتبر المحاسبة أداة من أدوات التسيير.[5]

---

[1] عبد الكريم بويعقوب، أصول المحاسبة العامة، مرجع سابق،ص:14.

[2] الأعمش إبراهيم، أسس المحاسبة العامة، مرجع سابق،ص:04.

[3] حمزة بشير أبوعاصي، مبادئ المحاسبة،مرجع سابق،ص:19.

[4] عبد الكريم بويعقوب، أصول المحاسبة العامة , مرجع سابق ، ص:13.

[5] نفس المرجع ،ص13.

كما نجد أن للمحاسبة وظائف أخرى تتمثل في:

- ♦ معرفة المؤسسة دائنيتها ومديونيتها وتحديد وضعها المالي.
- ♦ تساعد المحاسبة الوطنية بتقييم الدخل القومي.
- ♦ تعتبر قاعدة أساسية للتحليل المالي.
- ♦ تزويد المحاسبة التحليلية بمعلومات كافية.
- ♦ إعداد خطة رقمية التي تمثل أهداف المؤسسة في صور موازنة تخطيطية أو ميزانية تقديرية.
- ♦ تصميم النظم المحاسبية التي تتماشى مع طبيعة ومعاملات المؤسسة.
- ♦ تسجيل الأحداث التي تولد عن نشاط المؤسسة.
- ♦ المراجعة الداخلية التي تقوم بفحص أحداث المؤسسة وما استقرت عنه من نتائج لغرض إبداء الرأي فيها.
- ♦ تحليل نتائج المؤسسة التالية وتفسير هذه النتائج وتقديم التقرير عنها إلى المستويات الإدارية التي تهمها هذه النتائج.

شكل رقم 1: يبين وظائف المحاسبة

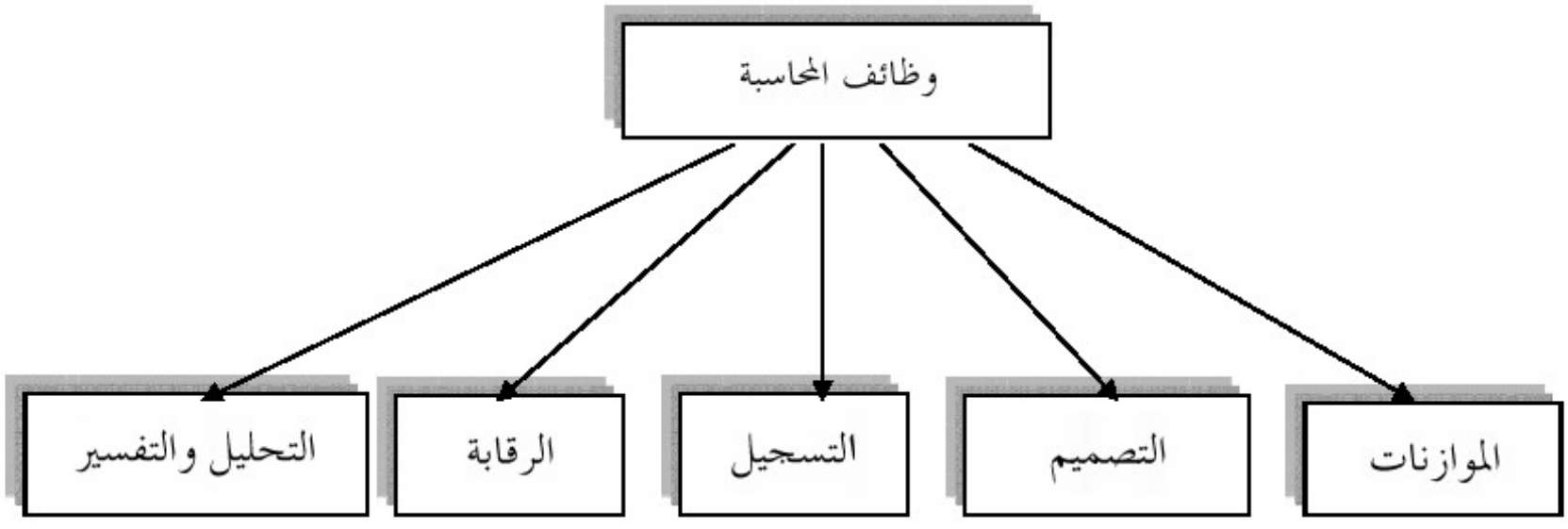

المصدر: :روزي نعيمة، المحاسبة العامة ودورها في الرقابة، مذكرة نيل شهادة ليسانس، المدية، دفعة جوان2006،ص،ص:75،76؛ نقلا عن عبد الفتاح الصحن، الرقابة الداخلية.

المطلب الرابع: أهمية وأهداف المحاسبة

لقد اهتمت المجتمعات منذ القدم بالاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المنتظمة لما تكتسيه من فوائد عديدة غير أنها لم تكن تمثل نظاما محاسبيا متكاملا ومضبوطا إلا بعد ظهور النقود واستخدامها كأساس للمبادلات، وفي هذه الحالة ظهرت أهمية المحاسبة وبرزت أهدافها التي سنذكرها في هذا المطلب.

الفرع الأول: أهمية المحاسبة

أولا: بالنسبة للمؤسسة

مهما كان نوع المؤسسة فإن القانون يلزم ميسريها بمسك المحاسبة. إلا أن لهذا الإلزام فائدة بالنسبة للمؤسسة فعن طريق المحاسبة يمكن لها:

- ♦ معرفة تطور وضعيتها المالية في أي لحظة.
- ♦ تحديد سعر منتجاتها عن طريق تحديد عناصر تكاليف الإنتاج.
- ♦ المساهمة في بناء جهاز المعلومات على المستوى الوطني عن طريق تقديم بعض المجاميع كالقيمة المضافة.
- ♦ إعطاء صور للغير(شركاء، زبائن، موردون، مساهمون باحثون عن المناقصات، راغبون في المساهمة....) تمكنهم من معرفة درجة القدرة الاقتصادية والمالية للمؤسسة.

ثانيا:بالنسبة لمحيط المؤسسة

تستفيد من المحاسبة والوثائق المحاسبية جهات أخرى تمثل محيط المؤسسة منها:

1-مصالح الضرائب:يمكن لمصالح الضرائب تحديد الضرائب واجبة الدفع عن طريق ما تقدمه المؤسسة من وثائق رسمية تمثل ملخصات لنشاطاتها المختلفة.

2-القضاء: تعتبر الدفاتر الوثائق المحاسبية حججا مادية، يمكن الإستناد إليها في الحكم ضد أو لصالح المؤسسة في حالة المنازعات مع الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة سواء تعلق الأمر بالزبائن أو الموردين أو الشركاء و غيرهم.[1]

3-الدائنون والموردون: فالمعلومات المحاسبية تقدم لهم الأساس المحاسبي للحكم على الوضع المالي للمؤسسة والحركة النقدية فيها ومقدرتها على سداد الالتزامات في مواعيد استحقاقها ولذلك نجد

[1] سعدان شبايكي ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، مرجع سابق، ص:4.

أن البنوك قبل منحها تسهيلات إئتمانية للعملاء تطلب منهم معلومات كافية عن المؤسسة لتحليلها ودراستها.

4-المستثمرون: وهم الذين يفكرون كثيرا في اختيار المؤسسة الأنسب والأجدى ليودعون أموالهم فيها ولذلك يجب على المستثمر أن يدرس الوضعية المالية للمؤسسة التي يستثمر أمواله فيها قبل الإقدام على هذه الخطوة.

5-المحللون الماليون: فالمحلل المالي يهتم بالحصول على البيانات المحاسبية لتحليل وضعية المؤسسة بغية تقديم النصح والمشورة للمستثمرين حول أوضاع الشركات بشأن التعامل بأسهمها وسنداتها في الأسواق المالية بيعا وشراءا.[1]

6-الدارسون والباحثون: تعتبر المعلومات المالية والاقتصادية التي تعدها المحاسبة بمثابة مصادر أساسية يستفاد منها عند القيام بالبحوث الاقتصادية والمالية المختلفة.

الفرع الثاني: أهداف المحاسبة

تتمثل أهداف المحاسبة في معرفة نتائج عمل المشروع من ربح أو خسارة ومعرفة مركزه المالي وموجوداته والمحافظة على حقوق الدولة.

ويمكن تلخيص أهداف المحاسبة كما يلي:

- تسجيل وإثبات العمليات الملية التي تم تسلسلها التاريخي يدوياً أو باستخدام الحاسوب.
- تبويب وتصنيف العمليات المالية التي تم تسجيلها في حسابات خاصة تتمثل في حسابات الإيرادات والمصاريف وممتلكات المنشأة (الموجودات) ومطلوبات المنشأة (إلتزاماتها).
- بيان التغيرات التي طرأت على صافي حقوق المؤسسة كنتيجة للنشاط الذي يهدف إلى الربح من السلع أوتقديم الخدمات.
- الكشف بقدر الإمكان عن المعلومات المتعلقة ببنود القوائم المالية والتي يحتاجها ذوي العلاقات (الأطراف التي لها مصلحة في أمور المؤسسة).
- قياس تطورات الوضع الاقتصادي خلال فترة محددة من الزمن نتيجة لممارستها للنشاط التي أنشأت من أجله.

---

[1] روزي نعيمة، المحاسبة العامة ودورها في الرقابة، مرجع سابق،ص:73،74.

- توفير معلومات التي تخدم أغراض المستخدمين الداخلية وتشمل بشكل أساسي مدخلات التقارير المالية الداخلية التي تخدم الأغراض الإدارية في مجالات التخطيط،الرقابة، التنسيق، وتقييم الأداء.
- الحفاظ على ممتلكات المؤسسة وذلك لأن المحاسبة تعتبر من وسائل الرقابة الداخلية للمؤسسة.
- تمكن المؤسسة من معرفة ما هي الأموال الموجودة تحت تصرفها وما هي الوسائل الضرورية، ومدى كفايتها، وما هو عائد وإيراد استغلالها.
- اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية.

المبحث الثاني: ماهية النظام المحاسبي

حتى تتمكن أي منشأة من تحقيق أهدافها لابد لها من توفير نظام متكامل يتلائم من طبيعة نشاطها وحجم معاملاته، إذ أن النظام المحاسبي يمكنها من إجراء جدوى اقتصادية للمشروع، إضافة إلى تحقيق الوقاية عن طريق توفير المعلومات المتنوعة والمختلفة.

لذا سوف نحاول من خلال هذا المبحث إبراز أهم النقاط المتعلقة بالنظام المحاسبي.

المطلب الأول: تعريف النظام المحاسبي

هناك عدة تعريف نذكر منها :

" النظام المحاسبي هو مجموعة من المستندات والدفاتر والسجلات والإجراءات المحاسبية ولرقابة الداخلية ونظام القيد المزدوج، وما تحتاجه المنشأة من موظفين وأجهزة وآلات لتنفيذ الدورة المحاسبية بكافة مراحلها وذلك بهدف تحقيق أهداف المحاسبة ووظائفها ". [1]

" النظام المحاسبي يشمل عمليات تسجيل وتبويب العمليات وتصميم المستندات والدفاتر وتحديد الإجراءات التي تتبع في جمع المعلومات المختلفة المتعلقة بالمعاملات المالية أو الصفقات التي تعقدها الوحدة المحاسبية وطرق تسجيلها ووسائل الرقابة عليها وأساليب عرض نتائجها". [2]

" النظام المحاسبي هو الإطار الذي يشمل القواعد والمبادئ والأسس التي تساعد المشروع على إعداد المستندات وإثباتها في الدفاتر والسجلات، واستخراج البيانات والكشوفات المحاسبية

---

[1] رضوان محمد العناني، مبادئ المحاسبة، مرجع سابق ، ص: 50 .

[2] خالد أمين عبد الله وآخرون، أصول المحاسبة، مرجع سابق، ص: 24 .

والإحصائية وتحقيق الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الوسائل والأدوات المستخدمة في هذا النظام ". [1]

من التعاريف السابقة الذكر يمكن القول أن النظام المحاسبي يشمل على عدة خصائص نذكر منها[2] :

1- أن يتصف النظام المحاسبي بقدرته على توفير المعلومات اللازمة وبالسرعة المطلوبة وأن تمتاز هذه المعلومات بالدقة.

2- المرونة، حيث يطرأ على المنشأة مجموعة من الظروف تستدعى إحداث بعض التغييرات، فإذا كان النظام المحاسبي مرنا، فانه يستوعب هذه التغيرات .

3- توفر النظام المحاسبي لمجموعة من الدفاتر والسجلات المحاسبية بأقل تكلفة ممكنة .

4- أن يشمل النظام المحاسبي على مجموعة من تعليمات الضبط الداخلي والرقابة الداخلية .

5- قدرة النظام المحاسبي على تحقيق الأهداف التي تم إيجادها من اجلها وبأقل وقت ممكن فمثلا: ما فائدة توفير المعلومات المالية المطلوبة للإدارة بعد انتهاء وقت اتخاذ القرار أو توفيرها بتكلفة باهظة ؟

6- ملائمة النظام المحاسبي للمنشاة من حيث طبيعة نشاطها وحجم عملياتها وشكلها القانوني فالنظام المحاسبي الملائم لشركة تجارية قد لا يناسب شركة صناعية وكذلك النظام المحاسبي الملائم لمشروع فردى لا يناسب شركة مساهمة.

المطلب الثاني: عناصر النظام المحاسبي

يختلف النظام المحاسبي من بلد لأخر غير أنه هناك مجموعة من العناصر الأساسية تعتبر كعوامل مشتركة في جميع النظم المحاسبية وبناءا عليه يمكن حصرها في النقاط التالية:

الفرع الأول: المستندات [3]

يمكن تعريف المستند بأنه " وثيقة أو مذكرة مكتوبة تستخدم لتعزيز العمليات المالية والتالي تثبت صحة السجلات والدفاتر ".

و يمكن تقسيم المستندات إلى:

أولا: مستندات داخلية: وهي تلك المستندات التي تنشأ داخل المنشاة في احد أقسامها أو دوائرها مثل فاتورة البيع، مستند القبض، مستند الدفع، مستند القيد.

---

[1] حمزة بشير أبو عاص ، مبادئ المحاسبة ، مرجع سابق ، ص: 34 .

[2] رضوان محمد العناني ، مبادئ المحاسبة و تطبيقاتها ، جزء 1 ، مرجع سابق ، ص ص: 53 ، 54 .

[3] نفس المرجع، ص ص: 50 ،51 .

ثانيا: مستندات خارجية: وهى تلك المستندات التي تنشأ خارج المنشاة وترد إليها مثـــل فـــاتورة الشراء أو الإشعارات الدائنة التي ترد من خارج المنشاة إليها، وكشف الحساب الذي يرد من البنـــك وتعتبر المستندات الخارجية أقوى دليل من المستندات الداخلية.

وتهدف المستندات إلي تحقيق ما يلي:

- ♦ تقديم الدليل القانوني على صحة العمليات المالية.
- ♦ تحقيق الرقابة الفعالة على عمليات المنشأة.

الفرع الثاني: نظام الضبط الداخلي

وهي مجموعة القواعد والإجراءات وطريقة العمل المحاسبي داخل المشروع وتسلسلها وكيفية الرقابة الداخلية والتحقق من صحة الأعمال المحاسبية ومدى انسجامها مع التعليمات الموضوعة من قبل إدارة المشروع. [1]

تسعى إجراءات الضبط والرقابة الداخلية التي تستخدمها المنشاة إلى:[2]

- ♦ حماية أصول وممتلكات المنشأة.
- ♦ إعداد بيانات محاسبية يمكن الاعتماد عليها.
- ♦ التأكد من كفاءة القيام بعمليات المنشأة.
- ♦ إتباع والتزام السياسات الإدارية الموضوعة.

الفرع الثالث: الدفاتر والسجلات [3]

تمثل الوسائل التي تسجل أوتثبت بها المعلومات والبيانات المالية الخاصة بالمنشأة وقد تكون هـــذه السجلات سجلات يدويةأو سجلات آلية باستخدام الحاسوب ويمكن تقسيم الدفاتر والسجلات إلى:

- ♦ دفاتر وسجلات مالية وتكون هذه الدفاتر إما إلزامية أو إختيارية.
- ♦ دفاتر وسجلات إحصائية تهدف إلى توفير معلومات عن المنشآة لأغراض إدارية ولخدمة مختلف الجهات وتكون طبيعة هذه المعلومات ليست مالية بالدرجة الأولى مثل دفـــاتر العقـــود وأوامـــر التوريد...الخ.

---

[1] حمزة بشير أبو عاص، مبادئ المحاسبة، ج1 ، مرجع سابق ، ص: 53 .

[2] رضوان محمد العناني ، مبادئ المحاسبة و تطبيقاتها ، جزء 1 ، مرجع سابق ، ص:52.

[3] نفس المرجع، ص: 52 .

الفرع الرابع: نظام القيد

هو الأساس الذي تستخدمه المنشاة لإثبات وتسجيل عملياتها المالية في الدفاتر والسجلات ويشمل نظام أو نظرية القيد المفرد أوالقيد المزدوج. [1]

الفرع الخامس: الآلات والمعدات

تستخدم الآلات في الأنظمة المحاسبية لإدخال البيانات في النظام لأول مرة، ولمعالجة هذه البيانات فقد نستخدم الآلات في عمليات إثبات وتجميع وتصنيف وتلخيص البيانات ومن ثم إعداد القوائم المالية والتقارير الخاصة، وقد ساعد استخدام الحاسب الالكتروني في معالجة كميات كبيرة من البيانات بحيث نستخلص نتائجها بسرعة كبيرة بالمقارنة مع ما يمكن تحقيقه يدويا. [2]

الفرع السادس: مجموعة التقارير المالية ودليل الحسابات

تتمثل القوائم المالية في الحسابات الختامية والميزانية العمومية إضافة لأي تقرير يشمل على دراسات مالية، هذه القوائم تعتمد على دليل محاسبي هو عبارة عن قائمة منظمة بأسماء وأرقام الحسابات لتسهيل عملية تبويبها. [3]

الفرع السابع: الموظفون

وهم مجموعة المحاسبين وكتبة الحسابات الذين يقومون بتطبيق وتنفيذ الدورة المحاسبية من تحليل وتبويب وتلخيص للعمليات المالية تمهيدا لإعداد القوائم المالية ومن ثم تفسيرها وتحليلها وإعداد التقارير المالية اللازمة. [4]

---

[1] رضوان محمد العناني ، مبادئ المحاسبة و تطبيقاتها ، جزء 1 ، مرجع سابق ، ص:52.

[2] خالد أمين عبد الله و آخرون ،أصول المحاسبة ، مرجع سابق ، ص: 66 .

[3] رضوان محمد العناني ، مبادئ المحاسبة و تطبيقاتها ، مرجع سابق ، ص: 53 .بتصرف

[4] نفس المرجع ، ص: 53 .

المطلب الثالث: أنواع النظام المحاسبي

هناك نوعان من الأنظمة النظام الكلاسيكي والنظام المركزي:

الفرع الأول: النظام الكلاسيكي

إن أقدم نظام هو النظام الكلاسيكي والمتمثل في دفترين وحيدين هامين هما دفتر اليومية ودفتر الأستاذ فالمراحل الثلاثة التي يتضمنها النظام الكلاسيكي هي عبارة مراحل الدورة المحاسبية وهي كالتالي:

- التسجيل في اليومية.
- الترحيل إلي دفتر الأستاذ.
- إعداد ميزان المراجعة كأداة للمراقبة.

أولا: العرض البياني للنظام الكلاسيكي

1- الوثائق الأساسية:

عند تسجيل أية عملية يجب أن يكون هناك دليل مادي الذي يتمثل في:[1]

أ. المستندات الخاصة بطلب الشراء أمر الشراء.

ب. المستندات الخاصة بالنقل والشحن والتسليم قسيمة التسليم، مذكرة الاستلام.

ج. المستندات الخاصة بالتسديد إيصال حافظة إيداع الأوراق التجارية، الكمبيالات، السند، الصك، حافظة خصم الأوراق التجارية.

د. الفواتير قسيمة التسليم.

2- دفتر اليومية:

دفتر اليومية أوما يسمى بدفتر القيد اليومي، هو دفتر القيد الأصلي للبيانات المحاسبية وهو الدفتر القانوني الذي يلزم المؤسسة بإمساكه، حيث يقيد به مجمل العمليات المالية التي تحدث في المؤسسة بوضوح ومرتبة ترتيبا تاريخيا يوما بيوم طبقا للأصول والقواعد المحاسبية، ويتم إثبات كل عملية من هذه العمليات بعد تحديد عناصر الأطراف المتأثرة في دفتر اليومية طبقا لصيغة معينة تسمى قيد اليومية، ويسجل هذا القيد بنفس النسق الذي تم تفسيره في موضوع القيد المزدوج، أي بدون الطرف المدين مسبوقا بحرف"من" والطرف الدائن بحرف" إلى" ويكتب المبلغ المتداول بين الطرفين وتاريخ

[1] عبد الكريم بويعقوب،أصول المحاسبة العامة ،مرجع سابق ،ص: 145 .

حدوث العملية كما يتم شرح العملية أوالقيد باختصار ويسمى ذلك بشرح القيد أوالمذكرة التفسيرية[1]

وحسب ما ينص عليه القانون فان صفحات هذا الدفتر صفحات مرقمة ترقيما مسبقا مختومة من طرف قاض محكمة مقر المؤسسة أورئيس البلدية أومحافظ الشرطة، ويمنع منعا باتا الشطب أوالمحو أوالكتابة بقلم الرصاص أو الإضافات الجانبية والهامشية أونزع أية ورقة أوترك فراغ وفي حالة ارتكاب الأخطاء ينبغي أن تصحح باستعمال عادة لون غير اللون السابق بطرق تصحيح الأخطاء المسموح بها (طريقة المتمم للصفر حسب نصوص المخطط المحاسبي الوطني).[2]

جدول رقم (1):يبين إحدى صفحات اليومية

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	رقم ص الأستاذ	رقم المستند	التاريخ

المصدر: كتوش عاشور ، المحاسبة العامة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص:58.

3- دفتر الأستاذ:

هو عبارة عن سجل يضم جميع حسابات المؤسسة وعلى الرغم من أن الحسابات هي أساس لجميع العمليات المحاسبية فإن هذا السجل ليس إجباريا من الناحية القانونية، ويعد دفتر الأستاذ الوثيقة الأساسية لكل تنظيم محاسبي ولا يمكن الاستغناء عنه أبدا في كل تغيير محاسبي.[3]

إذا فدفتر الأستاذ هو مجموعة الحسابات المفتوحة في دفتر خاص لدى المؤسسة ويعتبر هذا الدفتر "الدفتر المرجع" في النظام المحاسبي ويستخدم كأداة لتبويب وتلخيص العمليات المالية في إعداد القوائم المالية (الوثائق والجداول النهائية) كما يعتبر أيضا مصدر هام للمعلومات الإدارية مثل إجمالي المبيعات خلال الدورة ورصيد الصندوق أو البنك في نهاية الدورة.[4]

---

[1] عاشور كتوش ،المحاسبة العامة ،مرجع سابق ،ص ص:56،57.

[2] محمد بوتين ، المحاسبة العامة ،مرجع سابق ،ص: 61 .

[3] عبد الكريم بويعقوب، أصول المحاسبة، مرجع سابق، ص: 147 .

[4] عاشور كتوش ،المحاسبة العامة ،مرجع سابق ،ص ص:61،62 .

أ-شكل دفتر الأستاذ:

يعتبر دفتر الأستاذ السجل الرئيسي لمجمل الحسابات التي لخصت فيها مختلف العمليات المالية في صورتها النهائية عن طريق الترحيل من دفتر اليومية، معناه أن كل حساب يمكن أن يحتوى عددا هائلا من العمليات المالية ولذلك من الضروري تخصيص صفحة واحدة على الأقل لكل حساب، وقد تعددت أشكال الدفتر ومنه يمكن أن تأخذ الأشكال التالية:[1]

* **شكل الدفتر العادي:** كثيرا ما يستعمل هذا النوع في المؤسسات الصغيرة ذات العمليات المالية الشبه محدودة.

***شكل الصفحات المتحركة:** يتألف هذا الدفتر من عدة صفحات متحركة يمكن إدخالها وإخراجها بواسطة ثقوب جانبية وهو يمتاز عن الدفتر العادي، إذ يمكن معه إضافة صفحات جديدة لكل حساب إذا اقتضت الضرورة لذلك، أي عند تعدد العمليات المالية الخاصة بنفس الحساب وانتهاء الصفحات المفتوحة لهذا الغرض.

***شكل البطاقات:** يمكن أن يتألف دفتر الأستاذ من بطاقات عديدة حيث يكون لكل حساب بطاقة خاصة تحفظ في صناديق أو أدراج حسب التنظيم الإداري للمؤسسة، وهي سهلة الاستعمال فضلا عن إمكانية التصنيف العديدة التي يمكن تحقيقها بواسطتها، فيمكن مثلا تصنيف بطاقات الموردين حسب الحروف الأبجدية أو حسب المناطق الجغرافية أو بحسب التصنيفين معا.

من خلال ما تطرقنا إليه عن دفتر الأستاذ نستنتج انه يتميز بـ [2]

- سهولة الترتيب.
- سهولة إحلال بطاقة فارغة مكان بطاقة ممتلئة.
- تثبيت البطاقات في الآلات الحاسبة.
- إمكانية اقتباس نظام حفظ وترتيب البطاقات السرية.

---

[1] عاشور كتوش، المحاسبة العامة، نفس المرجع،ص ص:62, 63 .

[2] عبد الكريم بويعقوب،أصول المحاسبة العامة، مرجع سابق، ص:147 .

جدول رقم (2):يبين إحدى صفحات دفتر الأستاذ

التاريخ	البيان	ر.ص اليومية	المبلغ		التاريخ	البيان	ر.ص اليومية	المبلغ

المصدر : عاشور كتوش، المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **2003**، ص:**63** .

4-ميزان المراجعة :

بعد تسجيل العمليات المالية بدفتر اليومية وترحيلها إلى دفتر الأستاذ، لابد من التأكد من صحة هذه التسجيلات، وأن المبالغ المسجلة في الطرف المدين من الحسابات تعادل تلك المسجلة في الطرف الدائن، ويتم التأكد من هذا التعادل في نهاية الفترة المحاسبية بإعداد جدول خاص يتضمن أسماء جميع الحسابات التي استعملت في التسجيل مع ذكر مجموع الطرف المدين ومجموع الطرف الدائن، والرصيد بالنسبة لكل حساب يسمى بـ"ميزان المراجعة" أودفتر الموازين، وللتأكد من صحة العمليات المحاسبية من خلال ميزان المراجعة، يجب أن يكون مجموع جانبي المجاميع (المدين والدائن) متساويين ويمثل مجموع جانبي دفتر اليومية، وكذلك مجموع جانبي خانة الأرصدة يجب أن يكونا متساويين.[1]

إذا "ميزان المراجعة وثيقة تجمع جميع الحسابات المفتوحة بدفتر الأستاذ مرتبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، وتأخذ بالنسبة لكل حساب مجموع المبالغ المسجلة في (منه)، مجموع المبالغ المسجلة في (له) والرصيد".[2]

جدول رقم (3):يبين ميزان المراجعة

رقم الحساب	اسم الحساب	المبالغ		الرصيد	
		منه	له	مدين	دائن
		XXX	XXX	XXX	XXX

المصدر : محمد بوتين ، المحاسبة العامة ، نفس الرجع ، ص**66** .

---

[1] عاشور كتوش ،المحاسبة العامة ،مرجع سابق ،ص:**65** .

[2] محمد بوتين ،المحاسبة العامة للمؤسسة ،مرجع سابق ،ص:**66**.

الفرع الثاني: الطريقة المركزية أو نظام يوميات المساعدة

لقد أصبح النظام الكلاسيكي لا يتناسب وحاجيات المؤسسات حيث أن حجم العمليات تكاثرها تنوعها وتكرارها بالإضافة إلى متطلبات التسيير الحديث أدى إلى اللجوء إلى استعمال دفاتر أخـــرى، مما يسمح بتقسيم العمل وإعطاء تفاصيل جد ضرورية للتسيير خاصة باستعمال الوسائل التكنولوجية.

أولا: المبادئ العامة

تعتمد الطريقة المركزية على تقسيم دفتر اليومية العامة (اليومية) ودفتر الأستاذ إلى عدة يوميـــات مساعدة وعدة دفاتر أستاذ مساعدة أهمها دفتر الزبائن ودفتر الموردين، تتم التسجيلات المحاســبية في يوميات مساعدة، كل يومية مساعدة تحتوي على عمليات متجانسة ثم تحـــول إلى دفـــاتر الأســـتاذ المساعدة يوميا لتحول مجاميع اليوميات المساعدة الشرعية في (الغالب) إلى يومية العامة.[1]

الشكل رقم(03):يبين النظام المركزي أونظام اليوميات المساعدة

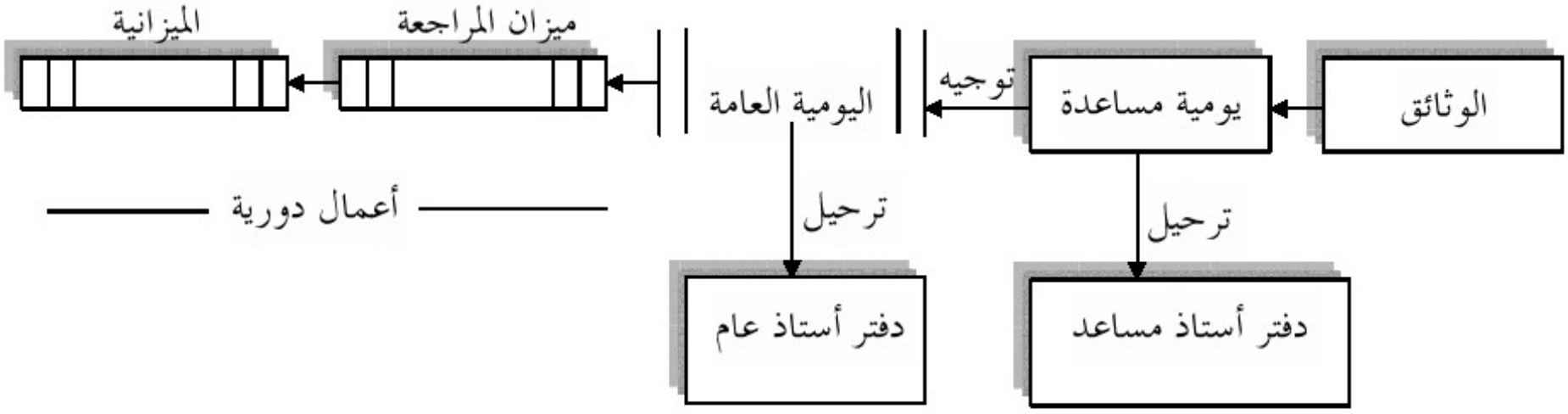

المصدر : محمد بوتين، المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 5، **2003**، ص: **73** .

هناك نوعان من الأعمال التي يقوم بها المحاسب في النظام المركزي:[2]

1-العمل اليومي: المتمثل في ترتيب المستندات المحاسبية بحسب طبيعتها وتاريخها ثم تسجيلها في جدول يسمى اليوميات المساعدة، ثم ترحيل بعضها إلى دفاتر أستاذ مساعدة (دفتر أستاذ مساعد الموردين، دفتر أستاذ مساعد للزبائن ...) أي التي تتطلب تتبع الوضعية يوميا .

---

(1) منصوربن عوف عبد الكريم ،محاسبة عامة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،**1998**، ص:**126**.

(2) محمد بوتين، المحاسبة العامة و المؤسسة، مرجع سابق ،ص:**74** .

2-العمل الدوري: يقوم المحاسب في نهاية كل شهر بتوحيدها سجل في كل يومية مساعدة في اليومية العامة بقيد واحد فقط، ثم يرحل القيود المسجلة في اليومية العامة إلى حسابات دفتر الأستاذ العام حيث وجود الحسابات الإجمالية وكل الحسابات الأخرى باستثناء دفاتر الأستاذ المساعدة (حيث كانت عملية الترحيل إليها تتم يوما).

ثانيا: اليوميات المساعدة المستعملة في المؤسسة [1]

تفتح المؤسسة يوميات مساعدة تناسب نشاطها وحجمها وتشمل عليها العمل المحاسبي المنظم :

- يومية المشتريات على الحساب يومية المشتريات نقدا.
- يومية المبيعات على الحساب، يومية المبيعات نقدا .
- يومية الصندوق – مقبوضات، يومية الصندوق مدفوعات.
- يومية البنك – مقبوضات، يومية البنك مدفوعات.
- يومية الحساب الجاري البريدي – منه، يومية الحساب الجاري البريدي – له.
- يومية أوراق القبض – منه، يومية أوراق القبض – له.
- يومية أوراق الدفع – منه، يومية أوراق الدفع – له.

جدول رقم(04): يبين الشكل العام لليومية المساعدة

تاريخ	الرقم أو المرجع	البيان	الحسابات المدينة					الحسابات الدائنة				
			حساب	حساب	متفرقات			حساب	حساب	متفرقات		
					ح	مبلغ				ح	مبلغ	

المصدر : منصور بن عوف عبد الكريم ، محاسبة عامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **1998**، ص :**127** .

[1] محمد بوتين، المحاسبة العامة و المؤسسة، مرجع سابق ، ص:**74** .

جدول رقم 05 :يبين اليوميات المساعدة لدى المؤسسة والحسابات الوسيطة التي تربط بينها

عمليات تتطلب التسجيل في يوميتين مساعدتين (إن وجدت في المؤسسة)	اليومية المساعدة لـــ	اليومية المساعدة لـــ
تحويل الأموال	صندوق منه أو له	بنك منه أو له
	بنك منه أو له	ح.ج.بريدي منه أو له
	صندوق منه أو له	ح.ج.بريدي منه أو له
مبيعات نقدا	مبيعات نقدية	صندوق منه/ح.ج.بريدي منه
قبض أوراق تجارية	لأوراق القبض له	بنك منه / صندوق منه / ح.ج.بريـــدي منه
دفع أوراق تجارية	أوراق دفع منه	بنك له / صندوق له / ح.ج.بريدي له

المصدر : محمد بوتين، المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 5، 2005، ص: 80 .

ثالثا:الميزان المربع

الميزان المربع وثيقة يمكن إعدادها في حالة تطبيق النظام المركزي، حيث يتم جمع قيـــود توحيـــد مختلف اليوميات المساعدة.

لهذا الميزان وظائف ثلاث:

- ♦ يعوض دفتر اليومية العامة (صفحات مرقمة ومختومة مسبقا).
- ♦ يعوض دفتر الأستاذ العام.
- ♦ يمثل ميزان المراجعة.

يستعمل هذا النظام عادة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يبسط العمل المحاسبي ويقدم ضمانات عدم ارتكاب بعض أنواع الأخطاء (إلغاء عملية الترحيل، مراقبة حسابية).

الشكل رقم (4): يبين الميزان المربع

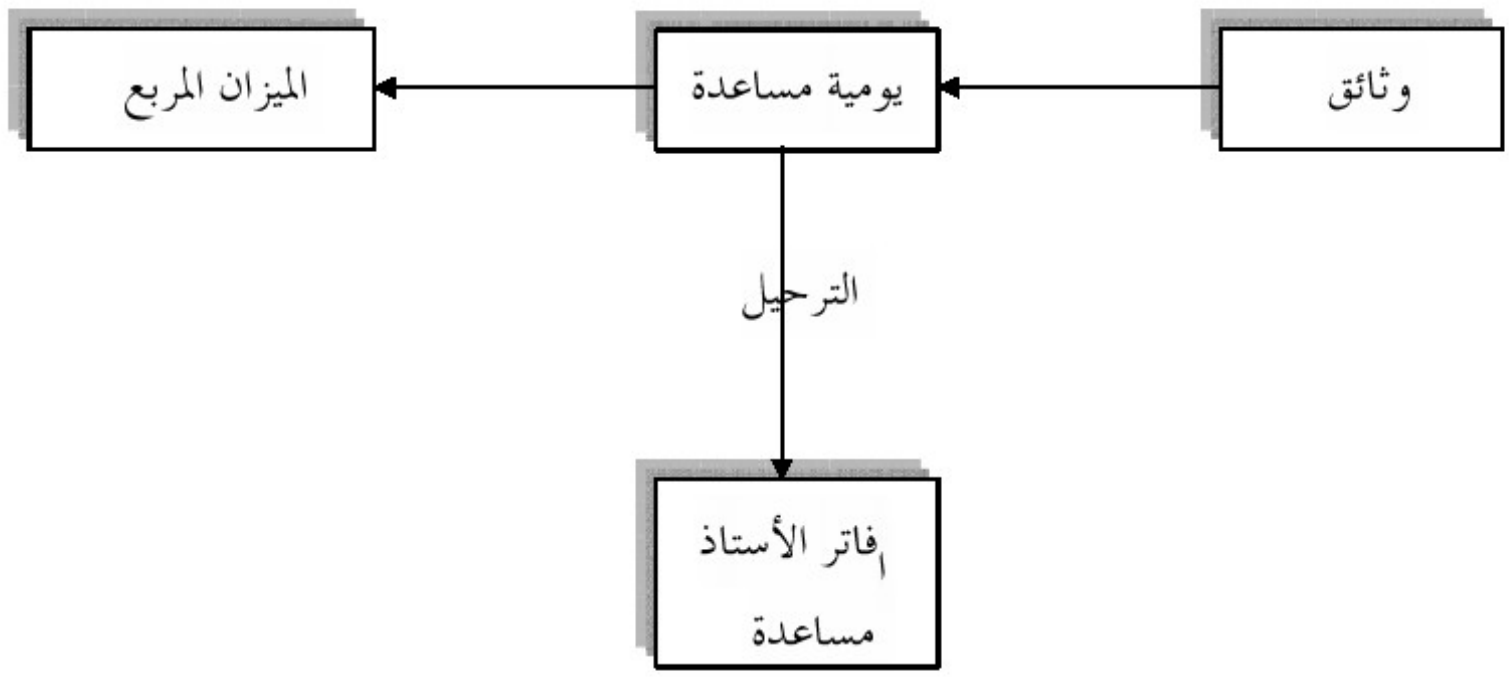

المصدر : محمد بوتين ، المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، طبعة 5 ، 2005 ، ص: 86 .

المبحث الثالث: معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي

كل من يسمع بين الحين والآخر مقولة " الحاجة أم الاختراع "، وهي ملاحظة تؤكدها التغيرات في الحياة العملية وتسرى هذه المقولة على التطور والتغيير في المحاسبة بصورة عامة وعلى نشوء معايير محاسبة الدولية بصورة خاصة، إذا يمكن إرجاع نشوئها إلى احتياجات عصر العولمة ؛عولمة الاقتصاد وخصوصا عولمة أسواق المال، الأمر الذي انعكس بدوره على العولمة المحاسبية .

المطلب الأول: معايير المحاسبة الدولية "IAS "

الفرع الأول: أسباب نشوء معايير المحاسبة الدولية [1]

يمكن رصد دورين أساسيين استدعيا العمل على تنظيم المحاسبة دوليا.

أولا: الحاجة إلى تقدم إيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة نفسه .

1. ظهر في منتصف السبعينات حاجة ملحة لتوحيد المعالجات المحاسبية واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة بين المحاسبات الوطنية في الدول المختلفة فتعددت وتناقضت المعالجات لنفس الظاهرة من دورة محاسبة إلى دورة أخرى (مخالفة مبدأ الثبات) وكذلك الحلول المتناقضة بين الشركات على المستوى الوطني (مخالفة مبدأ قابلية البيانات المحاسبة للمقارنة) ناهيك عن الاختلاف الكبير القائم على المستوى الدولي، ومن أمثلة التناقضات في المعالجات المحاسبة.

أ. معالجة مشكلة الإيجار التمويلي.

ب. تقويم المخزون السلعي أخر الدورة، فقد أحصت لجنة توحيد المعايير المحاسبة وجود 15 طريقة مختلفة للتقويم تؤدي إلى أرباح مختلفة.

ج. وجود اختلافات كبيرة فى شكل ومضمون القوائم المالية حتى في الدولة الواحدة.

2. ظهور اختلافات كبيرة في تحديد مفاهيم بنود القوائم المالية، أي الافتقار إلى لغة المحاسبة تلقى قبولا وطنيا ودوليا، مثلا: اختلافات في تحديد مفهوم الأصول أوالمصروفات أوالخسارة....الأمر الذي أدى إلى إعداد ميزانيات وقوائم دخل متناقضة البيانات وغير قابلة للتوحيد وعقد المقارنات، باختصار كانت تلك القوائم مضللة وتؤدي إلى قرارات خاطئة. لتحقيق هذا الهدف (استبعاد التناقضات ورفع مستوى نضج علم المحاسبة نفسه) كونت: 3منظمات مهنية محاسبة في وقت متزامن تقريبا:

---

(1) معلومات مستخرجة من الموقع: www.financialmanager.wordpress.com (لماذا المعايير المحاسبة)19:30. 5.5.2008

- ♦ لجنة توحيد المعايير المحاسبة ASC في المملكة المتحدة عام 1969.
- ♦ مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1973.
- ♦ لجنة معايير المحاسبة الدولية ASC عام 1973.

ولقد تضافرت جهود هذه المنظمات الثلاث فأثمرت في البدء معايير محاسبة وطنية متماثلة، حددت مضامين المصطلحات والمفاهيم المحاسبة، وكذلك القوائم المالية الدورية ذات الغرض العام (الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة تغيرات حقوق المساهمين)، وفي الخطوة الثانية تم وضع وإعادة صياغة المعايير استنادا إلى سياسة التحسين المستمر وهو ما يمثل اللجنة اللبنة الأساس في تطوير معايير محاسبة دولية.

ثانيا: انفتاح البورصات وأسواق المال عالميا

تماشيا مع الانفتاح الاقتصادي العالمي واستقطاب مزيد من الاستثمارات الخارجية ألح المجتمع الاستثماري الدولي على ضرورة تحسين المعايير الدولية وإصدار معايير جديدة، تنمى أداء ومستوى التبادل في أسواق المال.

الفرع الثاني: تطور المعايير المحاسبة الدولية

إن أهمية معايير المحاسبة والتدقيق جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها من أهم هذه المنظمات "AICPA" " مجمع المحاسبين القانونيين من الولايات المتحدة الأمريكية " الذي بادر إلى وضع معايير للتدقيق منذ عام 1939، كما تم تشكيل مجلس لمعايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1973 كتطوير لصيغة المبادئ المحاسبة المقبولة عموما "1932"، أما محاولات وضع معايير على المستوى الدولي فقد كانت في 1904 حيث عقد أول مؤتمر محاسبي في سانت لويس، في أمريكا تلتها عدة مؤتمرات في الموضوع منها مؤتمر المحاسبي الدولي 1929 نيويورك، الرابع 1933، الخامس 1938، السادس 1952، السابع 1957، الثامن 1962، التاسع 1967، الحادي عشر 1977، الثامن عشر 1982، الثالث عشر 1987 والمؤتمر الرابع عشر 1992.

وما ميز هذا المؤتمر هي المشاركة العربية التي تمثلت بوفود لبنان وسوريا والكويت ة مصر والسعودية برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC"، وقد أسفرت هذه المؤتمرات التي كانت نتيجة

الضغوط المتزايدة عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير من بين أهم هذه المنظمات نجد "ISAC" " لجنة المعايير الدولية " [1]

الفرع الثالث: مزايا تطبيق المعايير الدولية [2]

1. الدخول إلى أسواق المال (البورصات) العالمية والعربية، فقد سمح تطبيق المعايير الدولية للشركات الأوربية مثلا بالاستفادة من أسواق المال الأمريكية خصوصا بورصة Wall Street في نيويورك، وكذلك بدأت بوادر تداول يبنى في أسواق المال للشركات المساهمة في دول الخليج نظرا لكونها تعتمد عموما على معايير المحاسبة والتدقيق الدولية في إعداد تقاريرها المالية.

2. تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات .

3. إن تأسيس معايير محاسبة دولية تلقى قبولا عاما على المستوى الدولي يؤدي إلى تأهيل محاسبين قادرين على العمل من الأسواق العربية وحتى الدولية .

4. توافر معايير دولية يسمح بإعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات، مما يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية، وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عربيا ودوليا.

5. بدأت دوائر ضريبية الدخل في كثير من الدول العربية (الأردن مثلا) تشترط تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تقديم إقرارها الضريبي .

الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في تبني الدول للمعايير المحاسبة الدولية [3]

يصعب في الوقت الحاضر تفهم أداء الشركات عندما تنشأ المعلومات المالية في مواقع جغرافية حيث العديد من هذه الشركات تعد قوائمها المالية باستخدام قواعد ومعايير وتشريعات محاسبية مختلفة وبالتالي توجد قيم أو مقاييس مختلفة لنفس الأحداث الاقتصادية، ومن هنا جاءت الحاجة الماسة لوجود معايير محاسبة متجانسة وإبلاغ مالي بلغة واحدة، ومن العوامل الرئيسية التي تدعم تطور وانتشار معايير محاسبة دولية ما يلي :

- ♦ إكتساب تمثيل إعلامي للإبلاغ المالي بالنسبة للدول النامية.

---

[1] حواس صلاح، التوجيه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ، 2008/2007 ، ص ص:53،52. بتصرف .

[2] معلومات مستخرجة من الموقع www.financialmanager.wordpress.com(لماذا المعايير المحاسبة)19:30. 5.5.2008

[3] حواس صلاح ، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق ،مرجع سابق ،ص ص: 75 – 76 بتصرف.

- تحسين عملية المقارنة للقوائم المالية خاصة مع تسارع نمو أسواق المال العالمية.
- توحيد القوائم المالية.
- مساعدة المستثمر العالمي للاستثمار عالميا.
- تحقيق سمة الموثوقية والقبول العام بالنسبة للبيانات المنشورة والمعدة.
- إن وجود خصائص نوعية للبيانات المالية المبنية على أساس معايير محاسبة موجـــودة عالميـــا يعطيها ثقة أكبر وملائمة وقابلية لمقارنة البيانات.
- مفيدة للدول النامية التي تفتقر إلى وجود معايير محاسبة خاصة بها.

الفرع الخامس: انتشار تطبيق المعايير المحاسبة الدولية [1]

1. أحرزت عملية وضع معايير المحاسبة الدولية في السنوات القليلة الفائتة عددا من النجاحات من تحقيق اعتراف واستخدام أكبر للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

2. من عام 2002 أصدر الاتحاد الأوروبي تشريعا يقتضى من الشركات المدرجة في أوربا تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في بياناتها المالية الموحدة، وأصبح التشريع نافذ المفعول في العام 2005 وبتطبيق على أكثر من 7000 شركة في 28 بلد، بما في ذلك فرنسا وألمانيـــا وإيطاليـــا وإسبانيا والمملكة المتحدة، ويعني هذا التشريع أن تحل في أوربا المعايير الدولية محل معايير ومتطلبات المحاسبة الوطنية كأساس لإعداد وعرض البيانات المالية الجماعية للشركات المدرجة في أوربا .

3. في أوربا تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 38 دولة في عام 2005، بما في ذلك روسيا وأكرانيا والدول الإسكندناقية.

4. هناك توجه عام لتبنى المعايير الدولية، ففي عام 2005 أصبحت هذه المعايير إلزامية في بلـــدان عديدة من جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا والشرق الأوسط .

5. يقدر أن أكثر من 70 دولة طلبت من شركاتها المدرجة من البورصات الوطنية تطبيق المعـــايير الدولية عند إعدادها وعرضها للبيانات المالية في العام 2005.

6. البلدان العربية التي تبنت المعايير لإعداد التقارير المالية هي: مصر، البحرين، الأردن، الكويـــت، لبنان، عمان، قطر والإمارات العربية المتحدة، يضاف إلى ذلك أن بلدانا عربية أخرى تتبنى معـــايير

---

[1] معلومات مستخرجة من الموقع: www.financialmanager.wordpress.com (لماذا المعايير المحاسبة) 5.5.2008 .19:30

محاسبة وطنية تعكس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مثل : السعودية ودول المغـــرب العـــربي والعراق.

الفرع السادس: مفاهيم المعايير المحاسبة الدولية

أصدرت لجنة المعايير المحاسبة الدولية 41 معيار، وفي إطار سياسة التحسين المستمر فقد قامت اللجنة بإعداد صياغة وحذف بعض المعايير، بحيث بقي منها في عام 2006 فقط 31 معيارا نافذ المفعول، وفيمـــا يلي جدول يبين أهم أهداف ونطاق استعمال هذه المعايير:

جدول رقم 06: يبين معايير المحاسبة الدولية (IAS)

رقم المعيار و اسمه	نطاق المعيار	هدف المعيار
المعيار رقم1: عرض القوائم المالية (IAS1)	يغطي هذا المعيار المحتويـــات والشكل الذي يتوجـــب أن تعرض به القوائم المالية ذات الغرض العام.	يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم 1 إلى: - تحديد الأسس الواجب إتباعها لعرض القـــوائم المالية ذات الغرض العام. - التأكيـــد علـــى تـــوفير خاصـــة المقارنـــة Comparability بين القـــوائم الماليـــة لـــنفس الشركة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنـــة بـــين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمـــل في نفس المجال . - تحديد الإطار العام لإعداد وعرض القوائم الماليـــة وتوحيد الحد الأدنى من البيانات الواجب نشرها في القوائم المالية. - لم يحدد المعيار التفاصيل الخاصـــة بـــالاعتراف والقياس والإفصاح عن عمليات دقيقة ومحددة بـــل ترك هذه الأمور للمعايير الأخرى.
المعيار رقم2: المخزون	يغطي هذا المعيار البضاعة تامة الصنع والبضاعة المعدة للبيـــع	يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم 2 إلى: - وصف المعالجة المحاسبة للمخزون حيـــث يـــوفر

(IAS 2)	في العمليات العادية للمنشأة و البضاعة تحت التشغيل والأدوات التي تستخدم في عملية الإنتاج.	المعيار الإرشادات والقواعد التي تحدد تكلفة المخزون. - وصف كيفية الاعتراف بالمخزون كأصل ثم كيفية الاعتراف به كمصروف لاحقا. - بيان كيفية تحديد صافي القيمة القابلة للتحقق المخزون. - توضيح أساليب قياس تكلفة المخزون.
المعيار رقم7: قائمة التدفقات النقدية (IAS 7)		يهدف هذا المعيار إلى ضمان توفير المعلومات حول التغيرات في النقدية وما يعادلها للمنشأة بواسطة قائمة التدفقات النقدية والذي يصنف مصادر التدفقات النقدية إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وذلك لمساعدة مستخدمي القوائم المالية بمعلومات لتقييم الوضع النقدي من حيث توفر السيولة وتوقيتها.
المعيار رقم8: السياسات المحاسبة والتغيرات في التقديرات المحاسبة والأخطاء (IAS 8)		يهدف إلى: تحديد الأسس والمعايير الواجب مراعاتها عند اختيار وتعتبر السياسات المحاسبة الواجب إتباعها عند إعداد القوائم المالية: - توضيح المعالجة المحاسبة للتغير في التقديرات المحاسبة. -بيان المعالجة المحاسبة للأخطاء التي تحدث في الفترات السابقة ويتم اكتشافها في الفترة الحالية. بعض موضوعات هي: أسس اختيار وتطبيق السياسة المحاسبة والمعالجة المحاسبة – المعالجة المحاسبة للتغيير في التقديرات المحاسبة – تصحيح أخطاء الفترات.
المعيار رقم10: الأحداث		يهدف إلى وصف ما يلي: 1. متى يجب على المنشأة أن تعدل قوائمها المالية

اللاحقة لتاريخ الميزانية (IAS 10)		بالأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية العمومية وقبل إصداراتك القوائم. 2. الإفصاحات المطلوب عرضها حول تاريخ إقرار إصدار القوائم المالية وحول الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.
المعيار رقم11: عقود الإنشاء (IAS 11)	يجب تطبيق هذا المعيار في المحاسبة عن عقود الإنشاء في القوائم المالية للمقاولين، كما تشمل عقود تقديم الخدمات المرتبطة مباشرة بإنشاء الأصل.	يهدف معيار المحاسبة الدولي إلى بيان المعالجة المحاسبة للإيرادات والتكاليف المتعلقة بعقود الإنشاءات وفي الحالات يستغرق إنجاز العقد تحت التنفيذ فترة تزيد عن فترة مالية واحدة، لذلك فالعنصر الهام في المحاسبة عن عقود الإنشاءات هي في تخصيص إيرادات وتكاليف العقود بين الفترات المحاسبة التي يتم إنجاز العمل فيها، يستخدم هذا المعيار أساس الاعتراف الواردة في إطار إعداد وعرض القوائم المالية لبيان متى يجب الاعتراف بإيرادات وتكاليف العقد كإيراد ومصروف في قائمة الدخل.
المعيار رقم12: ضرائب الدخل (IAS 12)	يطبق هذا المعيار في المحاسبة من ضرائب الدخل، ويشمل الضرائب الدخل، كافة الضرائب المحلية والأجنبية المفروضة على الأرباح الخاضعة للضريبة.	يهدف هذا المعيار إلى: شرح وتوضيح المعالجة المحاسبة لضرائب الدخل، وبالتحديد يوضح المعيار كيفية تحديد واحتساب مقدار الدخل مستحقة الدفع عن الفترة الحالية ومقدار ضريبة الدخل المؤجلة، كما يوضح المعيار كيفية التعامل مع الاختلافات بين الدخل المحاسبي المعد وفق لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية والدخل الخاضع للضريبة، ويعالج المعيار الاختلافات الدائمة والاختلافات المؤقتة بينهما.
المعيار رقم 14: التقارير حول	يجب تطبيق هذا المعيار في المجموعات الكاملة القوائم المنشورة المعدة وفق متطلبات	يهدف هذا المعيار إلى تحديد أسس تقديم حول المعلومات المالية وفق القطاع سواء كان قطاع جغرافي أو قطاع عمل للوصول إلى ما يلي:

القطاعات (IAS 14)	معايير الإبلاغ المالي الدولية، والتي تضم الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وايضاحات مرفقة بها. يلزم هذا المعيار الشركات المدرجة أسهمها في سوق الأوراق المالية ويتم تداول أسهمها في تلك السوق وأدوات الدين الصادرة عنها مثل السندات في تلك السوق.	- تحسين فهم مستخدمي المعلومات المحاسبة للأداء السابق للمنشأة. - تحسين قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبة في تقدير مخاطر و عوائد المنشأة. - تحسين القدرة على فهم و استيعاب كل ما يتعلق بالمنشأة ككل.
المعيار رقم 16: الممتلكات والمصانع والمعدات (IAS 16)	يتم تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 16 في المحلية عن الممتلكات والمصانع والمعدات التي تستخدم في إنتاج البضاعة أوتوريدها للمشتري والأصول المستخدمة من قبل الإدارة والأصول المعدة لغايات تأجيرها للغير.	إن الهدف من معيار الدولي رقم 16 هو وصف المعالجة المحاسبة للممتلكات والمصانع والمعدات والتي تستخدم في إنتاج البضاعة أو استخدام في توريد البضاعة إلى المشتري، كما يغطي المعيار الأصول غير المتداولة المستخدمة من قبل الإدارة والأصول التي تستخدم لغايات تأجيرها للغير.
المعيار رقم الإيجار 17: عقود (IAS 17)	يغطي المعيار جميع عقود التأجير باستثناء اتفاقيات التأجير المتعلقة بالمصادر الطبيعية والبترول والمناجم.	إن الهدف من معيار المحاسبة الدولي رقم 17 هو تحديد المعالجة المحاسبة والإفصاح الملائم لعقود التأجير التشغيلية و التمويلية لدى كل من المستأجر والمؤجر.

المعيار رقم18: الإيراد (IAS 18)	يغطي مبيعات بضاعة، تقديم الخدمات للغير، استخدام أصول المنشأة من قبل الغير مما يتولد عنه دخل المنشأة .	يهدف هذا المعيار إلى بيان المعالجة المحاسبة للإيرادات وتحديد توقيت الاعتراف بها سواء كانت نتيجة بيع السلعة أوتقديم الخدمات أوالأنواع الأخرى للإيرادات.
المعيار رقم19: منافع الموظفين (IAS 19)	منافع الموظفين قصيرة الأجل، المنافع بعد انتهاء الخدمة الوطنية للعاملين، مكافأة نهاية الخدمة المقدمة للعاملين، منافع الموظفين طويلة الأجل.	يلقى هذا المعيار الضوء على متطلبات الاعتراف والقياس المحاسبي لمنافع الموظفين من قبل أصحاب العمل أثناء خدمة الموظفين، وكذلك منافع العاملين بعد التقاعد إضافة إلى متطلبات الإفصاح الواجب عرضها في القوائم المالية.
المعيار رقم20: محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية (IAS 20)	يطبق في: المنح الحكومية، المساعدات الحكومية	يعالج هذا المعيار جوانب المحاسبة المتعلقة بالمنح الحكومية والأشكال الأخرى من المساعدات الحكومية ويشمل: - المعالجة المحاسبة. - الإفصاح عن المدى من المنافع (المزايا) المعترف بها أو المستعملة في كل فترة محاسبة. - الإفصاح عن الأشكال الأخرى من المساعدات الحكومية.
المعيار رقم21: أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية (IAS 21)	يطبق في: المحاسبة عن المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية – ترجمة القوائم المالية للعملات الأجنبية – ترجمة نتائج أعمال وميزانية الشركات التابعة إلى العملة التي تعرض بها القوائم المالية للشركة القابضة.	يهدف هذا المعيار إلى: بيان كيفية محاسبة المعاملات بالعملة الأجنبية والعمليات الأجنبية ويبين المعيار كذلك كيفية ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة إلى عملة تقرير الشركة القابضة، وعملة التقرير بالعملة التي يتم عرض القوائم المالية، ويشكل رئيسي يهدف المعيار إلى تحيد أسعار الصرف الواجب استخدامها عن عملية المعاملات التجارية التي تتم بعملات أجنبية وأسعار الصرف الواجب استخدامها لترجمة القوائم المعدة بعملة أجنبية،

		وتحديد أين سيتم إظهار فروقات أسعار الصرف في القوائم المالية.
المعيار رقم23: تكاليف الاقتراض (IAS 23)	يغطي ما يلي: المحاسبة عن تكاليف الاقتراض – يتناول المعيار تكاليف الاقتراض المتعلق بعملية الاقتراض الخارجي ولا يتناول المعيار التكلفة الفعلية أو المفترضة لحقوق المالكين بما فيها رأس المال الممثل في أسهم ممتازة غير المصنفة كالتزام.	يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبة لتكاليف الاقتراض يتطلب المعيار عموما الاعتراف بتكاليف الاقتراض كمصروف، إلا أنه يسمح وكمعالجة بديلة برسملة تكاليف الاقتراض التي تعزى مباشرة إلى تملك أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل للرسملة.
المعيار رقم 24: الافصاحات عن الأطراف ذات العلاقة (IAS 24)	تطبيق متطلبات المعيار في: تحديد علاقات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة – بيان الأرصدة المعلقة بين المنشأة والأطراف ذات العلاقة بها– بيان الظروف التي يكون فيها الإفصاح عن البنود – تحديد الافصاحات التي سيتم إجرائها حول تلك البنود.	الهدف منه ضمان أن تحتوي القوائم المالية للمنشأة على الافصاحات اللازمة نجد الانتباه حول إمكانية أن يكون مركزها المالي وأرباحها أو خسارتها قد تأثر بوجود الأطراف ذات العلاقة و بالمعاملات والأرصدة القائمة لدى هذه الجهات.
المعيار رقم26: المحاسبة والتقرير عن برامج منافع		يوضح المعيار شكل ومحتوى التقارير المالية ذات الأغراض العامة مخطط من التقاعد ويطبق المعيار على:- خطط المساهمات المحددة، حيث يتم تحديد المنافع وفق المساهمات في الخطط إلى جانب أرباح

التقاعد (IAS 26)		الاستثمار فيها . - خطط المنافع المحددة حيث يتم تحديد المنافع من خلال معادلة مبينة على أساس أرباح الموظفين و/أو سنوات الخدمة.
المعيار رقم27: القوائم المالية الموحدة والمنفصلة (IAS 27)		يهدف هذا المعيار إلى: بيان كيفية إعداد وعرض القوائم المالية الموحدة وكذلك عرض البيانات المالية المنفصلة للشركة القابضة وبالتالي تقديم معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبة تعكس الجوهر الاقتصادي وليس الشكل القانوني للقوائم المالية.
المعيار رقم28: المحاسبة عن الاستثمارات في شركات زميلة (IAS 28)	يطبق هذا المعيار على جميع الاستثمارات التي توصف على أنها في شركات زميلة.	يتناول هذا المعيار المعالجة المحاسبة للشركات الزميلة (الشقيقة) والهدف الرئيسي هو توفير المعلومات للمستخدمين بخصوص حصة المنشأة المستمرة في مكاسب الشركة المستمر فيها وفي الأصول والخصوم في المنشأة المستثمر فيها.
المعيار رقم29: في التقرير المالي الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع (IAS29)		يهدف هذا المعيار إلى: بيان كيفية إعادة عرض القوائم المالية والتقرير عن الأحداث الاقتصادية لمنشأة تعمل في ظل اقتصاد يعاني من ارتفاع مفرط في معدل التضخم، وبالتالي تمكين مستخدمي القوائم المالية من الحصول على معلومات محاسبية تعكس الظروف الاقتصادية الحقيقية لتلك الشركات العاملة في بيئة تضخمية مفرطة.
المعيار رقم31: الحصص في المشاريع المشتركة		يهدف إلى بيان المعالجة المحاسبة للحصص في المشاريع المشتركة في دفاتر كل طرف مشارك في ذلك المشروع، والطرف المشارك في مشروع مشترك هو طرف في مشروع مشترك له سيطرة

(IAS 31)		مشتركة على ذلك المشروع، كما يبين المعيار متطلبات الإفصاح في البيانات المالية لكل طرف مشارك.
المعيار رقم32: الأدوات المالية العرض (IAS 32)		يهدف إلى وضع مبادئ أساسية لعرض الأدوات المالية، إما كالتزامات أوحقوق ملكية والحالات التي يتم فيها إجراء عمليات التقاص بين الأصول والمطلوبات المالية.
المعيار رقم السهم 33: الواحد ربحية (IAS 33)	يطبق هذا المعيار على الشركات التي يتم تداول أسهمها في البورصات أوتكون معروضة للاكتتاب العام، أوفي سبيلها لإصدار أسهمها في أسواق الأوراق المالية وكذلك الكيانات الأخرى التي تختار الإفصاح عن ربحية السهم الواحد، كما يطبق هذا المعيار على المعلومات المجمعة فقط إذا كانت الشركة الأم تعد قوائم مالية مجمعة.	لقد كان المستثمرون و الأطراف المعينون يفكرون دائما في وسائل بسيطة لتقييم تقدم وأداء الشركات، وهو ما يعرف بربحية السهم الواحد إلا أنهم بينوا خطورة الاعتماد على أي مقياس لأنه يكون فردي ويؤدي إلى اختزال الكثير من المعلومات ومع الطلب على هذا المعيار حاول المتخصصون أن يضعوا خطوطا إرشادية تضمن دليل صلاحية مثل هذه المقاييس، وأن يتم تطبيقها بصورة سليمة والوفاء يتطلبان الإفصاح.
المعيار رقم34: التقارير المالية البينية (IAS34)	يطبق هذا المعيار على جميع المنشآت المطلوب منها قانونا من الجهات النظامية مثل هيئة سوق المال ومصلحة الشركات والبورصات أو التي تختار طواعية نشر تقارير	الهدف الأساسي للتقارير البينية أو المؤقتة هو تقييمات مستمرة ومناسبة من ناحية التوقيت لأداء المنشأة ومع هذا فإن التقارير المؤقتة لها قيود ملازمة، حيث أن فترة التقرير القصيرة تجعل تأثيرات الخطأ في التقييم والتخصيص كبيرة.

	مالية قصيرة الأجل (بينية) تغطى فترة أقصر من نسبة مالية كاملة.	
المعيار رقم36: الانخفاض في قيمة الأصول (IAS 36)		يهدف هذا المعيار إلى: بيان كيفية معالجة التدني في قيمة الأصول التي تمتلكها المنشأة حيث يقوم المعيار على مبدأ أساسي هو ضرورة عدم تسجيل أصل دفتريا بقيمة تزيد عن قيمته العادلة أوالحقيقية.
المعيار رقم37: المخصصات، الالتزامات المحتملة، الأصول المحتملة (IAS 37)	يطبق هذا المعيار على جميع المنشآت عند المحاسبة عن المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة، فيما عدا تلك الناشئة عن العقود التنفيذية، الأدوات المالية المرحلة بالقيمة العادلة، عقود التأمين مع حملة البوالص، الأحداث والمعاملات المغطاة بواسطة معايير محاسبة دولية أخرى.	يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية الملائمة والافصاحات المطلوبة لكل من المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة. كما يوضح مجموعة الظروف التي تؤدي إلى الاعتراف بالمخصصات وإثباتها في الدفاتر، يطبق هذا المعيار على جميع المنشآت عند المحاسبة عن المخصصات والالتزامات المحتملة.
المعيار رقم38: الأصول غير الملموسة (IAS 38)	يطبق هذا المعيار على تكاليف الإعانات والتدريب وتكاليف ما قبل التشغيل والبحث والتطوير وبراءات الاختراع والترخيص وأفلام الصور المتحركة وبرامج الحاسوب والمعرفة الفنية، والامتيازات وإتاوات العملاء وحصة	يهدف هذا المعيار إلى تغطية الأصول غير الملموسة والتي لا تغطيها معايير محاسبة دولية أخرى من حيث: -تحديد من يمكن أن يجب أن يتم الاعتراف بالأصول غير الملموسة. - تحديد الأسس الواجب استخدامها لقياس الأصول غير الملموسة. - توضيح كيفية معالجة الإطفاءات وخسائر التدين

	السوق وعلاقات العملاء وقوائم العملاء وحصص الاستيراد وغيرها.	التي يمكن أن تطرأ على الأصول غير الملموسة. - الافصاحات الواجب عرضها بخصوص الأصول غير الملموسة.
المعيار رقم39: الأدوات المالية (IAS 39)	الاعتراف والقياس، ينبغي تطبيق هذا المعيار على كافة الأدوات المالية.	يقوم المعيار المحاسبي الدولي رقم39 بوضع أسس الإثبات والقياس والتحليل المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية، ويمثل الأخذ بالقيمة العادلة للأدوات المالية السعة الأساسية للمعيار
المعيار رقم40: الاستثمارات العقارية (IAS 40)	يطبق في الاستثمارات العقارية، العقارات المملوكة – العقارات المحتفظ بها من قبل المنشآت العقارات المملوكة من قبل الشركة القابضة.	يهدف هذا العيار إلى وصف المعالجة المحاسبة للاستثمارات العقارية من حيث الاعتراف بها والقياس اللاحق لها بعد الاعتراف الأولى ومتطلبات الإفصاح الخاصة بها: - يجب تطبيق معيار المحاسبة رقم 40 في عملية الاعتراف والقياس والإفصاح بالاستثمارات العقارية المملوكة من قبل المنشأة و التي تنوي المنشأة الاحتفاظ بها لغايات التأجير للغير أو بهدف الاحتفاظ بها لفترة طويلة.
المعيار رقم41: الزراعة (IAS 41)		يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبة للأنشطة الزراعية وبين كيفية عرض القوائم المالية والإفصاحات المتعلقة بهذه الأنشطة، يجب أن يطبق هذا المعيار في المحاسبة عن الموضوعات التالية عندما يتعلق بنشاط زراعي: - الأصول البيولوجية. - المنتج الزراعي عند تغطية الحصاد. - المنح الحكومية التي تغطيها الفقرتان 34 و 35.

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على المصدرين

- د محمد أبو نصار ، جمعة حميدات ، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2008.
- طارق عبد العال حماد ، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006

المطلب الثاني: معايير الإبلاغ المالي الدولية "IFRS"

إن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ألا وهي المعايير التي أعلن عنها مجلس المعايير المحاسبة الدولية والتي كانت تعرف مسبقا بمعايير المحاسبة الدولية، تظهر كمعايير المحاسبة على الصعيد العالمي ويمكن أن توصف وفقا للبعض بأنها " لغة المحاسبة الدولية المشتركة "، وهبذا سنقوم بعرض معايير الإبلاغ المالي من حيث التسمية ونطاق تطبيقه وكذلك تقديم تفصيل موجز عن الهدف المعيار كالتالي:

جدول رقم(07):يبين معايير الإبلاغ المالي الدولية(IFRS)

اسم و رقم المعيار	نطاق المعيار	الهدف
المعيار رقم 1: تبنى معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة (IFRS1)	- تخضع القوائم المالية لمعايير الإبلاغ المالي للمرة الأولى، حتى ولو كانت المنشأة قد عرضت معظم قوائمها السابقة بالالتزام مع معايير الإبلاغ المالي الدولية وأنه لا تحتوي على بيان صريح بأنها تلتزم بهذه المعايير. - كما تطبق على المنشآت التي كانت تطبق معايير غير متوافقة مع معايير الإبلاغ المالي الدولية.	يهدف إلى ضمان أن القوائم المالية التي تعد لأول مرة على أساس IFRS والقوائم المالية المرحلية الأولية تشمل معلومات مالية عالية الجودة يتحقق بها ما يلي: - تحقق الشفافية لمستخدميها وتوفر معلومات مقارنة لكل الفترات المعروضة. - توفر نقطة البداية ملائمة وفق معايير الإبلاغ المالي. - يمكن إعدادها بتكلفة لا تتجاوز المنفعة المتأتية لمستخدميها.
المعيار رقم 2: المدفوعات على أساس الأسهم (IFRS2)	يجب أن يطبق المعيار على كافة عمليات الدفع التي تتم إلى أساس مدفوعات الأسهم وبخاصة: - تسويات حقوق الملكية. - تسويات نقدية على أساس سعر السهم.	يهدف هذا المعيار إلى بيان ووصف كيفية التقرير عن العمليات التي تتضمن التسديد من خلال إصدار أسهم، وبشكل خاص يتطلب المعيار أن تنعكس آثار تلك العمليات.

	- العمليات التي تحصل المنشأة من خلالها على سلع أو خدمات.	
المعيار رقم3: اندماج الأعمال (IFRS3)	يتناول ما يلي: - طريقة المحاسبة عن اندماج الأعمال. - يمكن أن يتم ضم الأعمال بطرق متنوعة تتحدد على ضوء أسباب قانونية أو ضريبية أو أخرى وقد تتضمن شراء مشروع لحقوق الملكية عن مشروع آخر أو شراء صافي أصول مشروع آخر.	يهدف إلى بيان ووصف كيفية التقرير عن عمليات اندماج الأعمال ويتطلب أن يتم اعتماد طريق الشراء للمحاسبة عن اندماج الأعمال وبالتالي فإن المقتني (الدامج) سيقوم بالاعتراف بالأصول والالتزامات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالمنشأة المشتراة (المندمجة) بقيمتها العادلة بتاريخ الاندماج، ويتم الاعتراف بالشهرة كأصل والتي لا يتم إطفائها على عدد من السنين بل تخضع لاختبار التدني سنويا.
المعيار رقم4: عقود التأمين (IFRS4)	تطبق المنشأة هذا المعيار على: -عقود التأمين التي تصدرها وعقود إعادة التأمين الواردة إليها.	يهدف إلى تحديد التقارير المالية لعقود التأمين من جانب المنشأة المصدرة لهذه العقود (شركة التأمين Assurance) حتى يكمل المجلس المرحلة الثانية لمشروعه من عقود التأمين وخاصة أن هذا المعيار يتطلب: - إدخال تحسينات محدودة للمحاسبة بواسطة شركات التأمين بالنسبة لعقود التأمين. - الإفصاح الذي يحدد ويوضح المبالغ في القوائم المالية والناشئة من عقود التأمين.
المعيار رقم5: الأصول غير	تنطبق متطلبات تصنيف وعرض هذا المعيار على جميع الأصول غير المتداولة	تحديد المعالجة المحاسبية للأصول المحتفظ بها بغرض البيع والعرض والإفصاح عن

المتداولة المحتفظ بها لأغراض والعمليات البيع المتوقفة (IFRS5)	وعلى كل المجموعات التصرف في أصول مع بعضها وتنطبق متطلبات القياس الواردة في العيار على كل الأصول غير المتداولة ومجموعات التصرف.	العمليات المتوقفة، ويتطلب المعيار ما يلي: - قياس الأصول التي تستوفي معايير التصنيف بأنها " محتفظ بها لغرض البيع " بالقيمة الأقل نتيجة المقارنة بين القيمة الدفترية المعدلة والقيمة العادلة مخصوصا منها تكاليف البيع ويتم إيقاف حساب أي إهلاكات عن هذه الأصول. - يتم عرض الأصول المستوفاة لمعايير التصنيف بأنها " محتفظ بغرض البيع كبند مستقل في الميزانية، كذلك تعرض نتائج العمليات المتوقفة في بند مستقل في قائمة الدخل.
المعيار رقم 6: الكشف عن المصادر المعدنية وتقييمها (IFRS6)	يجب تطبيق المعيار على نفقات الاستكشاف والتقييم المتعلقة بالكشف عن المصادر الطبيعية من حيث لا ينطبق على نفقات الاستكشاف: - التي تدفع قبل حصول المنشأة على حق قانوني باستغلال منطقة معينة أومنجم أوما شابهه. - التي دفع بعد ثبوت الجدوى الفنية والتجارية لاستخراج الموارد الطبيعية.	يهدف إلى وصف كيفية التقرير المالي عن كشف عن المصادر الطبيعية و بشكل أكثر تحديد،يهدف إلى: - إدخال تحسينات محدودة للممارسات المحاسبية الحالية لنفقات الاستكشاف والتقييم. - تحديد أي من نفقات الاستكشاف والتقييم يجب رسملتها كأصل، وأي منها يجب الاعتراف به كمصروف. - إخضاع نفقات الاستكشاف والتقييم المصنفة كأصل لتقييم التدني طبقا للمعيار رقم 06،في حين قياس أي تدني وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 36. - بيان الافصاحات تحدد و توضح المبالغ الواردة في القوائم المالية عن الكشف وعن

		تقييم المصادر الطبيعية.
المعيار رقم 7: الأدوات المالية الافصاحات (IFRS7)	يجب أن يطبق المعيار من قبل جميع المنشآت ولكافة أنواع الأدوات المالية.	يهدف إلى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بحيث تمكن مستخدمو تلك القوائم من تقييم: - الأهمية للأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للمنشأة. - طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المنشأة خلال الفترة المالية وكذلك بتاريخ إعداد التقارير المالية.
المعيار رقم8: تقديم التقارير حول القطاعات (IFRS8)		يهدف إلى تقديم تقرير عن الأداء المالي للقطاعات التشغيلية.

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على المصدرين

- د محمد أبو نصار ، جمعة حميدات ، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2008.
- طارق عبد العال حماد ، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006

خلا صة الفصل

من خلال ما ذكرناه في هذا الفصل تمكنا من التوصل إلى الدور الهام الذي تلعبه المحاسبة ضمن مختلف المجالات في تطوير المشاريع الإقتصادية ذات الطابع الحيوي، ويتجلى هذا في ما تقوم عليه من مجموعة من الأسس والمبادئ التي تكونت عبر السنين؛ ونظرا لعدم إقتصار المحاسبة على المشروعات الاقتصادية أدى هذا إلى تفرعها إلى عدة فروع وأنواع منها المحاسبة التحليلية، الحكومية، الخاصة، الضريبية...إلخ. إضافة إلى تعدد وظائفها وإعطاء صورة للغير تمكن من معرفة درجة القدرة الإقتصادية.

أما بالنسبة للنظام المحاسبي فيعتبر الركيزة الأساسية الذي تقوم عليه المنشأة ومن خلاله تتحقق معظم أهداف المنشأة بالصورة المرجوة من طرف مسيري المنشأة وكذا إعطاء قدرة على الرقابة الداخلية وتحليل الأخطاء الناتجة عنه عدمها، وذلك بتطوير معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية لتلبية الأوضاع الجديدة للإنفتاح على إقتصاد ناجح يوفر معلومات تمتاز بالشفافية وقابلية المقارنة، وهو ما يؤدي إلى تشجيع الإستثمار وتوسيع الأعمال الإقتصادية.

الفصل الثاني:

دراسة المخطط المحاسبي الوطني

مقدمـــــــة الفصل

لقد تم إصدار المخطط المحاسبي الوطني بناءا على الأمر 75-35 المؤرخ في 29 أفريـــل 1975 معوضا بذلك المخطط المحاسبي العام الفرنسي لسنة 1957 حيث أن هذا المخطط لم يكن يتوافق مع الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، ومنذ ذلك الوقت إلى الآن تسعى المؤسسات الجزائريـــة الاقتصادية لتسجيل عملياتها المحاسبية الغير موجودة في المخطط المحاسبي الوطني، أو عدم وجود طريقة معينة لمعالجة ذلك. فهذا الأخير كان يستجيب لاحتياجات خاصة بفترة سابقة، أصـــبح في الآونـــة الأخيرة لا يتماشى مع الشروط الاجتماعية والاقتصادية الجديدة للجزائر، خاصة بعد الإصـــلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر للانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، مما اســـتوجب إعادة النظر في النظام المحاسبي وإجراء مستويات لإظهار المعلومات المحاسبية بصورة ســـليمة وإعـــداد القوائم المالية.

ونظرا لما قد يترتب على التغيرات المحاسبية من آثار على المركز المالي للمحاسبية فإنه يمكن دراسة النظام المحاسبي من خلال تناول ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الإطار النظري للمخطط المحاسبي الوطني.

المبحث الثاني: سير حسابات الميزانية.

المحث الثالث: سير حسابات التسيير والنتائج.

المبحث الأول: الإطار النظري للمخطط المحاسبي الوطني

يهدف كل مخطط محاسبي إلى توحيد المصطلحات، قائمة الحسابات وآليات سيرها وطرق التقييم ثم إعطاء نماذج للوثائق الشاملة، فقد أصبح إجباري التطبيق سنة 1973 ليحل محل المخطط المحاسبي الفرنسي العام.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المخطط المحاسبي الوطني

تعود أولى محاولات تكييف المخطط المحاسبي العام الذي كان ساريا العمل به في الجزائر تاريخيا إلى سنة 1969، أين كلفت السلطات السياسية وزارة المالية بالانطلاق في شهر ديسمبر بهذه المحاولة لأجل أقصاه 6 أشهر حسب ما ورد في قانون المالية 1970 الفقرة 19.

فقد انطلق القائمون على تصميم المخطط المحاسبي بادئ الأمر بانتقاد المخطط المحاسبي العام 1957 وتنطوي هذه الخطوة في الأصل على الانتقادات التي وجهها الفرنسيون أنفسهم لهذا المخطط،[1] كون الجزائر إلى غاية 1975 كانت تابعة في نظامها المحاسبي للمخطط الفرنسي الصادر 1957 وذلك بحكم الاستعمار الفرنسي للجزائر، فالمخطط الفرنسي لسنة 1957 كان يجيب على احتياجات الاقتصاد الليبرالي المنظم بواسطة السوق، هذه النظرة لم تجب على احتياجات ومتطلبات الاقتصاد الاشتراكي وسياسة التخطيط التي انتهجتها الجزائر [2]، فتم في شهر نوفمبر من سنة 1973 تبنى المخطط الجديد من طرف المجلس الأعلى للمحاسبة، تلاه صدور الأمر رقم 75/35 الصادر بتاريخ 75/04/29 والقاضي بإجبارية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني على الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، الشركات الإقتصادية المختلطة، الشركات التي تخضع لنظام التكليف بالضريبة على الأساس الحقيقي مهما كان شكلها، ثم صدور المرسوم الوزاري المتعلق بكيفية تطبيق المخطط المحاسبي الصادر بتاريخ 1975/06/23 عن وزارة المالية.

إلا أن ما طبع عمل هذه اللجنة وأنقص من فاعليتها هو ضعف الطاقم المكون لها والمتكون من خبراء ومختصين وعددهم أربعة والاكتفاء بهؤلاء المختصين في مجال المحاسبة دون إشراك مختصين في الاقتصاد والمالية والباحثين في هذه الميادين إذ على العكس من ذلك تمت الاستعانة بخبراء أجانب من

---

(1) بن بلغيث ياسين، أهمية لإصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2006 ، ص: 147 .

(2) سيد علي بساعد، إسماعيل رزقي، دراسة نقدية للمخطط المحاسبي الوطني ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة الجزائر ، جوان 2006ص:35 .

المجلس الوطني للمحاسبية الفرنسي بالإضافة إلى خبير تشيكوسلوفاكي ساهم في إرساء الخطوط العريضة للمخطط المحاسبي الوطني لبلاده والمعتمد منذ1966/01/01، وتحديده طبيعة المقادير المحاسبية ذات الأهمية بالنسبة للإقتصاد الإشتراكي.

إن ما يؤكد تأثير التوجه الاشتراكي الذي تبنته الجزائر بعد الاستقلال على أعمال لجنة التوحيد التي توجت بمخطط روعي عند إعداده الإجابة على احتياجات المحاسبية الوطنية، التخطيط الوطني ومراقبة التحصيل الجبائي، ما يلي:[1]

- ◆ إهمال دور المؤسسات الاقتصادية باعتبارها المنتج الأساسي للمعلومات المحاسبية للإسهام في تصميم وإرساء هذا المخطط بالاقتراحات، خاصة إذا تعلق الأمر بالإجابة على احتياجات التسيير الداخلي لهذا المؤسسات.
- ◆ تصميم مخطط محاسبي وطني لا يقوم على الجميع والمزاوجة بين المحاسبة العامة للمؤسسة والمحاسبية التحليلية والاكتفاء بتبني الأولى على أن يترك تنظيم وتبني الثانية وتكييفها على حسب احتياجات كل مؤسسة.

وقد حدثت عدة تعديلات على هذا المخطط نذكر منها:

- ◆ الأمر 1850/ F/DC/CE/89/04 بتاريخ 24 ماي 1984 متعلق بـــ محاسبة العمليات المرتبطة باستقلالية المؤسسات.
- ◆ الأمر 635/F/DC/CE/90/046 بتاريخ 11 مارس 1990 المتعلق بمشاركة العمال في أرباح الشركات، حيث ركز على التسجيل المحاسبي لهذه العملية.
- ◆ الأمر أو التعليمة 001/95 بتاريخ 02 أكتوبر 1995 المتعلق بمحاسبة أموال المساهمات الذي يعطي أسلوب أو صيغة التسجيل المحاسبي والعمليات المتعلقة بأموال المساهمة العينية.
- ◆ الأمر 518/MF/DGV بتاريخ 21 أفريل 1997 المتعلق بالتسجيل المحاسبي لفرق إعادة التقييم الخاص بالحساب رقم 15.

مع وجوب الإشارة إلى وجود خمس مخططات محاسبية قطاعية المتعلقة بـــ:

1. القطاع الزراعي الصادر سنة 1987.
2. قطاع التأمينات الصادر سنة 1987.
3. قطاع البناء والأشغال العمومية الصادر سنة 1988.

---

[1] Bouaziz Hamid : Analyse comparative entre le référentiel IRRS et le cadre comptable Algérien , Diplôme Supérieur des études bancaire , Algérie ,octobre 2006, page 9 .

4. القطاع السياحي الصادر سنة 1989.

5. القطاع البنكي الصادر سنة 1992.

هذه الخمسة مخططات تقدم عموما قوائم حسابات ومصطلحات وطرق سير الحسابات وأيـــضا الوثائق الشاملة الخاصة بها بدون التطرق إلى أي معالجة خاصة بالمحاسبية التحليلية.

الفرع الأول: خصائص المخطط

أول ما نشير إليه بهذا الصدد هو اعتماد معدي هذا المخطط عند تصميمه على النموذج المبـــسط أي اعتماد المحاسبة العامة دون المحاسبة التحليلية.

مع العلم أن هذا المخطط موجه أساسا للمؤسسات التي تمارس أنشطة تجارية وصناعية، مع إهمال الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل نشاط البنوك، نشاطات التأمين والمستثمرات الفلاحية.[1]

يكون المخطط المحاسبي إلزامي بالنسبة لـــ: [2]

- ◆ المنظمات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي.
- ◆ شركات الاقتصاد المخطط.
- ◆ المؤسسات مهما كان شكلها والخاضعة للنظام الضريبي حسب الفائدة الحقيقية.

كما يمكن أن يوسع المخطط ليشمل مؤسسات أخرى لم تذكر.

إن المخطط الوطني للمحاسبة أوالمخطط القطاعي للمحاسبة المكيف لمؤسسة واحدة يشكل مخططا خاصا للمحاسبة.

إن المخطط المحاسبي الوطني فصل بين الحقوق والديون ويظهر ذلك من خلال المجموعتين الرابعـــة والخامسة.

يعتمد الترقيم على مبدأ التصنيف العشري فلكل حساب أساس رقم خاص وتمييزي ذو رقمـــين رقمت الأصناف من 1 إلى 8 ويتضمن الترقيم 3 أرقام.

- f رقم المئات ويوافق رقم الصنف.
- f رقم العشرات ويوافق رقم الحساب العشري.
- f رقم الآحاد وهو رقم ترتيبي.

---

(1) بن بلغيث ياسين ، أهمية إصلاح المؤسسات مرجع سابق ، ص: 148 .

(2) سيد علي بساعد ، دراسة نقدية للمخطط ، مرجع سابق ، ص: 36 .

الفرع الثاني: أهداف المخطط المحاسبي

يهدف المخطط المحاسبي الوطني إلى ما يلي[1] :

- التسجيل الكامل، أي تسجيل البيانات المحاسبية وحفظها وفقا للترتيب الزمني الذي تحقق فيه.
- مراقبة مدى صحة ودقة البيانات، والقيام بعملية التصحيح.
- في المؤسسة التنظيم يتجسد من خلال تبنيها المخطط المحاسبي مع اختيار نماذج للوثائق اللازمة والإجراءات المختلفة للمعالجة.
- تنص المادة الرابعة من القرار 75-35 الصادر بـ 29 أفريل 1975 على أن المخطط المحاسبي الوطني يجب أن يكون مقسما بالشكل الذي يسمح بتسجيل ومراقبة كل العمليات المحققة من طرف المؤسسة، كذلك الاعتماد على الوثائق الشاملة.
- تدفيق المحاسبة من طرف مصلحة الضرائب.
- توفير معلومات للهيئات الاقتصادية.
- تسهيل عملية التنبؤ بشكل أساسي من أجل متطلبات التخطيط المركزي الجزائري.

المطلب الثاني: أصناف حسابات المخطط المحاسبي الوطني

سنحاول من خلال هذا المطلب استعراض بنية حسابات المخطط المحاسبي الوطني التي جسدها القرار الوزاري الصادر بتاريخ 1975/06/23 والمتعلق بكيفية تطبيق هذا المخطط حيث يرقى مبدأ العمل داخل هذا المخطط إلى ما يكفل حاجة المحاسبة للصرامة في التسجيل والصحة في التصوير، والنقد في التمثيل من خلال وضع نسيج (دليل) محاسبي عبر جملة من الترتيبات بدأ من التعريف بالحسابات (مصطلحات) وقاعدة حركتها (السير) وتنتهي بتحليلها وقياس نتيجة حركتها.

الفرع الأول: فكرة الترميز

تبنى المخطط المحاسبي في ذلك نظام التعداد العشري بالرمز طبعا لكل صنف برقم ذو عدد واحد يتفرع شيئا فشيئا إلى أرقام ذات عددين، 3 أعداد، 4 أعداد ...الخ، سعيا وراء ذلك لتفصيل الحسابات والوصول إلى دقة تسجيل العمليات.[2]

- تم تقسيم كل مجموعة إلى حسابات رئيسية (comptes principaux).
- تم تقسيم الحسابات الرئيسية إلى حسابات فرعية (comptes divisionnaires).

---

(1) سيد علي بساعد، دراسة نقدية للمخطط، مرجع سابق، ص :37 .

(2) ع. إبراهيم وآخرون، المخطط المحاسبي الوطني، دراسة الحسابات وتطبيقها، دار نشر **page bleu** ، ص: 6 .

◆ تم تقسيم الحسابات الفرعية إلى حسابات جزئية (sous comptes).

فمثلا نجد أن مجموعة الاستثمارات التي تضم الوسائل الفنية الضرورية لممارسة النشاط قد قسمت إلى حسابات رئيسية منها على سبيل المثال تجهيزات الإنتاج (حـــ /24) تجهيزات اجتماعية (حـــ /25) وقد قسمت تجهيزات الإنتاج إلى حسابات فرعية منها مثلا: المباني (حـــ /240) ومعدات نقل (حـــ /244) وقد قسمت كذلك معدات النقل إلى حسابات جزئية منها مثلا سيارات (حـــ /240)، عربات الجر(حـــ /2441) ..الخ.[1]

الفرع الثاني: تعريف الأصناف

لقد انطلق المخطط المحاسبي الوطني في بنائه لجهاز المعلومات الذي يحتوي عليه من فكرة الميزانية على النحو التالي:[2]

1. سميت مكونات الموجودات والمطالب التي هي الاستثمارات والمخزون والذمم والأموال المملوكة والديون في مجموعات (classe).
2. تم إعطاء كل مجموعة رقما على النحو التالي:

الأموال المملوكة: 1، الاستثمارات: 2، المخزون: 3، الذمم: 4، الديون: 5، التكاليف: 6، الإيرادات: 7، النتائج: 8.

وتتوزع هذه الأصناف من 1 إلى 8 من حيث المبدأ إلى 3 مجموعات كبرى هي:

◆ حسابات الميزانية وتحتوي الأصناف من 1 إلى 5.

◆ حسابات الاستغلال وتحوي الصنفين 6 و7.

◆ حسابات النتائج وتحوي على حسابات الصنف 8.

أولا: حسابات الميزانية

المجموعة الأولى: الأموال الخاصة

" يتضمن هذا الصنف على وسائل التمويل التي ساهم بها صاحب أو أصحاب المؤسسة ووضعها تحت تصرف إدارة المؤسسة بصورة دائمة ".[3]

---

[1] سعدان شبايكي ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني ، مرجع سابق ،ص ص: 8 , 9 .

[2] نفس المرجع السابق ، ص: 8.

[3] خالص صافي صالح ، المبادئ العامة للمحاسبة ، مرجع سابق ، ص: 143.

" تعتبر الأموال الخاصة أول وأهم مصدر من مصادر تمويل المؤسسة حيث أهميته دليل عن مدى الاستقلالية المالية تجاه الغير، وتعرف الأموال الخاصة على أنها مجموعة من وسائل التمويل التي أحضرها المؤسسون أو الملاك (التأسيس) والأموال التي تركوها فيما بعد تحت تصرف المؤسسة ".[1]

المجموعة الثانية: الإستثمارات

تمثل الإستثمارات مجموع الممتلكات والقيم الدائمة مادية، حسية أو معنوية مكتسبة أو منشأة من طرف المؤسسة وليس الهدف من إنشائها بيعها أو تحويلها ولكن استعمالها كوسائل دائمة للاستغلال، والحصول على منافعها الضرورية لتمكين المؤسسة من ممارسة نشاطها.[2]

تصنف الاستثمارات إلى:[3]

1. الأصول الثابتة المعنوية: هي عبارة عن أصول لا وجود لها مثل المصاريف الإعدادية ولكنها مهمة ضرورية لنشاط المؤسسة تقوم بشرائها.
2. الأصول الثابتة المادية: هي عبارة عن استثمارات مادية ملموسة ولها حياة تجعلها قابلة للاهتلاك.

المجموعة الثالثة: المخزون

" تعتبر المخزونات أو تمثل جزء مهم من الأصول المتداولة التي تتعامل بها المؤسسة وتختلف تركيبتها ومكوناتها حسب طبيعة المؤسسة والنشاط الذي تمارسه حيث أن المؤسسات التجارية تتعامل بالبضائع التي تشتريها لغرض إعادة بيعها، أما في المؤسسات الصناعية فإنها تشري المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الأخرى الضرورية وتحولها إلى منتجات تامة الصنع ".[4] ومن خلال هذا نستنتج أن " المخزونات هي مجموعة من الممتلكات تكتسبها أوتصنعها المؤسسة وتعينها للبيع لاستهلاكها أثناء التصنيع أو خلال دورة الاستغلال ".[5]

---

(1) محمد بونين ، المحاسبة العامة ، مرجع سابق ، ص: 93 .

(2) شبايكي سعدان ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني ، مرجع سابق ، ص: 8 .

(3) سيد علي بساعد ، دراسة نقدية للمخطط المحاسبي الوطني ، مرجع سابق ، ص: 39 .

(4) خالص صافي صالح ، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة و المخطط المحاسبي الوطني ، مرجع سابق ، ص: 201 .

(5) إبراهيم الأعمش ، أسس المحاسبة العامة ، مرجع سابق ، ص: 63 .

المجموعة الرابعة: الذمم (الحقوق)

تمثل الذمم مثلما عرفها المخطط المحاسبي الوطني مجموع الحقوق التي اكتسبتها المؤسسة نتيجة علاقتها التجارية والمالية، فهي إذن أموال المؤسسة لدى الغير والذمم هي مجموعة من مجموعات الموجودات الثلاث ولذلك فهي حسابات مدينة تتزايد من الجانب المدين (الأيمن) وتتناقص في الجانب الدائن (الأيسر)[1] هذا التصنيف يشمل على مجموعتين من الحسابات الأولى وهي الحقوق والأموال التي للمؤسسة عند الغير و لم يتم تحصيلها لحد الآن لذلك يقال عنها أنها أموال بذمة الغير أو باختصار ذمم، أما الثانية فهي الأموال التي حصلتها.[2]

المجموعة الخامسة: الديون

الديون من مجموعة الممتلكات أو الخدمات التي منحت للمؤسسة ويتم تسديدها من طرف المؤسسة عندما تنتهي مدتها المحددة، وتضطر المؤسسة للإستدان عندما تكون موجودلهتا النقدية (المالية) لا تسمح لها بالتسديد الفوري، ولهذا الغرض تقدم هذه الامتيازات للمؤسسة من طرف الموردين عندما تتطلب الحاجة وهناك ديون أخرى تتعلق وتمس بالناحية القانونية (مثل مصالح الاجتماعية، عمال، شركاء، زبائن) وبالتالي نستطيع القول بأن الديون تمثل مجموعة من الالتزامات (الواجبات) التي تدين المؤسسة بمقتضى علاقاتها مع الغير وتشتغل الديون قسم 5 من خصوم الميزانية حيث تعتبر خصوم حقيقية ترتفع من الجانب الأيسر (جهة دائن) وتنخفض من الجانب الأيمن (جهة مدين) أو يستحمل أن يكون رصيده مدين. [3]

ثانيا: حسابات التسيير

نعني بحسابات التسيير حسابات الاستغلال الذي يعني قيام المؤسسة بعملية توليف لإمكانالهتا مع مجموعة عناصر من المصاريف بهدف تحقيق هدفها المادي والنقدي وهو تحقيق الإيراد.

المجموعة السادسة: التكاليف

إن الصنف السادس يتضمن على حسابات كافة المصاريف والنفقات التي تتحملها المؤسسة من أجل تسيير أعمالها خلال الدورة المالية ولذلك تسمى هذه التكاليف بتكاليف التسيير أو التكاليف الإيرادية، حيث عن طريق إنفاق وصرف هذه المبالغ في عمليات الاستغلال والتشغيل يتم

---

[1] شبايكي سعدان ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني ، مرجع سابق ، ص: 93 .

[2] خالص صافي صالح ، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة و المخطط المحاسبي الوطني ، مرجع سابق ، ص: 201 .

[3] إبراهيم الأعمش ، أسس المحاسبة العامة ، مرجع سابق ، ص: 89 .

الحصول على البضائع في المؤسسات التجارية وإنتاج الخدمات في المؤسسات الأخرى والتي يتم تسويقها وتحقيق دخل أو إيرادات إجمالية للمؤسسة.[1]

المجموعة السابعة: الإيرادات

يشمل على الحسابات المتعلقة بالمنتجات التي تنتجها المؤسسة مهما كان نوعها سواء كانت مادية أو مالية أو خدمية، حيث يمكن عن طريقها أن يتحقق إيراد أو عائد للمؤسسة.[2]

ثالثا:حسابات النتائج

إن حسابات الصنف الثامن هي في الحقيقة حسابات نحصل عليها نتيجة لمقابلة الإيرادات التي تحققها المؤسسة خلال السنة المالية مع التكاليف التي تحملتها خلال نفس الفترة بمعنى آخر نحصل على حسابات هذا الصنف نتيجة مقابلة حسابات الصنف السابع مع الصنف السادس، وتستعمل حسابات الصنف الثامن في نهاية السنة لتحديد النتيجة الصافية التي حققتها المؤسسة خلال السنة والوصول إلى تحديد النتيجة الصافية.[3]

المطلب الثالث: مزايا وعيوب المخطط

لم يحظ المخطط بالدراسة كما كان متوقعا وما كتب حوله إلا الشيء القليل النادر، مشاكل عديدة تتخبط فيها المؤسسات نتيجة تطبيقها المخطط المحاسبي الوطني، طرحت في مناسبات عديدة ولكنها في انتظار الحل إلى اليوم.

الفرع الأول: مزايا المخطط [4]

- نص على ثغرات المخطط المحاسبي العام الفرنسي الذي كان مطبقا إلى سنة 1975.
- آتى بتصنيف جديد للحسابات بالمقارنة بالمخطط المحاسبي العام،فالحاسبات متجانسة ودقيقة.
- وجد حلا لحسابات الصنف (4)، الصنف (5) التي كانت تمكن لها الظهور بجانب الأصول أو بجانب الخصوم وهي الآن حسابات تناظرية.
- أمر بتطبيق الجرد المستمر بالنسبة للمخزونات.
- أتى بعدد من الوثائق الملحقة تكمل الوثائق الشاملة المعروفة.

---

(1) خالص صافي صالح ، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة و المخطط المحاسبي الوطني ، نفس المرجع ، ص: **231** .

(2) نفس المرجع ، ص: **232** .

(3) خالص صافي صالح ، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة و المخطط المحاسبي الوطني ، مرجع سابق ، ص: **247** .

(4) محمد بونين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، مرجع سابق ، ص: **52** .

◆ أتى بجدول حسابات النتائج جزئية ذات أهمية معتبرة.

الفرع الثاني: عيوب المخطط

إن طريقة تقديم المخطط المحاسبي الوطني تظهر العديد من التقصير على مستوى الجانب النظري من حيث الإطار المفاهيمي، المصطلحات المستعملة والحسابات المركبة.

أولا: التقصير المفاهيمي[1]

يتعلق التقصير المفاهيمي بالإطار المفاهيمي، الأهداف ومستعملي المعلومة المحاسبية وأيضا الأسس والقواعد المحاسبية المرتبطة بتعريف المفاهيم المحاسبية وتنسيق الحسابات؛ غياب إطار مفاهيمي والوسيط وبدون مرجعية تذكر من جهة، ومن جهة أخرى فالمشاكل والوضعيات الجديدة الغير متنبأ بها من طرف المخطط المحاسبي الوطني وإن كانت مفسرة من طرف الاختصاصيين غير أن هذه التفسيرات تظهر أنها متباينة، كما أن عدم تعريف واضح ودقيق للأهداف ومستعملي المعلومة المحاسبية يدرج ضمن التقصير المفاهيمي.

يعطي النطاق الحالي للمخطط المحاسبي الوطني امتيازا لمعلومات الاقتصاد الكلي عن طريق عرض وتصنيف وترتيب البيانات المحاسبية حسب طبيعتها وعلى سبيل المثال فإن إعداد جدول النتائج يسهل حساب الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة...الخ، غير أنه على مستوى الدولي هدف المحاسبة هو تلبية احتياجات العديد من المستعملين للمعلومة المحاسبية كالمستثمرين، المساهمين والملاك ...الخ، كما أن المبادئ المحاسبية للمؤسسة غير معبر عنها بشكل واضح و لم يتم إعطاء تعاريف واضحة لبعض المفاهيم يمثل الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، النواتج والتكاليف ...الخ، وعند إجراء تعديلات على المخطط المحاسبي الوطني بإحداث مخططات قطاعية أهمل كثيرا الجانب الخاص بتطوير واستعمال المحاسبة التحليلية.

ثانيا: غياب فكرة الحسابات المركبة على مستوى المخطط المحاسبي الوطني

يطبق الدليل المحاسبي الوطني في صيغته الأصلية على المؤسسات الصغيرة ولا يشير إلى المجمعات التي من شأنها تأسيس المعايير الدولية، وهذا سواء من الجانب المنهجي أو المحاسبي.

إن مشروع الدليل المحاسبي للشركات القابضة يفرض استعمال نفس القواعد على المجمعات مع منح هذه الشركات التي لها مساهمات في الخارج إمكانية تجميع حساباتها وفقا للمعايير المحاسبية

---

[1] سيد علي بساعد ، دراسة نقدية للمخطط المحاسبي الوطني ، مرجع سابق ، ص ص: 49 - 51 .

الدولية، كما يجب الإشارة أن عدد المؤسسات الملزمة بتجميع حساباتها والناشطة بالجزائر ضئيل جدا حيث يفرض القانون هذا الإجراء إلا على المؤسسات المسعرة في البورصة.

ثالثا: مشاكل التقصير على مستوى المصطلحات

- ◆ عدم الدقة ووجود العديد من الثغرات والتناقضات في بعض المصطلحات المستعملة.
- ◆ المصطلحات القاعدية للمحاسبة غير معرفة بدقة مثل الصادقة، الشفافية المالية، منفعة المعلومة، الأهمية النسبية، محاسبة التعهدات، استمرارية الاستغلال... الخ.
- ◆ المخطط المحاسبي لم يعط تعاريف دقيقة لبعض العناصر المحاسبية ونذكر على المثال لا الحصر مايلي:

- f الأصول (مع مرجعية فكرة مراقبة المصادر، الحوادث السابقة، الفوائد الاقتصادية المستقبلية).
- f الخصوم (مع مرجعية فكرة الواجبات الراهنة، الوقائع السابقة، خروج المصادر المستقبلية).
- f النواتج (مع مرجعية فكرة نمو المنافع الاقتصادية خلال سير النشاط وزيادة الأموال الخاصة).
- f التكاليف (مع مرجعية فكرة التقليل من المنافع الاقتصادية خلال القيام بالنشاط العادي للمؤسسة وتقليل الأموال الخاصة).

تعريف رأس المال المالي ورأس المال المادي غير مدقق ونفس الشيء عند التفريق بين الأصول العادية والغير عادية والخصوم العادية والخصوم الغير سائلة ونذكر على سبيل المثال فيما يخص الأصول العادية الاستثمارات (الأراضي، المباني، التجهيزات ....الخ). أما الأصول غير العادية فيمكن ذكر الإعانات الحكومية هذا من جهة ومن جهة أخرى فيما يخص الخصوم العادية نذكر الموردين، أوراق الدفع، القروض البنكية، أما الخصوم غير العادية يمكن ذكر القرض الإيجاري والخصوم المالية.

رابعا: التقصير على مستوى الجانب التقني

1- نقص بعض الحسابات على مستوى المخطط المحاسبي الوطني

من ناحية الإطار المحاسبي للمخطط الوطني لم يعط بعض الحسابات التي سنذكر البعض منها:

أ- المجموعة الأولى: رأس المال البشري، رأس المال المسدد ورأس المال الغير مسدد، علاوة تحويل سندات الاستحقاق إلى أسهم، المؤونات النظامية، علاوات المهمة، علاوات التسديد.

ب- المجموعة الثانية: المصاريف الموزعة على عدة سنوات، الأراضي الغير مهيئات، مباني على أرض النشاط، الاستثمارات المالية، القرض الإيجاري.

ج- المجموعة الرابعة: النواتج المستقبلية، الإعانات المستقبلية، مؤونة نقص قيمة المجمعات، مؤونة نقص قيمة الحسابات المالية.

د- المجموعة الخامسة: خسائر الصرف، الخدمات البنكية، منحة التمدرس.

2- تصنيف وتبويب الحسابات [1]

لا يوجد أي تمييز أو فصل بين الأصول المتداولة أو الأصول الغير متداولة، وبين الخصوم الجارية والخصوم الغير جارية، إن تصنيف الديون والحقوق حسب طبيعتها وليس حسب سيولتها ومدة الوفاء بها جعل عملية التحليل المالي صعبة، حتى جداول الحقوق والديون تعطي التحليل في شكل ثاني بعد إجراء التعديلات لتصنيف الحسابات بعد تصنيفها حسب الطبيعة.

لقد تم تعريف المجموعات الثانية والثالثة والرابعة على أساس نظرة قانونية للمؤسسة لا تسمح بإعطاء أدوات الإنتاج وعدم الفصل بين أصول الاستغلال والأصول خارج الاستغلال.

3- الوثائق الشاملة – وثائق التلخيص [2]

يبلغ عدد هذه الجداول 17 مهما كان حجم نشاط المؤسسة ونظرا لغياب تطبيق مبدأ الأهمية النسبية فإن كل المؤسسات حتى الصغيرة منها ملزمة بتقديم كل المعلومات المقدرة في المخطط المحاسبي الوطني كالميزانية فهي لا تقدم معطيات سابقة من أجل المقارنة كما أن جدول حسابات النتائج لا يقدم معطيات عن نشاط الدورة السابقة، كما أن النتيجة التي يقدمها ليست مؤشر على فعالية ونجاعة تسيير المؤسسة.

أيضا جداول الشروحات والملاحق لجدول حركة الأموال وجدول التمويل وجدول تدفقات الخزينة ...الخ.

الفرع الخامس: المشاكل والنقائص التي واجهها مستعملو المخطط المحاسبي الوطني

المخطط المحاسبي الوطني هو مصدر للمعلومات الاقتصادية للاستغلال لمختلف المستعملين لهذه المعلومة، فهو لا يميز مستعمل أو قارئ خاص لها وإنما للعديد من القارئين هذا المخطط موجه بشكل أساسي للناحية الضريبية من خلال الجداول التي يقدمها لمصالح الضريبة لكن حسب المعايير المحاسبة

---

[1] سيد علي بساعد ، دراسة نقدية للمخطط المحاسبي ، مرجع سابق ، ص: 52 ، بتصرف .

[2] نفس المرجع السابق ، ص: 53 .

الدولية، القوائم المالية موجهة بشكل أساسي إلى المستثمرين وإلى دائني المؤسسة، وعليه فإن أغلب المشاكل على مستوى المخطط تظهر على مستوى المؤسسة سواء على مستوى السياسة التموينية أو القيمة المضافة أو حساب الإهتلاك، حيث المخطط المحاسبي الوطني لا يدقق في حساب الاهتلاكات؛ كذلك بالنسبة للتحليل المالي، حيث المعطيات والبيانات الواردة في الميزانية لا تسمح بالحساب المباشر لرأس المال العامل، وتختلف نسب هيكلة الميزانية بحكم أن القوائم المالية تعطي معلومات محاسبية يتم تحويلها إلى قيم مالية بعملية التحليل المالي.

أيضا هناك مشاكل أخرى :

- ◆ عدم ذكر عدد فروع المؤسسة.
- ◆ عدم ذكر المدينة التي يعمل بها المركز الرئيسي للمؤسسة.
- ◆ عدم إمكانية تقييم مدى تأثير نتائج الوحدات التابعة والفروع على أداء المؤسسة.
- ◆ عدم تبيان قواعد وأسس تجميع القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة والوحدات التابعة لها في القوائم المجمعة.
- ◆ عدم إظهار طرق احتساب وعرض المنح الحكومية، مما أدى إلى عدم إمكانية تقييم مدى تأثير المنح الحكومية على أداء المؤسسة.

المبحث الثاني:سير حسابات الميزانية

تضم حسابات الميزانية كل من حسابات الموجودات الأصول وحسابات المطاليب الخصوم حيث يتم ترتيب حسابات الموجودات على أساس درجة السيولة والمطاليب على أساس درجة الاستحقاق.

المطلب الأول: حسابات الموجودات

تشكل الموجودات الوسائل اللازمة لمزاولة النشاط التجاري والصناعي والعمل اليومي للمؤسسة أوالمشروع، تفتح وتتزايد في الطرف الأيمن للميزانية وتتناقص في الطرف الأيسر وهي على ثلاث أنواع:

الصنف الثاني: الاستثمارات

تأخذ الاستثمارات القسم الثاني من المخطط المحاسبي الوطني ويحتوي هذا القسم على الحسابات التالية:

أولا:حساب 20: المصاريف الإعدادية

عرفت المصاريف الإعدادية بأنها تتمثل في المصاريف المدرجة والمترتبة عند إنشاء المؤسسة وكذلك عند اكتساب وسائل الاستغلال الدائمة وأيضا المصاريف المتعلقة بتطوير وتحسين هذه الوسائل،[1] ويتفرع هذا الحساب إلى:

- حـ/200 مصاريف متعلقة بعقد الشركة.
- حـ/201 مصاريف القروض.
- حـ/202 مصاريف الاستثمار.
- حـ/203 مصاريف التكوين المهني.
- حـ/204 مصاريف التشغيل السابقة للانطلاق.
- حـ/205 مصاريف الدراسات والأبحاث.
- حـ/206 علاوات التسديد.
- حـ/207 فرق الاقتناء.
- حـ/208 مصاريف استثنائية.

حيث يسجل المصاريف الإعدادية حسب طبيعتها في المجموعة السادسة بأنواعها ثم تحول بعد ذلك إلى الحسابات الفرعية (من حـ/200إلى حـ/208) التي تجعل مدينة وذلك بجعل حساب75تحويل

[1] إبراهيم الأعمش ، أسس المحاسبة العامة ، مرجع سابق ، ص: 53 .

تكاليف الإنتاج دائنا إذا تعلقت هذه المصاريف بالإنتاج أي كانت قد سجلت في الحسابين 61 و62 أوجعل حساب 78 تحويل تكاليف الاستغلال دائنا إذا تعلقت هذه المصاريف بالاستغلال أي قد سجلت في الحسابات من 63 إلى 66.[1]

وتتم تغطية هذه المصاريف في أجل أقصاه 5 سنوات لأنه ليس من المعقول تحميل جميع هذه المصاريف على السنة التي تم الدفع الفعلي فيها، لأن الخدمات والمزايا المتحصل عليها نتيجة لإنفاق هذه المصاريف تمتد لسنوات عديدة، وفي 12/31 يجب إجراء قيد لتسوية الحسابات المتعلقة بالمصاريف الإعدادية أي تحميلها على 5 سنوات اعتبارا من العام التي دفعت فيه لذلك فإنه يحمل على كل سنة 20 % من مجموع هذه المصاريف، ويسجل في حساب 209 إطفاء المصاريف الإعدادية دائنا بجعل حساب 699 مخصصات استثنائية مدين.[2]

وفي نهاية الفترة المحددة لاسترداد المصاريف الإعدادية (5سنوات) يتم ترصيد هذا الحساب وتسويته وذلك بجعل حـ/209 إطفاء مصاريف الإعدادية مدينا وحساب مصاريف إعدادية (من حـ/200 إلى حـ/208) دائنا وبذلك يتم تسوية هذه الحسابات.[3]

ثانيا: حساب 21: القيم المعنوية

يدخل ضمن هذا الحساب قيمة العناصر المعنوية والمزايا التي حصلت عليها المؤسسة أو اشترهتا أوحازت عليها كحقوق الملكية الصناعية أو التجارية أوحق الاختراع أوحقوق المؤلف وكذلك المقابل المدفوع للحصول على حق ملكية المتجر أو إقامته ويتفرع هذا الحساب إلى:

- **حساب 210: أموال التجارة**

والتي عرفها القانون التجاري الجزائري بأنها تلك الأموال المنقولة والموجهة للنشاط التجاري وتتضمن على: الزبائن، شهرة المحل، الاسم التجاري ... الخ.[4] حيث تتمثل شهرة المحل في مدى تفضيل الزبائن الشراء من المؤسسة بدلا من غيرها من المؤسسات المنافسة وتكون الشهرة منعدمة في بداية النشاط ثم تبدأ في النمو، تقيم شهرة المحل ولكن لا تسجل أي لا تظهر في الميزانية إلا في حالة بيع المؤسسة أو شرائها.

---

(1) سعدان شبايكي ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني ، مرجع سابق ، ص: 51 .

(2) خالص صافي صالح ، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة ، مرجع سابق ، ص: 187. بتصرف

(3) نفس المرجع السابق ،ص:188.

(4) هوام جمعة ، تقنيات المحاسبة المعمقة ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 02 ، الجزائر ، ص: 29 .

◆ **حساب 212: حقوق الملكية التجارية و الصناعية** [1]

و هي عبارة عن قيم معنوية قابلة للتمييز نذكر منها:

- براءة الاختراع.
- حقوق التأليف.
- العلامات، النماذج، الرسومات.

أن **ثالثا:حساب 22: الأراضي**

استثناء يسجل في هذا الحساب وما تفرع عنه قيمة الأراضي دون الأخذ بعين الاعتبار المباني التي يمكن تشيد عليها، تعد الأراضي من الاستثمارات غير القابلة للاهتلاك، أي أن قيمتها لا تتدهور إلا (الأراضي المنجمية مثلا)، وفي حالة شراء أراضي مبنية وكان السعر الظاهر بعقد الشراء سعر إجمالي، أي دون التفرقة بين سعر الأرض وسعر المبنى القائم عليها، فيجب التفرقة بين العنصرين وتوزيع السعر الإجمالي بالطرق والوسائل المتاحة للتوصل إلى تحديد قيمة هذه الأراضي.[2] وحسب المخطط الوطني المحاسبي نميز 3 أنواع من الأراضي:

◆ **حساب 220: أراضي للبناء وورش:** وهي أراضي مخصصة لبناء مباني تجارية صناعية وورش.

◆ **حساب 224: مقالع ومناجم:** عبارة عن أراضي تحتوي في باطنها على الثروات الطبيعية مثل الفحم، الحديد، البترول، الذهب، الغاز ....الخ.

◆ **حساب 226: أراضي أخرى:** وهي أراضي مخصصة لبناء مباني اجتماعية.

ويكون حساب 22 مدينا بدائنية حساب 52 ديون الاستثمار عند شراء الأراضي لأجل، وبدائنية حساب من الحسابات المجموعة 1 إذا كانت الأراضي محصل عليها من مساهمات أوكذلك بدائنية حساب من حسابات48 أموال رهن الإشارة عند الشراء نقدا.[3]

---

[1] هوام جمعة ، تقنيات المحاسبة المعمقة ، الجزء الأول، مرجع سابق ، ص: 29.

[2] محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، مرجع سابق ، ص: 109 . بتصرف.

[3] الأعمش إبراهيم، أسس المحاسبة العامة، مرجع سابق ، ص: 55 .

رابعا:حساب 24: تجهيزات الإنتاج[1]

تشمل تجهيزات الإنتاج كل الوسائل المادية باستثناء الأراضي التي حازهتا أو أنشأهتا المؤسسة لاستعمالها كأداة عمل وتقيم تجهيزات الإنتاج بتكلفة الحيازة في حالة شرائها وبتكلفة الصنع في حالة صنعها، وتقع تجهيزات الإنتاج في الحسابات التالية:

- **حـ/ 240 مباني:** تشمل المباني الأساسات والأعمدة والعرصات والحيطان والأرضيات المتصلة بها باستثناء تلك التي تتطلب طبيعتها قيدا مميزا والمباني نوعان:
  - f مباني صناعية حساب 2400.
  - f مباني إدارية وتجارية حساب 2401.
- **حـ/ 241 أشغال المرافق:** وتشمل أشغال المرافق كل الإنشاءات والتغيرات والتجديدات الناتجة عن أشغال الهندسة المدنية مثل طرق النقل(حساب 2410)أعمال فنية(حساب 2411).
- **حـ/ 242 منشآت ومركبات:** تشمل منشآت ومعدات وقطع وعناصر أخرى التي وإن كانت قابلة للانفصال بطبيعتها إلا أنها مترابطة فيما بينها بحكم وظيفتها بحيث يتم إهلاكها بمعدل واحد مثل المحطات الكهربائية التي تشمل المولدات والمحولات وغير ذلك.
- **حـ/ 243 معدات وأدوات:** تعني المعدات كما جاء في المخطط المحاسبي العدد المستعملة في استخراج أو تغيير أو تصنيع المواد الأولية، أما الأدوات فإنها تشمل كل أداة يمكن استعمالها إلى جانب المعدات كما يجعل هذه الأخيرة مخصص لعمل معين.
- **حـ/ 244 معدات النقل:** تشمل معدات النقل كل المعدات والأجهزة التي تستخدم في نقل الأشخاص أو السلع و الأشياء عن طريق البر والبحر والجو.
- **حـ/ 245 تجهيزات مكتب:** تشمل التجهيزات المكتبية على:
  - f 2450 أثاث مكتب: مثل الكراسي والخزائن والأرائك ....الخ.
  - f 2451 معدات مكتب: مثل الآلات، الكاتبة، الحاسبات، آلات السحب ...الخ.
- **حـ/ 246 أغلفة متداولة:** وتضم الأدوات المخصصة لتغليف وتعبئة المنتجات المباعة ولكنها تستعاد مثل قوارير المشروبات، قوارير الغاز.
- **حـ/ 247 هتيئات وتركيبات:** تشمل جميع الأشياء والأشغال المخصصة لإقامة ارتباط بين مختلف أنواع الاستثمارات لجعلها صالحة للاستعمال.

---

[1] سعدان شبايكي ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني ، مرجع سابق ،ص ص: 55 – 59 .

تجعل الحسابات الفرعية لحساب 24 (من حـ/ 240 إلى غاية حـ/ 247) مدينة بجعل حـ/ 52 دائنا إذا كانت تجهيزات الإنتاج اشتريت على الحساب، أما إذا كانت نقدا أو بشيك بنكي فيجعل حساب 487 أو حساب 485 دائنا.

خامسا:حساب 25: التجهيزات الاجتماعية

يسجل في هذا الحساب وما يتفرع عنه قيم الاستثمارات المادية العقارية والمنقولة باستثناء الأرض المخصصة لأغراض غير التجارية أو الصناعية وتختلف عن تجهيزات الإنتاج في أنها تجهيزات لا تستخدم في النشاط المهني للمؤسسة[1] وقد قسم هذا الحساب إلى الحسابات الفرعية التالية :

- **حـ/ 250مباني اجتماعية.**
- **حـ/ 251 معدات.**
- **حـ/ 252 أثاث وتجهيزات منزلية.**
- **حـ/ 257 ترميمات.**

سادسا:حساب 28 استثمارات قيد الإنجاز

تسجل في هذا الحساب قيمة الاستثمارات قيد الإنشاء وذلك بتاريخ نهاية الدورة، يمكن أن يتفرع هذا الحساب إلى حسابات جزئية وحسابات فرعية بحسب نوع الاستثمار قيد الإنجاز (المباني، الإنشاءات المركبة، المعدات والأدوات، معدات نقل ....)؛ يقيم الاستثمار قيد الإنجاز بالتكلفة الحقيقية للجزء المسلم إلى المؤسسة في تاريخ نهاية الدورة أي (في 12/31/ن) وهذا في حالة إنجازه من طرف الغير، أما في حالة إنجازه بالوسائل الخاصة للمؤسسة بتكلفة الإنتاج الحقيقية في نفس التاريخ (أي في 12/31)، وعند الانتهاء من عملية الإنجاز وتسليم الاستثمار المعني إلى المؤسسة يحول هذا الاستثمار بتكلفة الحقيقية من الحساب 28 إلى حساب المناسب من حسابات 24 أو 25 بحسب نوع الاستثمار (أي إقفال حـ/28)[2] حيث أن الاستثمارات المسجلة في حساب 28 لا تكون موضوع الاهتلاك ويبدأ حساب الاهتلاكات اعتبارا من تحويل الاستثمارات قيد الإنجاز إلى حساباتها الخاصة بها.

---

(1) محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة ، مرجع سابق ، ص: 109 . بتصرف

(2) نفس المرجع السابق ، ص: 109 .

سابعا:حساب 29: اهتلاك الاستثمارات[1]

تتدهور قيم بعض الاستثمارات نتيجة الاستعمال أو بالتقادم ويسجل الاهتلاك السنوي بموجب قيد محاسبي يكون حساب 682 مخصصات الإهتلاك مدينا بجعل حساب 29 إهتلاكات الاستثمارات دائنا ويكون هذا القيد في حالة ما إذا كان الاستثمار قابل للاهتلاك أي اهتلاك عادي، إن حساب 682 يعبر عن قسط الاهتلاك السنوي الذي أصاب الأصل الثابت أي مقدار الانخفاض في قيمة الأصل، أما حساب 29 فإنه يبقى مفتوح ويتراكم سنة بعد أخرى ويظهر في الميزانية بجانب الأصل المعني بعلامة سالبة، وفي نهاية عمر الأصل يصبح قيمة حساب 29 مساويا لقيمة الأصل حيث يغلق حساب 29 في حساب الأصل المعني بجعل الأول مدين وحساب الأصل المعني دائن كما يوجد إهتلاك استثنائي في حالة ما إذا كانت الاستثمارات غير قابلة للإهتلاك التي تدهورت قيمها نتيجة حادث طارئ ما مثل تدهور قيم الأراضي بسبب مرور طريق سريع بجانبها، وكذا الأمر بالنسبة لعناصر الاستثمارات غير المادية كشهرة المحل وبراءات الاختراع ...الخ، ويسجل الاهتلاك الاستثنائي بجعل حساب 699 مخصصات استثنائية مدينا مع حساب 29 دائنا.

الصنف الثالث: المخزونات

سنحاول أن نتطرق إلى سير عمل أهم حسابات الفرعية لهذه المجموعة والمتمثلة في:

أولا:حساب 30: البضائع

يشمل هذا الحساب على المشتريات من المنتجات التامة الصنع التي اشترهتا المؤسسة لغرض إعادة بيعها على حالها دون إحداث أي تغير أو تحويل عليه،[2] حيث عندما تقوم المؤسسة بعقد صفقة شراء معينة فيجري تسجيلها محاسبيا بقيدين هما:

القيد الأول: هو قيد يسجل فيه الاتفاق ما بين المؤسسة والمورد حيث يكون هذا الاتفاق عن طريق تحرير فاتورة وعند تحريرها تسجل هذه العملية بجعل حساب 380 مشتريات بضاعة مدينا مع جعل حسابات الذمم أو الحساب 530 الموردون دائنا.

القيد الثاني: وهو قيد استلام البضائع وإدخالها إلى مخازن المؤسسة وتبرير ذلك بوصل دخول وإثبات دخولها إلى المخازن بوصل استلام وفي هذه الحالة يجعل حساب 30 بضاعة مدينا وذلك بجعل حساب 380 مشتريات بضاعة دائنا، ويمكن تمثيل عملية شراء البضاعة بالمخطط التالي:

---

(1) خالص صافي صالح ، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة ، مرجع سابق ، ص: 194 . بتصرف

(2) نفس المرجع السابق ، ص :195. بتصرف

شكل رقم (06): يوضح عملية تسجيل شراء البضائع

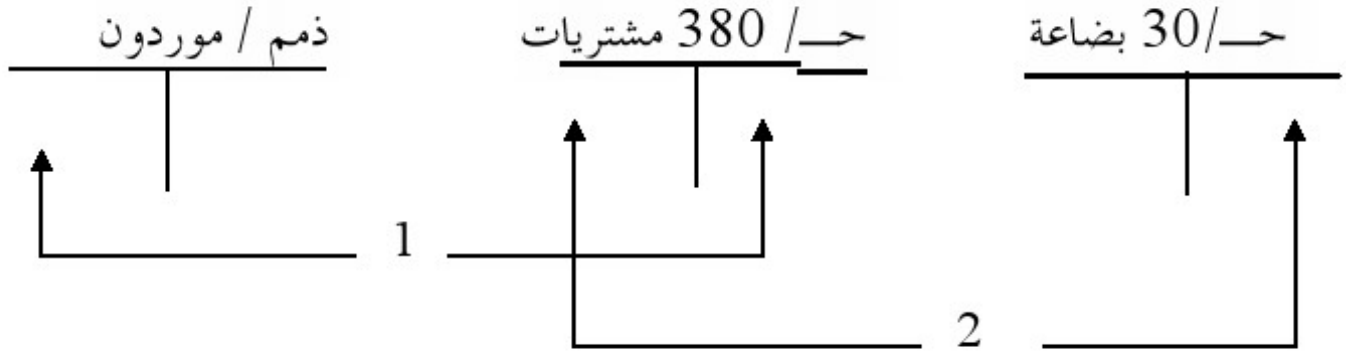

المصدر: سعدان شبايكي ،تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2002،ص:66.

وعندما تبيع المؤسسة البضائع التي تتاجر بها تمر هذه العملية بمرحلتين:

المرحلة الأولى: مرحلة تحويل الملكية البضائع من البائع إلى المشتري وفي هذه المرحلة يجعل أحد حسابات الذمم مدينا وذلك بجعل حساب 70 مبيعات البضائع دائنا، وتكون البضاعة المباعة مقيدة بسعر البيع (سعر التكلفة أو الشراء + الربح).

المرحلة الثانية : ويتم خلالها تسليم البضاعة المباعة إلى المشتري (الزبون) فيجعل حساب 60 بضاعة مستهلكة مدينا وذلك بجعل حساب 30 بضاعة دائنا تخرج من المخزن بسعر التكلفة.

ثانيا:حساب 31: مواد ولوازم

يسجل في هذا الحساب قيمة المواد المشتراة من اجل استهلاكها أو تصنيعها أو تحويلها إلى منتجات مختلفة، وليس بغرض إعادة بيعها (إلا بصفة استثنائية) ويدخل في عداد المواد واللوازم: المواد الأولية، لوازم ومنتجات الصيانة، لوازم الكتابة، زيوت التشحيم[1] وتعالج المواد واللوازم محاسبيا كما يلي:

- **مرحلة الشراء:** يمر شراء المواد واللوازم بمرحلتين كما هو الحال في حالة شراء البضائع، مرحلة تحويل ملكية المواد واللوازم عن طريق استلام الفاتورة وتسديد الثمن وذلك بجعل حساب 381 مشتريات مواد ولوازم مدينا بجعل أحد حسابات الذمم أوحساب 530 موردون دائنا، ومرحلة استلام المواد واللوازم المشتراة وإدخالها إلى المخزن ويتم ذلك بجعل حساب 31 مواد ولوازم مدينا مع جعل حساب 381 مشتريات مواد ولوازم دائنا.
- **مرحلة تسليم المواد واللوازم إلى الورشات:** عند إرسال مواد ولوازم إلى الورشات للتصنيع فإنه يجعل حساب 61 مواد ولوازم مستهلكة مدينا وذلك بجعل حساب 31 مواد ولوازم دائنا.

[1] سعدان شبايكي، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، مرجع سابق ، ص: 68 .

حيث نجد أن هناك مواد ولوازم غير قابلة للتخزين كالكهرباء والغاز..إلخ ولكنها تستهلك، فعند استهلاكها تعالج محاسبيا على مرحلتين يجعل أولاها حساب 381 مشتريات مواد ولوازم مدينا، وذلك بجعل أحد حسابات النقديات أوالحساب 530 الموردون دائنا، كما يجعل في المرحلة الثانية الحساب 61 مواد ولوازم مستهلكة مدينا وذلك بجعل حساب 381مشتريات مواد ولوازم دائنا.

إذا حدث وأن أخرجت المواد واللوازم لغرض بيعها فإنها تعامل محاسبيا معاملة بيع البضاعة وتمر حينئذ بمرحلتين يجعل في الأول أحد حسابات الذمم مدينا بجعل حساب70 مبيعات بضائع دائنا وفي الثانية بجعل حساب 60 بضاعة مستهلكة مدينا وذلك بجعل حساب 31 مواد ولوازم دائنا.

ثالثا:حساب 33: منتجات نصف مصنعة

هي المنتجات التي أنتجتها المؤسسة والتي بلغت مرحلة تصنيع معينة وستدخل لاحقا مرحلة تحويل أو تصنيع تكميلية للوصول إلى المرحلة النهائية للتصنيع سواء لدى المؤسسة أو لدى غيرها،[1] حيث يكون حساب 33 مدينا بدائنية حساب 72 إنتاج مخزون عند إدخال هذه المنتجات بالمخزون، ويكون دائنا بمديونية حساب 72 إنتاج مخزون عند خروج هذه المنتجات من المخزن.

رابعا:حساب 34: منتجات وأشغال قيد التنفيذ

هذا الحساب يمثل المنتجات أو الاستثمارات التي مازالت قيد الإنتاج أو التكوين أي أنها لم تنتهي بانتهاء الفترة المحاسبية.[2]

خامسا:حساب 35: المنتجات التامة الصنع

منتجات مرت بجميع مراحل العملية الإنتاجية في المؤسسة أي أصبحت جاهزة للبيع،[3] تحول هذه المنتجات من الأقسام الإنتاجية إلى مخازن المنتجات التامة الصنع بانتظار ظهور الطلب على هذه المنتجات وتسويقها وفي هذه الحالة يكون مرحلتين:

- مرحلة خروج المنتجات التامة الصنع من الأقسام الصناعية إلى المخازن فيجعل حساب 35 منتجات تامة الصنع مدينا بجعل حساب 72 إنتاج مخزون دائنا.
- مرحلة بيع المنتجات التامة الصنع وتكون عن طريق قيدين قيد البيع حيث يجعل أحد حسابات الذمم مدينا بدائنية حساب 71 إنتاج مباع، وقيد خروج المنتجات التامة الصنع من المخازن بجعل حساب 35 دائنا بمديونية حساب 72 إنتاج مخزون.

---

(1) سعدان شبايكي ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني ، مرجع سابق ، ص: 71 .

(2) خالص صافي صالح ، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة ، مرجع سابق ، ص :153 .

(3) محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، مرجع سابق ، ص :115 .

سادسا:حساب 36: فضلات ومهملات

الفضلات والمهملات عبارة عن بقايا من عملية التصنيع غير صالحة للاستعمال أولتصريف عادي من طرف المؤسسة ،قيمة هذه الفضلات تتغير من تصنيع لآخر، والفضلات والمهملات لا توضع بالمخزون إلا إذا كان بإمكان المؤسسة أن تسعرها وتقيمها كتلك التي تباع لصناع آخرين خارج المؤسسة، يكون حساب 36 فضلات ومهملات مدينا بدائنية حساب 72 إنتاج مخزن في حالة وضعها بالمخزن، أما في حالة إخراج الفضلات والمهملات من المخزن من أجل بيعها فيجعل حساب 36 دائنا بمديونية حساب 72 إنتاج مخزون.[1]

سابعا:حساب 37: المخزونات الموجودة في الخارج

تسجل في هذا الحساب المخزونات التي هي ملك للمؤسسة والمخزنة بالمخازن العمومية أومخازن الغير أوالبضائع والمواد واللوازم المشتراة و لم تصل بعد إلى مخازن المؤسسة بتاريخ نهاية الدورة.[2]

يكون حساب 37 مدينا بدائنية حساب 38 وبدائنية الحسابات المعنية عندما تكون ناتجة من المؤسسة وخزنت بالخارج ويكون حساب 37 دائنا بمديونية الحسابات المعنية عند استلام المنتجات وإعادتها إلى المؤسسة.

ثامنا:حساب 38: المشتريات

يمثل هذا الحساب قيمة البضائع والمنتجات التي اشترهتا المؤسسة إما بهدف إعادة بيعها على حالها بالنسبة للبضائع أو لغرض استعمالها واستهلاكها في عملياهتا التصنيعية بالنسبة للمواد واللوازم، يتفرع هذا الحساب إلى حسابات فرعية تتلاءم مع طبيعة المواد المشتريات حيث يفتح حساب فرعي لمشتريات البضائع (حـ/380)، وآخر لمشتريات المواد الأولية (حـ/381)[3] وهو عبارة عن حساب وسيط فقط بين مرحلة الحصول على الملكية ومرحلة الاستلام المشتريات، يكون حـ/ 38 مدينا بدائنية حـ/ 48 أموال رهن الإشارة عند الشراء نقدا أو حـ/ 530 ديون المخزونات عند الشراء لأجل، كما يكون دائنا بمديونية حـ / 30 بضاعة أو حـ/31 مواد ولوازم عند إدخال المشتريات إلى المخازن.

---

(1) الأعمش إبراهيم ، أسس المحاسبة العامة ، مرجع سابق ، ص: 65 .

(2) محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، مرجع سابق ، ص: 116 .

(3) خالص صافي صالح ، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة ، مرجع سابق ، ص: 154 .

تاسعا:حساب 39: مؤونات نقص المخزونات[1]

تدرس في هذا الحساب جميع الانخفاضات والارتفاعات الخاصة بقيم المنتوجات بالمخزن يكون حساب 39 مدين بدائنية حساب 796 استرجاع من تكاليف السنوات المالية السابقة عندما يتوجب إنقاص أو إلغاء المبلغ المخصص عند تكوين زيادة، ويكون دائنا بمديونية حساب 699 مخصصات استثنائية؛ يحدد مبلغ المؤونات بالفرق بين:

- الكلفة الحقيقية للشراء أو الإنتاج من جهة.
- القيمة لدى إقفال السنة المالية القيمة المحتملة للبيع بالنسبة للبضائع والمنتجات المنجزة وثمن الشراء مضافا إليه المصاريف الملحقة بالمشتريات في يوم الجرد بالنسبة للمواد واللوازم.

الصنف الرابع: الحقوق

تأخذ الحقوق الصنف الرابع (4) من المخطط المحاسبي الوطني حيث ينقسم إلى الحسابات الرئيسية التالية:

أولا:حساب 40: حسابات الخصوم المدنية

هذا الحساب كما تدل تسميته يختص في دراسة الأرصدة المدينة لحسابات قسم 5 حيث يستقبل هذه الأرصدة إذا اقتضى الأمر في نهاية السنة المالية وتقفل القيود مباشرة عند افتتاح السنة المالية الموالية[2]، حيث إذا ظهر في نهاية السنة المالية رصيد أي حساب من حسابات الصنف 5 الديون مدينا فيتم تسويته وذلك بجعل هذا الحساب دائنا بمديونية حساب 40 وعند افتتاح السنة يعكس القيد.

ثانيا:حساب 42: مدينو الاستثمارات[3]

يضم هذا الحساب الأموال المستثمرة خارج المؤسسة لدى الغير كالاقراضات والمساهمات والتوظيفات والأموال التي لها علاقة بالاستثمارات ويضم هذا الحساب الحسابات الفرعية التالية:

- **حـ/ 421 سندات المساهمة.**
- **حـ/ 422 سندات التجهيز.**
- **حـ/ 423 سندات التوظيف.**

---

(1) الأعمش إبراهيم ، أسس المحاسبية العامة ، مرجع سابق ، ص: 67 .

(2) نفس مرجع سابق ، ص: 70 .

(3) سعدان شبايكي ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، مرجع سابق ، ص ص: 95 – 98 . بتصرف

وهذه الحسابات الثلاثة يسجل فيها قيمة سندات المساهمة في رأس مال مؤسسة أخرى وكذلك قيمة الأموال المستثمرة عن طريق شراء السندات (تجهيز، توظيف ...) حيث يجعل أحد الحسابات الثلاثة مدينا وذلك بجعل أحد حسابات النقديات دائنا.

- ◆ **حـ/ 424 اقراضات:** يسجل في هذا الحساب قيمة الأموال المقرضة إلى الغير بحيث يجعل هذا الحساب مدينا وذلك بجعل أحد حسابات النقديات دائنا، وعندما يتم تسديد القرض يجعل حساب 424 دائنا وذلك بجعل أحد حسابات النقديات مدينا.
- ◆ **حـ/ 425 تسبيقات وأقساط على الاستثمارات:** لهذا الحساب علاقة بالاستثمارات (مجموعة 2) ولذلك فهو يستقبل المبالغ المقدمة إلى موردي الاستثمارات كتسبيقات على شراء الاستثمارات حيث يجعل مدينا وذلك بجعل أحد حسابات النقديات دائنا وعند استلام الاستثمارات يجعل حساب 425 تسبيقات وأقساط على الاستثمارات دائنا بمديونية حساب الاستثمار المعني.
- ◆ **حـ/ 426 كفالات مدفوعة:** يسجل في الحساب قيمة المبالغ المقدمة إلى الغير كضمانات غير قابلة للاسترداد إلا بعد تحقيق شرط معين، حيث يجعل هذا الحساب مدينا بدائنية حساب من حسابات النقديات وعند تحقق الشرط المتفق عليه يجعل هذا الحساب دائنا بمديونية حساب من حسابات النقديات.
- ◆ **حـ/ 429 مدينو الاستثمارات الأخرى:** يسجل في هذا الحساب قيمة الحقوق العائدة للمؤسسة والتي لها علاقة بالاستثمارات فيجعل حساب الإيرادات المعني دائنا.

ثالثا: حساب 43: مدينو المخزونات [1]

يسجل في هذا الحساب قيمة الحقوق المكتسبة على موردي البضائع أو المواد الأولية وينقسم هذا الحساب بدوره إلى:

- ◆ **حـ/ 430 سلفات للموردين:** وهو ما يسمى بالعربون عند العامة حيث أن المورد يطلب مبلغ من المال عند تحرير الفاتورة قبل تسليم البضائع ويطرح هذا المبلغ من المبلغ الإجمالي للفاتورة ويكون مدينا بدائنية أحد حسابات أموال رهن الإشارة، ويكون حـ/ 430 دائنا بمديونية حساب المشتريات المعنية.

---

[1] الأعمش إبراهيم ، أسس المحاسبة العامة ، مرجع سابق ، ص: 72 .

◆ **حـ/ 435 إيداعات مدفوعة:** عند شراء منتوج ما تكون المنتوجات بداخل مواد التعبئة والتغليف، فالمؤسسة تحجز هذه المواد بدفع مبلغ من المال يعادل قيمة تلك المواد، وعند إرجاع مواد التعبئة والتغليف يطرح المبلغ المدفوع من المبلغ الإجمالي لفاتورة الشراء.

◆ **حـ/ 438 تخفيضات منتظر الحصول عليها:** قد يتفق المورد مع المؤسسة على منحها خصما في نهاية الفترة المالية إذا وصلت مشتريات المؤسسة حدا معين لذلك فإن المؤسسة تقوم باحتساب هذا الخصم في نهاية الفترة وتسجيله في هذا الحساب بانتظار إشعار من المورد يعلمها بأنه قد منحها هذا الخصم المتفق عليه.

رابعا:حساب 44: حقوق على الشركاء والشركات الحليفة[1]

يسجل في هذا الحساب الحقوق الواجبة الدفع من طرف الشركاء والشركات الحليفة، حيث يجعل حساب 44 مدينا عند تأسيس المؤسسة أو زيادة رأسمالها بالحصص المكتتبة فيها (وعد المكتتبون الشركاء بالدفع) ويقابله حساب 10 الأموال الجماعية،كما يجعل حساب 44 دائنا عند الدفع الفعلي للحصص بمديونية حساب من حسابات النقديات أو الاستثمارات في حالة الحصص العينية.

خامسا:حساب 45: تسبيقات على الحساب[2]

يستعمل هذا الحساب لتسجيل المبالغ المدفوعة لحساب طرف آخر وينقسم إلى حسابين الفرعيين التاليين:

◆ **حـ/ 456 ضرائب على مدخولات القيم المنقولة:** تعني القيم المنقولة الأسهم والسندات والودائع والكفالات التي تحقق إيرادات أو ريوعا أو فوائد لمالكيها.

◆ **حـ/ 457 رسم تسترد ودفعات على الحساب:** يتعلق استعمال هذا الحساب بالرسم على القيمة المضافة (TVA) ويدخل الرسم على القيمة المضافة ضمن الإصلاح الضريبي الذي ورد في قانون المالية لسنة 1991 وبدأ تطبيقه في سنة 1992، وتعني القيمة المضافة الفرق بين الإنتاج الإجمالي والاستهلاكات الوسيطية من السلع والخدمات في حين يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة على رقم الأعمال.

يستعمل في المعالجة المحاسبية للرسم على القيمة المضافة حسابان هما:

حـ/ 457 رسوم تسترد ودفعات على الحساب.

حـ/ 547 رسوم مستحقة على المبيعات.

---

(1) خالص صافي صالح ، مبادئ أساسية للمحاسبة العامة ، مرجع سابق ، ص ص: **155** ، **156** .

(2) سعدان شبايكي ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني ، مرجع سابق ،ص ص: **103 – 107** .

وعلى اعتبار أن الرسم على القيمة المضافة ينصرف إلى مشتريات البضاعة والمواد الأولية والاستثمارات والخدمات وكذلك مبيعات البضاعة والمنتجات والخدمات فإن هذين الحسابين يمكن تجزئتهما حسب الحاجة إلى ذلك.

يكون الفرق رسما على القيمة واجب الدفع فيما إذا كان الرسم المجمع 547 أكبر من الرسم المترل 457 وفي حالة العكس أي حساب 457 أكبر من حساب 547 يكون الفرق تسبيقا ويسجل في الجانب المدين من الحساب 4571، وكقاعدة عامة يكون الرسم على القيمة المضافة واجب الدفع لشهر **ن** مساويا للفرق بين الرسم على مبيعات الشهر **ن** و الرسوم على المشتريات الشهر **ن−1** ويصرح به ويدفع خلال العشرين يوما من الشهر الموالي **ن+1**.

سادسا:حساب 46: تسبيقات الاستغلال[1]

يسجل في حساب 46 كل التسبيقات المدفوعة على الخدمات (حساب جزئي 462) على المستخدمين (حساب جزئي 463)، على الضرائب والرسوم (حساب جزئي 464) على النفقات المالية (465) وعلى النفقات المتنوعة (466)، أما الحساب 468 مصاريف سجلت مسبقا فيستعمل في نهاية الدورة بحيث يجعل مدينا بالنفقات التي دفعت ولكنها لا تعود للدورة ويقابله في ذلك حساب من حسابات النفقات المعني، وهذا تطبيقا لمبدأ استقلالية الدورات.

ويسجل في حساب 469 أعباء في انتظار التحميل فيخصص لتسجيل نفقات دفعت ولكن لم يتعرف على طبيعتها إلى الآن، يستعمل هذا الحساب استثناء ويجب أن يرصد في أقرب وقت ممكن، ويرصد وجوبا في نهاية الدورة إلا إذا كان الأمر مستحيلا.

سابعا:حساب 47: ديون على الزبائن

يشمل هذا الحساب على :

- **حـ/ 470 زبائن:** يكون هذا الحساب مدينا بمبلغ الفواتير المسلمة للعملاء سواء بدائنية حـ/70 مبيعات بضاعة أو حـ/71 إنتاج مباع، كما يكون دائنا بمديونية حساب من حسابات أموال رهن الإشارة عند تسديد العملاء للديون الموجودة على عائقهم.
- **حـ/471 الزبائن- ضمانات محجوزة:** المبالغ المقتطعة من الثمن المقرر وذلك بجعل حساب المنتوج المعني دائنا بمديونية حـ/471.

---

(1) محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، مرجع سابق ، ص: 157 .

◆ **حـ/478 فواتير للتحرير:** يسجل هذا الحساب مبلغ المنتوجات التي لم تحرر فواتير بيعها عند إقفال السنة المالية، أما عند الافتتاح السنة المالية فتقفل القيود التي سجلت في هذا الحساب بقيد عكسي إلى الحسابات المعنية من قسم 7 الإيرادات.

◆ **حـ/479 أوراق تجارية للتحصيل:** تحل هذه الأوراق محل النقود يتم بواسطتها السداد (لاعتراف بالدين) حيث يكون حـ/479 مدينا بدائنية حساب 470 بمبلغ مدفوعات الزبائن بمساعدة الأوراق التجارية، كما يكون دائنا أو مقفل بمديونية أحد حسابات 48 أموال رهن الإشارة.[1]

ثامنا: حساب 48: نقدية تحت الطلب (أموال جاهزة)

في هذا الحساب يتم تسجيل المبلغ النقدي التي تحصل أو تحوز عليها، كما تمثل أرصدة الحسابات 483 إلى 488 المدينة أموال المؤسسة الجاهزة نقود سائلة في الصندوق أو ودائع في حسابات مفتوحة باسم المؤسسة لدى المؤسسات المالية، ويتفرع إلى:

حـ/483 حسابات لدى الخزينة. حـ/487 الصندوق.

حـ/484 حسابات لدى المؤسسات المالية. حـ/488 سلفات مستديمة واعتمادات.

حـ/485 حسابات بنكية. حـ/489 تحويلات الأموال.

حـ/486 حسابات لدى الصكوك البريدية.

رصيد حساب الصندوق يعبر عن الأموال الجاهزة الموجودة بالصندوق فإذا كانت هناك أموال فإن هناك رصيد مدينا، وإذا لم تكن هناك أموال فليس هناك رصيد.[2]

تاسعا: حساب 49: مؤونات نقص حسابات الدائنية

تحسب في مديونية حساب 694 ديون غير قابلة للتحصيل بدائنية حساب 49 مؤونات تدني حسابات.[3]

---

(1) إبراهيم الأعمش ، أسس المحاسبة العامة ، مرجع سابق ، ص: 76 .

(2) محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، مرجع سابق ، ص ص: 162 ، 163 .

(3) إبراهيم الأعمش ، أسس المحاسبة العامة ، مرجع سابق ، ص: 77 .

المطلب الثاني: حسابات المطاليب

هي مجموعة الأموال أو الموارد المتمثلة في الديون والأموال الخاصة وتمثل منشأ الأموال المستخدمة تفتح وتتزايد في الجهة اليسرى للميزانية(أي الجانب الدائن) وتتناقص في الجهة اليمنى (الجانب المدين).

الصنف الأول: الأموال المملوكة

سنتطرق إلى سير عمل أهم حسابات الفرعية لحساب الأموال الخاصة حيث يأخذ القسم الأول 1 من المخطط المحاسبي الوطني ويحتوي على الحسابات التالية :

أولا: حساب 10: أموال جماعية

إن هذا الحساب يمثل القيمة النظامية للحصص التي ساهم بها الشركاء أو المساهمين، لذلك نجد أن هذا الحساب الرئيسي يشمل على حسابات فرعية مصنفة حسب طبيعة المساهمة، فإذا كانت الأموال مصدرها الدولة عند ذلك يفتح حساب 100 مساهمات الدولة، أما إذا كانت مصدرها الجمعيات المحلية فيكون الحساب 101 مساهمات الجمعيات المحلية، وإذا كانت مصدرها المؤسسات العمومية فيكون الحساب 102 مساهمات المؤسسات العمومية، وهنا يجب أن نذكر بأنه مع صدور قانون استقلالية المؤسسات، وتبنى أسلوب التمويل للمؤسسات عن طريق صناديق المساهمة فإن الأساليب المذكورة يجب أن تتطور ويخلق حساب فرعي داخل حساب الأموال الجماعية وهو حساب صناديق المساهمة لكل مؤسسة مساهمة تثبت مقدار مساهمتها في رأس المال، أما إذا كان مصدر الأموال هو مساهمات الشركات الخاصة فالحساب الذي يفتح هو حساب مساهمات الشركات الخاصة 103 أما إذا كان المصدر أفراد فالحساب يكون مساهمات الأفراد 104.[1]

ثانيا:حساب 11: الأموال الشخصية

تسجل في هذا الحساب قيمة مختلف عناصر الذمة التي خصصها التاجر لمؤسسته ويقابله في ذلك أحد حسابات الأصناف 4، 3 أو 2، يتفرع هذا الحساب إلى:

- **حـ/ 110 أموال الاستغلال:**[2] يجعل دائنا عند تأسيس المؤسسة بقيمة ما وضع تحت تصرف المؤسسة، وعند إضافة أموال (عينية أو نقدية) أثناء النشاط وفي نهاية كل دورة حيث يرحل إليه بمديونية حساب 88 نتيجة الدورة في حالة الربح وحساب 119 حساب المستغل في حالة وضع التاجر أموالا تحت تصرف المؤسسة تتجاوز مسحوباته الشخصية من المؤسسة.

---

(1) خالص صافي صالح ، المبادئ الأساسية للمحاسبة ، مرجع سابق , ص: 144 .

(2) محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، مرجع سابق ، ص ص: 97 ، 98 .

ويجعل مدينا (حساب 110) بدائنية حساب 88 إذا كانت خسارة أو حساب 119 في حالة سحب التاجر لاستعماله الشخصي أموالا تفوق الأموال التي وضعها تحت تصرف المؤسسة.

◆ **حـ/ 119 حساب المستغل (حساب التاجر الشخصي)**: يستعمل هذا الحساب خلال الدورة الأموال الشخصية التي يضعها التاجرتحت تصرف مؤسسته، ويجعل دائنا بها، والمسحوبات الشخصية من المؤسسة لاستعماله الخاص التي يقوم بها التاجر ويجعل مدينا بها.

ثالثا:حساب 12: علاوة المساهمات

وهو يمثل الزيادة في قيمة مبلغ المساهمات عن القيمة الاسمية للأسهم، وبالتالي فإن هذا الحساب يجعل دائنا بقيمة هذه الزيادة بمديونية حساب 440 مساهمة الشركاء،[1] أي عندما ترغب المؤسسة زيادة أموالها الجماعية عن طريق إصدار أسهم جديدة وبيعها إلى شركاء جدد وبيعها بقيمة حقيقية حيث هذه القيمة تساوي القيمة الاسمية المنصوص عليها في القانون التأسيسي مضافا إليه علاوة الإصدار.

رابعا:حساب 13: الاحتياطات[2]

يمثل هذا الحساب الأرباح التي حققتها المؤسسة وقررت إبقاءها دون توزيع وتحت تصرف إدارة المؤسسة، يتم فتح حسابات فرعية ضمن هذا الحساب وتسمى استناد السبب الاحتفاظ بها وتتمثل في:

◆ **حـ/ 130 الاحتياطات القانونية**: إن هذه الاحتياطات إجبارية يتم الاحتفاظ بها وفقا للنصوص القانونية والتشريعية التي تنظم العلاقة ما بين المؤسسة وباقي الوحدات، لذلك قد يرد في النصوص التشريعية الاحتفاظ باحتياطات معينة لبعض المؤسسات ففي شركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات المساهمة يقتطع من الأرباح السندات العشر على الأقل .

◆ **حـ/ 131 احتياط نظامي**: وهي احتياطات يحددها النظام الضريبي .

◆ **حـ/ 132 احتياطات المتعلقة بالقانون الأساسي**: بعض المؤسسات في قانونها الأساسي تضع بعض المواد أوالشروط كالاحتفاظ باحتياطات معينة أوحجز جزء من الأرباح التي تتحقق.

◆ **حـ/ 134 الاحتياطات الاختيارية**: وهي احتياطات تحتفظ بها المؤسسة بصورة تلقائية ولأسباب معينة قد تكون مثلا لمواجهة ظرف مستقبلي أو للتوسع في استثمار وما شابه ذلك .

---

(1) قادري الأزهر ، مبادئ المحاسبة العامة وفق المخطط الوطني الجزائري ، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، ص :10 .

(2) خالص صافي صالح ، المبادئ الأساسية العامة ، مرجع سابق ، ص: 145 . بتصرف

خامسا:حساب 15: فارق إعادة التقييم

يسجل فيه فائض القيمة الناتج عن إعادة تقييم المؤسسة لاستثماراتها[1] حيث نجد أن القانون التجاري يحث على إعادة تقييم الاستثمارات فقط والقابلة للاهتلاك ويجب إعادة تقييم الاثنين معا فيعاد تقييم الاستثمارات ويجعل الفرق ما بين القيمة الاسمية للاستثمار والقيمة بعد التقييم في الجانب الدائن لحساب 15، أما بالنسبة للاهتلاك فالفرق ما بين الاهتلاك الأصلي والجديد في الجانب المدين من حساب 15 وفي نهاية التقييم نحصل على القيمة الصافية بعد إعادة التقييم وهي الفرق ما بين قيمة الاستثمار بعد التقييم والاهتلاك بعد التقييم .

سادسا:حساب 17: الارتباط ما بين الوحدات (حسابات الوحدات المتعددة)

عندما تكون المؤسسة مكونة من عدة وحدات، يسجل في هذا الحساب العمليات الجارية بين الوحدات سواء فيما بينهم أو مع المركز، ولقد أشار المخطط المحاسبي الوطني إلى أن التسييرات تحتسب بالطرق التالية:

◆ تتضمن التسييرات عناصر لها قيمة موجودة مباشرة في حسابات المحاسبة العامة للوحدة التي تسجل:

- بالنسبة للوحدة التي تمون، في دائنية الحسابات المعنية ومديونية حساب 17 حسابات الوحدات المتعددة باسم المستلمة (المستقبلية).
- بالنسبة للوحدة المستقبلة المستلمة في مديونية حساب مناسب بدائنية حساب 17 حسابات الوحدات المتعددة باسم الوحدة الممونة.

◆ تتضمن التسييرات الإيرادات والتكاليف :

- بالنسبة للوحدة التي تمون في دائنية حساب89 بمديونية حساب17 باسم الوحدة المستقبلية.
- بالنسبة للوحدة المستقبلة في مديونية حساب 89 بدائنية حساب17 باسم الوحدة التي تمون.**(2)**

---

(1) بويعقوب عبد الكريم ، أصول المحاسبة العامة ، مرجع سابق ، ص: 52 . بتصرف

(2) إبراهيم الأعمش ، أسس المحاسبة العامة ، مرجع سابق ، ص ص: 86 ، 87 .

سابعا:حساب 18: نتائج رهن التخصيص

يسجل في هذا الحساب نتائج الدورة التي لم يتم توزيعها أو لم يتم اتخاذ أي قرار بشأنها حيث يستقبل في بداية كل سنة رصيد حساب 88 نتيجة الدورة، فيكون حساب 18دائنا وذلك بجعل حساب88 مدينا في حالة الأرباح، ويكون مدينا وذلك بجعل حساب 88 دائنا في حالة الخسائر، أما في حالة توزيع الأرباح فإن حساب18 يجعل مدينا وذلك بجعل الحساب المعني باستقبال الأرباح دائنا.[1]

ثامنا:حساب 19: مؤونات الخسائر والتكاليف

يقصد هنا بالمؤونات هي المبالغ التي تهيئ لغرض مواجهة أمر معين أو حادث محتمل الوقوع، مرتبط بنشاط المؤسسة، لذلك نجد أن هذا الحساب يتفرع إلى حسابين فرعيين هما:

- **حـ/ 190 مؤونات الخسائر المحتملة** : إن هذا الحساب يستعمل لتغطية التكاليف الغير أكيدة أي التي تحمل في طياتها عنصر الشك وعدم اليقين سواء بالنسبة لتحقيقها أو بالنسبة لمبالغها أو الاثنين معا.
- **حـ/ 195 مؤونات التكاليف الواجب توزيعها على عدة سنوات مالية** : إن هذا الحساب يستعمل لغرض تغطية تكاليف تحققت بتاريخ معين إلا أنه لا يمكن تحميل مبلغ هذه التكلفة على سنة التحقق لوحدها، وإنما هذه التكاليف فائدتها تطول إلى عدة سنوات والخدمات التي تقدمها إلى المؤسسة تستفاد منها عدة سنوات مالية لذلك يجب توزيعها على عدة سنوات مالية لذلك يفتح هذا الحساب ويتم تغطية هذه التكاليف جزئيا كل سنة من سنوات الاستفادة، أوعلى أساس القرار الذي تقرره إدارة المؤسسة في تحديد عدد السنوات المالية اللازمة لتغطية هذا المبلغ.[2]

---

[1] سعدان شبايكي ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني ، مرجع سابق ، ص: 137 .

[2] خالص صافي صالح ، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة ، مرجع سابق ، ص ص: 146 ، 147 .

الصنف الخامس: الديون

تشغل الديون القسم الخامس (5) من المخطط المحاسبي الوطني وتعتبر من الخصوم الحقيقية وتحتوي على الحسابات الرئيسية التالية:

أولا:حساب 50: حساب الموجودات الدائنة [1]

يسجل في هذا الحساب أرصدة حسابات الموجودات التي تظهر دائنة في نهاية السنة والتي من المفروض أن تكون مدينة بحيث يجعل حساب 50 دائنا وذلك بجعل حسابات الموجودات المعنية مدينة وفي بداية السنة الموالية يجعل هذا الحساب مدينا وذلك بجعل حسابات الموجودات المعنية دائنة.

ثانيا:حساب 52: ديون الاستثمارات [2]

يضم هذا الحساب الديون التي تعاقدت عليها المؤسسة لتمويل الاستثمارات وكذلك الديون التي تشبه ديون الاستثمارات، ويضم هذا الحسابات الفرعية التالية:

- **حـ/ 521 قروض بنكية:** مثلما يدل اسمه عليه فهذا الحساب يستقبل في جانبه الدائن القروض التي تحصلت عليها المؤسسة من البنوك، وذلك بجعل حسابات البنك مدينا ويجعل الحساب 521 قروض بنكية مدينا عندما يتم تسديد القروض وذلك بجعل أحد حسابات النقديات دائنا.
- **حـ/ 522 دائنو الاستثمارات:** يستعمل هذا الحساب عندما تشتري المؤسسة استثمارات على الحساب فيجعل دائنا بقيمة الاستثمارات المشتراة وذلك بجعل حسابات الاستثمارات المعنية مدينا وعند التسديد فإنه يتم جعل حساب 522 دائنو الاستثمارات مدينا وذلك بجعل أحد حسابات النقديات أو الحساب 583 أوراق الدفع دائنا.
- **حـ/ 523 قروض أخرى:** يستعمل هذا الحساب عندما يتعلق الأمر بقروض من الغير، غير القروض البنكية بحيث يكون دائنا وذلك بجعل أحد حسابات النقديات مدينا وعند التسديد يجعل مدينا وذلك بجعل أحد حسابات النقديات دائنا.
- **حـ/ 524 الموردون، ضمانات محجوزة:** يسجل في هذا الحساب جزء من الديون لا يسدد إلا بعد انقضاء شرط معين أو تاريخ معين بحيث يكون دائنا، وذلك بجعل أحد حسابات الاستثمارات مدينا أو عند انقضاء الشرط أو التاريخ فإنه يجعل مدينا وذلك بجعل أحد الحسابات النقديات أوالحساب (512 دائنو الاستثمارات) دائنا.

---

(1) سعدان شبايكي ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني ، مرجع سابق ، ص:139 .

(2) نفس المرجع السابق ،ص ص:140-143 .

◆ **حـ/ 525 كفالات مقبوضة:** يسجل في هذا الحساب قيمة المبالغ المقبوضة على أساس ضمان بحيث يكون دائنا وذلك بجعل أحد حسابات النقديات مدينا، وعند انتفاء بسبب الكفالة فإن الحساب يجعل مدينا وذلك بجعل أحد حسابات النقديات دائنا.

◆ **حـ/ 526 أمانات تحت التسديد:** يسجل في هذا الحساب الديون الأخرى الناجمة عن الحصول على الاستثمارات بحيث يجعل دائنا وذلك بجعل حسابات الاستثمارات المعنى مدينا وعند التسديد يجعل مدينا وذلك بجعل أحد حسابات النقديات دائنا.

ثالثا:حساب 53: ديون المخزونات

يتضمن هذا الحساب جميع الديون المتعلق بقسم الثالث (3) المخزونات ويتفرع إلى الحسابين الفرعيين التاليين:

◆ **حـ/ 530 موردين:** نعني بكلمة الموردين الآخرين الذين تتعامل معهم المؤسسة يمونوها بالسلع والمشتريات أي كل ما تعلق بالمخزن[1] و لم يسدد وكان على الحساب حيث يجعل حساب 530 دائنا بقيمة المشتريات المسجلة في فواتير الشراء ويقابله في ذلك حساب المشتريات 380 ويجعل مدينا في الحالتين التاليتين:

- بقيمة مردودات المشتريات (بضائع، مواد ولوازم) ويقابله الحساب 38.
- بقيمة المدفوعات العائدة لفواتير الشراء (بضائع، مواد ولوازم) ويقابله الحساب من حسابات النقدية.

◆ **حـ/ 538 فواتير للاستلام:** يستعمل هذا الحساب كما سبق وأن رأينا عند الشراء بدلا من الحساب 530 لعدم وصول الفاتورة المستند الوحيد الذي يسمح بالتسجيل في حساب الموردين ينتهي العمل بهذا الحساب 538 أي يقفل بمجرد وصول الفاتورة.[2]

رابعا:حساب 54: محجوزات للغير[3]

يسجل في هذا الحساب جميع المبالغ المسلمة أو المحفظة من طرف المؤسسة في حساب الآخرين وفي تطبيق هذه الاحتفاظات أو الخصومات تطرح من أجور العمال أو على تسليمات مقدمة للزبائن خصومات على المبيعات وذلك لتدفع إلى الإدارة الاجتماعية أو الضريبية أو الإدارات أخرى معينة من قبل القانون، ويحتوي حساب 54 على الحسابات الفرعية التالية:

---

(1) إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، مرجع سابق ، ص: 93 .

(2) محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، مرجع سابق ، ص: 155 .

(3) إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، مرجع سابق ، ص: 95 .

- 543 ضرائب على الرواتب والأجور.
- 545 أقساط الشركة المقتطعة .
- 546 معارضون على سداد الأجور.
- 547 رسوم مستحقة على المبيعات.

خامسا:حساب 55: ديون تجاه الشركاء والشركات الحليفة[1]

يسجل في حساب 55 ديون المؤسسة تجاه الشركاء والشركات الحليفة ويتفرع إلى الحسابات الآتية:

- **حـ/ 551 مساهمات تحت التسديد:** يسجل في هذا الحساب قيمة المساهمات التي ستعيدها المؤسسة إلى الشركاء بمناسبة انسحابهم أو بمناسبة حل المؤسسة أو تخفيض رأس المال ويكون هذا الحساب دائنا وذلك بجعل الحساب 10 أموال جماعية مدينا وعند تسديد قيمة المساهمات التي قررت إعادتها إلى الشركاء أو المساهمين فإن هذا الحساب يجعل مدينا وذلك بجعل أحد حسابات النقديات دائنا.
- **حـ/ 555 حسابات الشركاء الجارية:** يمثل هذا الحساب ديون وحقوق الشركاء على المؤسسة المترتبة بمناسبة تسبيقات إلى المؤسسة مثلا ، ويكون هذا الحساب دائنا وذلك بجعل أحد حسابات النقديات مدينا عندما يترتب الدين على المؤسسة، وعندما تسدد المؤسسة هذا الدين فإن حساب 555 يجعل مدينا وذلك بجعل أحد حسابات النقديات دائنا.
- **حـ/ 556 قسائم وحصص تحت الدفع:** تعني القسائم الأوراق المالية التي تخول لمالكها أو حاملها حقا ماليا يتمثل في الفوائد التي على المؤسسة المصدرة للسندات دفعها أما الحصص تحت الدفع فتعني حصص الشركاء والمساهمين من الأرباح التي ستوزع.
- **حـ/ 558 ديون تجاه الشركات الحليفة:** إن استعمال هذا الحساب يقتصر في الغالب الأعم على العمليات المالية التي تتم مع الشركات الحليفة عندما تكون هذه الأخيرة موردا أو زبونا للمؤسسة ونشير هنا إلى أن مصطلح الشركات الحليفة يعني الشركات التي تنتمي إلى مجموعة واحدة.

---

(1) سعدان شبايكي ، تقنيات المحاسبة العامة حسب المخطط المحاسبي الوطني ، مرجع سابق ، ص ص: 145 – 147 .

سادسا:حساب 56: ديون الاستغلال[1]

يسجل في الحساب 56 ديون الاستغلال، الديون تجاه موردي الخدمات أو مقدمي الخدمات إلى المؤسسة، يجعل دائنا ويقابله أحد حسابات النفقات من 62 إلى 68 ويجعل حساب 56 مدينا عند التسديد لهذه الديون بجعل أحد حسابات النقديات دائنا ،يتفرع حساب 56 إلى الحسابات التالية:

- **حـ/ 562 دائنو الخدمات.**
- **حـ/ 563 المستخدمين.**
- **حـ/ 564 ضرائب و رسوم مستحقة.**
- **حـ/ 565 دائنو النفقات المالية.**
- **حـ/ 566 دائنو النفقات المتنوعة.**
- **حـ/ 568 الهيئات الاجتماعية.**

يرصد الحساب 568 بجعله مدينا عند الدفع ويقابله أحد حسابات النقدية.

سابعا:حساب 57: تسبيقات تجارية [2]

يسجل في هذا الحساب الأموال التي قبضتها المؤسسة من الزبائن كتسبيقات على تسليم منتجات أوأداء خدمات، ويضم هذا الحساب الحسابات التالية:

- **حـ/ 570 تسبيقات وأقساط مستلمة من الزبائن:** يسجل في هذا الحساب التسبيقات المقدمة من الزبائن على شراء بضاعة أو منتجات أو خدمات، فيجعل دائنا وذلك بجعل أحد حسابات النقديات مدينا وعند تسليم البضاعة أوالمنتجات أو أداء الخدمات موضوع التسبيق فإنه يتم اقتطاعها، يجعل حساب 570 تسبيقات وأقساط مستلمة من الزبائن مدينا وذلك بجعل أحد الحسابات حساب 70 بيع بضاعة أو حساب 71 إنتاج مباع أو حساب 470 الزبائن دائنا.
- **حـ/ 578 إيرادات مقيدة مسبقا:** يسجل في هذا الحساب الإيرادات المقبوضة والتي تعود إلى فترة لاحقة بحيث يجعل دائنا وذلك بجعل أحد حسابات الإيرادات مدينا.
- **حـ/ 579 مقبوضات رهن التحميل:** يسجل في هذا الحساب الإيرادات المقبوضة والتي لم يعرف حسابها، وذلك بصفة استثنائية وهذا الحساب يجب أن يستعمل بصفة استثنائية، بحيث تحول فيما بعد كل المبالغ التي سجلت فيه إلى حساباتها الخاصة في أقرب وقت، ويكون بذلك قد

---

(1) محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، مرجع سابق ، ص ص: 157 - 158 .

(2) سعدان شبايكي ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني المحاسبي ، مرجع سابق ، ص: 151 .

رصد في نهاية السنة إلا في حالات الاستحالة المبررة ويجعل هذا الحساب دائنا وذلك بجعل أحد حسابات النقديات مدينا، ومتى عرفت حسابات الإيرادات المقبوضة فإن حساب 579 يجعل مدينا وذلك بجعل حساب الإيرادات المعني دائنا.

ثامنا: حساب 58: ديون مالية[1]

ويشمل هذا الحساب على الحسابين التاليين:

◆ **حـ/ 583 أوراق الدفع**: يحدث كثير وخاصة ما بين التجار تبادل الأوراق التجارية كوسيلة للدفع كما هو الحال بالنسبة للشيكات، حيث يلتزم الزبون أمام البائع بدفع مبلغ ورقة تجارية (مبلغ الدين) في تاريخ لاحق هو تاريخ الاستحقاق بعد 30 يوما، 60 أو 90 يوما عادة، تعتبر هذه الورقة ورقة قبض بالنسبة للبائع وورقة دفع بالنسبة للزبون، وبمعنى آخر فهي دين من ديون الزبون وحق من حقوق المورد.

◆ **حـ/ 588 تسبيقات مصرفية**: تعتبر المسحوبات على المكشوف التي أشرنا إليها سابقا، تسبيقات مصرفية حيث يتم الاتفاق على ذلك بين الطرفين (البنك وصاحب الحساب) قبل السحب، تسجيل هذه التسبيقات بجعل حساب البنك المعني مدينا والحساب 588 دائنا والعكس في حالة دخول.

---

(1) محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، مرجع سابق ، ص: 163 .

المبحث الثالث:سير حسابات التسيير والنتائج

تضم حسابات التسيير كل من حسابات التكاليف وحسابات الإيرادات؛ كما يوجد حسابات النتائج وهي عبارة عن الفرق بين حسابات الإيرادات والتكاليف.

المطلب الأول: حسابات التكاليف

تضم حسابات التكاليف أو المصاريف الحسابات التالية:

أولا:حساب 60: بضاعة مستهلكة

وتعني عبارة (مستهلكة) هنا مستعملة للبيع، ومثلما رأينا في المجموعة الثالثة فإن هـذا الحساب يكون مدينا بكلفة البضاعة أو المواد الأولية التي أخرجت من المخازن بغرض البيع، وذلك بجعل الحساب 30 بضاعة أو الحساب 31 مواد ولوازم دائنا ويكون الحساب 60 بضاعة مستهلكة دائنا في حالة مردودات المبيعات،وذلك بجعل الحساب 30 بضاعة أو الحساب 31 مواد و لوازم مدينا.[1]

ثانيا:حساب 61: مواد ولوازم مستهلكة

تسجل في هذا الحساب التكلفة الحقيقية للمواد واللوازم التي تم إخراجها من المخازن بهدف استعمالها في عملية الصنع بالورشات.

المواد واللوازم المستهلكة نعني المواد واللوازم المستعملة أي التي دخلت في تكوين المنتج (مواد أولية) أو ساهمت في أنتاجه (المواد الاستهلاكية) أي تلاشت ولا وجود لها، من شكلها الأول بالمؤسسة [2] يكون الحساب 61 مواد ولوازم مستهلكة مدينا وذلك بجعل الحساب 31 مواد ولوازم دائنا، ويكون إخراج المواد الأولية واللوازم من المخزون مشفوعا بإذن خروج يتضمن معلومات عن الكمية والسعر الوحدوي ....الخ.[3]

يرصد الحساب 61 إلا في نهاية الدورة في الحساب 81 القيمة المضافة وذلك بجعله دائنا بمديونية حساب 81.

ثالثا:حساب 62: خدمات

تحتاج كل مؤسسة أثناء مزاولتها لنشاطها إلى خدمات الغير مهما كانت إمكانيتها وتتمثل هذه الخدمات في:

---

(1) شبايكي سعدان ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني ، مرجع سابق ، ص: 158 .

(2) محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، مرجع سابق ، ص: 162 .

(3) شبايكي سعدان ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني ، مرجع سابق ، ص: 160 .

◆ **حـ/ 620 النقل:** النقل بمختلف أنواعه الذي يقوم به مقاولوا النقل، نقل العمال، نقل المبيعات ماعدا نقل مشتريات البضائع والمواد واللوازم التي تعد جزءا لايتجزأ من تكلفة الشراء والذي يسجل في الحساب x 38 ثم ينقل إلى الحسابين 30 و31 عند إدخال المشتريات إلى المخازن.[1]

ينقسم هذا الحساب إلى الحسابين التاليين: [2]

f حـ/ 6200 شحن ونقل المبيعات وحـ/ 6201 مصاريف شحن ونقل أخرى حيث يسجل في الحساب الأول كل مصاريف الشحن والنقل المتعلقة بالمبيعات في حين تسجل مصاريف الشحن والنقل غير المرتبطة بالمبيعات في الحساب الثاني، بحيث يجعل هذان الحسابان مدينين عند تحقيق أو استلام فاتورة المصاريف وذلك بجعل أحد حسابات النقديات أو الحساب 562 دائنو الخدمات دائنا.

◆ **حـ/ 621 إنجازات وتكاليف استئجار:** يسجل في هذا الحساب قيمة الإيجار والمصاريف الملحقة بالإيجار وكذلك مصاريف الاستئجار الأخرى.[3]

◆ **حـ/ 622 صيانة وإصلاحات:** يسجل في هذا الحساب مصاريف صيانة وإصلاح وسائل الإنتاج وإستثمارات المؤسسة.[4]

◆ **حـ/ 624 التوثيق:** يسجل في هذا الحساب الاشتراكات في الصحف والمجلات وشراء الكتب.[5]

◆ **حـ/ 625 أتعاب الغير:** يسجل في هذا الحساب قيمة المصاريف التي دفعتها أو تدفعها المؤسسة إلى الغير نظير الأتعاب والعلاوات ومصاريف التراعات ....الخ.[6]

---

(1) محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، مرجع سابق ، ص :164 .

(2) شبايكي سعدان ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، مرجع سابق ، ص: 160.

(3) نفس المرجع السابق ، ص: 161 .

(4) نفس المرجع السابق ، ص: 162 .

(5) محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، مرجع سابق ، ص :164 .

(6) نفس المرجع السابق ، ص: 164 .

◆ **حـ/ 626 دعاية:** يسجل في هذا الحساب كل مصاريف الدعاية في الجرائد والمجلات، كتلوقات، صور حائطية، هدايا ....الخ.[1]

◆ **حـ/ 627 تنقلات واستقبالات:** يسجل في هذا الحساب نفقات إقامة وتنقلات المستخدمين وكل ما ينفق في استقبالات المتعاملين مع المؤسسة.[2]

◆ **حـ/ 628 بريد برق هاتف:** يسجل في هذا الحساب مصاريف طوابع والبرقيات والطرود وفواتير الهاتف وكل أنواع البرق.[3]

رابعا:حساب 63: مصاريف المستخدمين [4]

تتمثل مصاريف المستخدمين في:

أ- مكافآت العاملين تحت كافة أشكالها التي تدفعها المؤسسة إلى العاملين.

ب- المصاريف ذات الطابع الاجتماعي التي تدفعها المؤسسة إلى الهيئات الاجتماعية (الضمان الاجتماعي، صناديق التقاعد، تعاونيات اجتماعية مختلفة مثل تعاونيات عمال التربية) وذلك استنادا إلى القوانين التي تلزم المستخدمين بدفعها.

وينقسم الحساب 63 مصاريف المستخدمين بحسب هاتين الفئتين إلى الحسابات الفرعية التالية:

◆ **حـ/ 630 مكافآت المستخدمين:** ينقسم هذا الحساب الفرعي إلى الحسابات الجزئية التالية وذلك بحسب مكونات مكافآت المستخدمين.

حـ/ 6300 رواتب وأجور، حـ/ 6301 ساعات إضافية، حـ/ 6302 علاوات، حـ/ 6303 عطل مدفوعة.

" تحسب الأجرة الشهرية لكل عامل بالمؤسسة وتظهر على كشف يسمى كشف الأجر، وعند الدفع عن طريق البنك أو الحساب الجاري البريدي أو الصندوق، تجعل الحسابات: 563، 545، 543 و555 مدينة ويقابلها أحد حسابات النقدية 48 x (بجعله دائنا) "، ويرصد في نهاية الدورة بالحساب 83 نتيجة الاستغلال وذلك بعد تسجيل القيد في اليومية وترحيله إلى دفتر الحسابات.[5]

---

(1) محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة ، مرجع سابق، ص :165 .

(2) نفس المرجع السابق، ص: 165 .

(3) سعدان شبايكي، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، مرجع سابق، ص: 165 .

(4) نفس مرجع سابق ، ص ص: 166، 167 .

(5) محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، مرجع سابق ، ص ص: 166 - 168 .

◆ **حـ/ 631 مكافآت الشركات**: عندما يكون أحد أو مجموعة شركاء مسيرين في نفس الوقت فإنه يتم تمييز مكافآتهم (أجورهم) عن باقي الأجور وذلك بتسجيلها في هذا الحساب.

◆ **حـ/ 632 تعويضات وآداءات مباشرة**: يستعمل هذا الحساب عند استفادة المستخدمين من مزايا مالية مرتبطة بالأجور، وينقسم إلى الحسابين الجزئيين التاليين: (حـ/ 6320 تعويضات مثل تعويضات الآكل والسكن ...الخ وحـ/ 6322 آداءات مباشرة مثل المنح العائلية).

◆ **حـ/ 634 مساهمات في النشاطات الاجتماعية**: يسجل في هذا الحساب قيمة الأعباء التي تدفعها المؤسسة للمشاركة في النشاطات الاجتماعية كالمساهمات في تمويل المطاعم المدرسية والمخيمات الصيفية .....الخ.

◆ **حـ/ 635 اشتراكات اجتماعية** : وهذه الاشتراكات التي تختلف عن الاشتراكات الاجتماعية المحجوزة (545) التي تقتطع من أجر المستخدم تعني الحصة التي يجب على المؤسسة أن تدفعها لمساهمة إلزامية، وتسجل هذه المبلغ في الجانب المدين من حـ/ 635.

وذلك بجعل الحساب 568هيئات اجتماعية دائنا وعند تسديدها فإن الحساب 568 يجعل مدينا وذلك بجعل أحد حسابات النقديات دائنا.[1]

خامسا:حساب 64: ضرائب ورسوم [2]

يسجل في هذا الحساب كل نفقات والتزامات المؤسسة تجاه الدولة ماعدا الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية التي تظهر بالحساب 889 ضرائب على الأرباح، يتفرع الحساب 64 إلى حسابات جزئية وفرعية عديدة منها:

◆ **حـ/ 640 دفع جزافي**: يسجل في هذا الحساب الرسوم التي تدفعها المؤسسة على الأجور.

◆ **حـ/ 641 الرسم على النشاط المهني**: كل نشاط يخضع إلى رسم خاص به يسجل في هذا الحساب.

◆ **حـ/ 642 رسم على رقم الأعمال**: تخضع كل مؤسسة صناعية أوتجارية إلى رسم على مبيعاتها أو إيراداتها يسجل بهذا الحساب.

---

(1) شبايكي سعدان ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني ، مرجع سابق ، ص: 171 .

(2) محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، مرجع سابق ، ص ص: 169 - 170 .

◆ حـ/ **643 حقوق غير مباشرة:** تخضع بعض الأنشطة إلى ضرائب ورسوم تسجل في هـذا الحساب.

◆ حـ/ **644 رسوم خاصة:** تخضع بعض النشاطات على الرسوم خاصـة تـسجل في هـذا الحساب.

◆ حـ/ **645 حقوق التسجيل:** كل ما يدفع في شكل طوابع ضريبية يسجل في هذا الحساب.

◆ حـ/ **647 حقوق الجمارك:**كل ما تدفع المؤسسة رسوما على عملياتها مع الخارج يـسجل في هذا الحساب.

◆ حـ/ **648 حقوق أخرى ضرائب ورسوم:** يسجل في هذا الحساب الـضرائب والرسـوم الأخرى التي لم نتمكن من تسجيلها في الحسابات الجزئية السابقة.

سادسا:حساب 65: مصاريف مالية

تعني المصاريف المالية كل الأعباء الناتجة عن الافتراضات وعمولات البنوك المختلفة والحسومات الممنوحة ....الخ وينقسم هذا الحساب إلى الحسابات الفرعية التالية: [1]

◆ حـ/ **650 فوائد القروض:** يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة الفوائد المستحقة على القروض وذلك بجعل حساب 565 دائنو المصاريف المالية أو أحد حسابات النقديات دائنا.

◆ حـ/ **651 فوائد الحسابات الجارية والودائع الدائنة:** يكون هذا الحساب مـدينا بفوائـد الحسابات الجارية وكذلك الودائع الدائنة مثل الفوائد الممنوحة على المـساهمات في حـسابات الشركاء الجارية ....إلخ.

◆ حـ/ **653 فوائد بنكية:** يسجل في هذا الحساب قيمة الفوائد مستوجبة الدفع على عمليات الحصول على قروض بنكية ..إلخ، ويشبه في عمله عمل الحساب 650 فوائد القروض.

◆ حـ/ **654 الخصم الممنوح:** يعتبر الخصم الذي تمنحه المؤسسة لزبائنها نتيجة الدفع المباشـر (خصم تعجيل الدفع) من النفقات المالية.[2]

◆ حـ/ **655 نفقات البنك والتحصيل:** يتقاضى البنك مقابل الخدمات التي يقدمها للمؤسسة لشراء الأسهم وبيعها وتحصيل الأوراق التجارية في ميعاد استحقاقها لفائدة المؤسسة.[3]

---

(1) سعدان شبايكي ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني ، مرجع سابق ، ص ص: 177 ، 178 .

(2) محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ،مرجع سابق، ص: 170 .

(3) نفس المرجع السابق ، ص: 171 .

◆ **حـ/ 656 مصاريف شراء السندات:** يسجل في هذا الحساب المصاريف المترتبة على شراء السندات، فيجعل مدينا وذلك بجعل أحد حسابات النقديات أو عند الاقتضاء الحساب 565 دائنا.[1]

◆ **حـ/ 657 عمولات فتح الاعتمادات والكفالات والضمانات:** يسجل في هذا الحساب العمولات مستوجبة الدفع على فتح الاعتمادات البنكية والضمانات التي تقدمها البنوك خدمة للعملاء وكذلك عمولات حسابات الاعتمادات المستندية والسلف المستديمة.[2] يرصد حساب 65 بمديونية حساب 83 .

سابعا: حساب 66: مصاريف مختلفة [3]

يتضمن حساب 66 الحسابات التالية:

◆ **حـ/ 660 التأمينات:** يسجل المبالغ التي تدفعها المؤسسة بمصالح التأمين بغية الضمان من المخاطر.

◆ **حـ/ 669 مصاريف أخرى مختلفة:** بعض المصاريف المحددة بطابع خاص لها أي ميزة عامة تميزها عن طبيعة الحسابات العامة الأخرى وهي الاشتراكات، الهبات، مصاريف المجالس الشعبية، نقص من مواد التعبئة والتغليف، رجوع على المشتريات والمبيعات.

يكون حساب 66 مدينا عند فوترة مصروف مختلف للمؤسسة بدائنية حساب من حسابات أموال رهن الإشارة بدائنية حساب 566 دائنو المصاريف المختلفة. يكون دائنا عند التسوية المحتملة. يرصد هذا الحساب في نهاية السنة المالية المحاسبية بمديونية حساب 83 نتيجة الاستغلال.

ثامنا: حساب 68: مخصصات الاستهلاكات والمؤونات

◆ **حـ/ 682 مخصصات الاستهلاكات:** يخصص هذا الحساب عندما يلاحظ تناقص في الاستثمارات وهذا تماشيا مع عامل الوقت أو استعمال هذه الأخيرة، ويسجل في هذا الحساب النقص الذي يخص السنة المالية مثلا عندما تتناقص قيمة الممتلك في خمسة سنوات تخصص كل سنة 1/5 من قيمة اكتسابه.[4]

---

(1) سعدان شبايكي ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني ، مرجع سابق ، ص :179 .

(2) نفس المرجع السابق ، ص: 180 .

(3) إبراهيم الأعمش ، أسس المحاسبة العامة ، مرجع سابق ،ص ص: 112 ، 113 .

(4) نفس المرجع السابق ، ص: 113 .

◆ **حـ/ 685 مخصصات المؤونات:** كما سبق ورأينا أن هناك بعض الأعباء تحدث مرة خلال عدد من السنوات وذكرنا أنها قابلة للتوزيع على عدة دورات، بحيث تحمل كل دورة بمخصصها أي جعل الحساب 685 مدينا بالمبلغ العائد للدورة.[1]

يرصد الحساب 68 في نهاية الدورة بالحساب 83.

تاسعا:حساب 69: أعباء خارج الاستغلال [2]

تعني أعباء خارج الاستغلال، المصاريف التي تدفعها المؤسسة وتتحملها نتيجة لنشاط غير النشاط الذي أنشئت من أجله، وينقسم إلى:

◆ **حـ/ 690 إعانات ممنوحة:** يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة الإعانات المالية التي تدفعها المؤسسة إلى غيرها من المؤسسات الحليفة ..إلخ، وذلك بجعل أحد حسابات النقديات أوحسابات الديون الأخرى دائنا.

◆ **حـ/ 692 القيمة المحاسبية الباقية للاستثمار المتنازل عنها أو المهدمة:** يحدث أن يغادر استثمار المؤسسة إما بسبب التنازل عنه للغير أوهتديمه، مما يحيز على تسوية الوضعية أي إخراج الاستثمار المعني من الدفاتر، القيمة الباقية للاستثمار المتنازل عنه أو المهدم هي الفرق بين القيمة الأصلية (قيمة الحصول عليه) ومجموع الاهتلاكات الخاصة به إلى تاريخ التنازل عنه أوهتديمه.[3]

◆ **حـ/ 693 قيمة عناصر الأصول المتنازل عنها الأخرى:** تسجل في هذا الحساب قيمة عناصر الأصول الأخرى المتنازل عنها غير الاستثمارات.[4]

◆ **حـ/ 694 ديون معدومة:** يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة ديون الزبائن التي اعتبرت غير قابلة للاسترداد وذلك بجعل حساب 470 الزبائن دائنا.[5]

◆ **حـ/ 696 أعباء سنوات سابقة:** يسجل في هذا الحساب المصاريف العائدة لسنوات سابقة، فبعد أن تسجل هذه المصاريف بطبيعتها في حسابات المصاريف المعنية، يجعل حساب 696 أعباء سنوات سابقة مدينا وذلك بجعل حساب 75 تحويل تكاليف الإنتاج إذا تعلق الأمر بمصاريف الإنتاج أو الحساب 78 تحويل تكاليف الاستغلال إذا تعلق الأمر بمصاريف الاستغلال دائنا.[6]

---

(1) محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، مرجع سابق ، ص: 172 .

(2) سعدان شبايكي ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني،مرجع سابق، ص: 183 .

(3) محمد يوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، مرجع سابق ، ص: 177 .

(4) نفس المرجع السابق ، ص: 178 .

(5) سعدان شبايكي، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، مرجع سابق ، ص: 184.

(6) نفس المرجع السابق ن ص :178 .

◆ **حـ/ 697 إرجاع من إيرادات الدورات السابقة:** يسجل في هذا الحساب الإيرادات التي سبق وأن سجلت في الدورات السابقة ولكنها لم تقبض واتخذ قرار بإلغائها خلال الدورة الحالية.[1]

◆ **حـ/ 698 أعباء استثنائية:** يسجل في هذا الحساب كل النفقات التي لم نتمكن من تسجيلها في حسابات 69x الأخرى.[2]

◆ **حـ/ 699 مخصصات استثنائية:** يحدث أن تتعرض قيم بعض الأموال إلى التدهور (الاستثمارات غير قابلة للاهتلاك، المخزونات، الحقوق)، احتمالا وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر يجب تكوين مخصصات لمواجهة ذلك، مخصصات استثنائية تسجل في الحساب 699.[3]

المطلب الثاني: حسابات الإيرادات

يضم الصنف السابع الحسابات التالية:[4]

أولا:حساب 70: مبيعات بضائع

مثلما رأينا من دراسة المخزون (المجموعة الثالثة) فإن حساب 70 مبيعات بضائع يجعل دائنا بقيمة مبيعات البضائع أو المواد واللوازم وذلك بجعل حساب 470 الزبائن أو أحد حسابات النقديات مدينا.

ثانيا:حساب 71: إنتاج مباع

بجعل هذا الحساب دائنا بقيمة مبيعات المنتجات وذلك بجعل الحساب 470 أو أحد حسابات النقديات مدينا.

ثالثا:حساب 72: إنتاج مخزون

بجعل هذا الحساب دائنا بقيمة المنتجات المستلمة من الورشات في المؤسسة الصناعية وذلك بجعل واحد من الحسابات (33، 34، 35، 36) مدينا، كما يجعل الحساب 72 إنتاج مخزون مدينا وذلك بجعل أحد من الحسابات (33، 34، 35، 36) دائنا.

---

(1) محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ،مرجع سابق ،ص: 178 .

(2) نفس المرجع السابق ، ص: 178 .

(3) نفس المرجع السابق ، ص :178 .

(4) سعدان شبايكي ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني ، مرجع سابق ،ص ص: 186 – 192 .

رابعا:حساب 73: إنتاج المؤسسة لذاتها

بجعل هذا الحساب دائنا بقيمة التجهيزات ولوازم الاستغلال التي أنتجتها المؤسسة بوسائلها الخاصة وذلك بجعل حسابات الاستثمارات أوالمخزون المعنية مدينا.

خامسا:حساب 74: أداء خدمات

بجعل هذا الحساب دائنا بالمبالغ التي تقبضها المؤسسة نظير تقديم الخدمات المختلفة إلى الغير وذلك بجعل أحد حسابات النقديات أو الحساب 470زبائن مدينا.

سادسا:حساب 75: تحويل تكاليف الإنتاج، حساب 78: تحويل تكاليف الاستغلال

بجعل هاذين الحسابين دائنين بالإيرادات التي لا تهتم إنتاج أو استغلال الدورة الحالية بل تخص دورات سابقة.

سابعا:حساب 77: إيرادات متنوعة

يسجل في هذا الحساب باقي الإيرادات التي لم تشملها الحسابات السابقة وينقسم إلى الحسابين الجزئيين التاليين:

- **حـ/ 770 إيرادات مالية:** يجعل هذا الحساب دائنا بالإيرادات الناشئة من طبيعة مالية، وذلك بجعل أحد حسابات الذمم مدينا.
- **حـ/ 779 إيرادات مختلفة أخرى:** يسجل في هذا الحساب الإيرادات الناتجة عن طبيعة غير مالية كالاستفادة من التنازلات.

ثامنا:حساب 79: إيرادات خارج الاستغلال

يسجل في هذا الحساب الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة نتيجة نشاط خارج عن نشاطاتها التي أنشئت من اجلها، وينقسم هذا الحساب إلى الحسابات الجزئية التالية:

- **حـ/ 790 إعانات مكتسبة:** يجعل هذا الحساب دائنا بالإعانات التي تنقلها المؤسسة وذلك بجعل أحد حسابات الذمم مدينا.
- **حـ/ 792 إيرادات التنازل الاستثمارات:** يسجل في هذا الحساب سعر بيع الاستثمارات المهتلكة على اعتبار أن بيعها نشاط غير النشاط الذي أنشئت من أجله المؤسسة.
- **حـ/ 793 إيرادات التنازل عن عناصر الموجودات الأخرى:** يسجل في هذا الحساب قيمة بيع عناصر الموجودات الأخرى (غير الاستثمارات) كالتنازل عن السندات.

◆ **حـ/ 794 تحصيل الديون المعدومة:** يجعل هذا الحساب دائنا بمبالغ على الزبائن التي كانت موضوع إلغاء في السابق وذلك بجعل أحد حسابات النقديات مدينا.

◆ **حـ/ 796 استرجاع مصاريف سنوات سابقة:** يسجل في هذا الحساب المبالغ التي من شأنها إلغاء المصاريف التي تحملها أو دفعتها المؤسسة في السنوات السابقة.

◆ **حـ/ 797 إيرادات سنوات سابقة:** يسجل في هذا الحساب الإيرادات المستحقة في السنوات السابقة والتي لم يتم تسجيلها هذه السنة.

◆ **حـ798 إيرادات استثنائية:** يسجل في هذا الحساب الإيرادات خارج الاستغلال والتي تحصل عليها المؤسسة بصفة عارضة والتي لم تسجل في حساب آخر.

المطلب الثالث: حسابات النتائج

لقد خصص المخطط المحاسبي الوطني لحسابات النتائج مجموعة الثامنة لاستخدامها في الحصول على نتائج جزئية قبل الحصول على نتيجة الدورة النهائية، حيث يتم حساب هذه النتائج من جدول يسمى جدول حسابات النتائج.

تتميز حسابات النتائج باستثناء حساب 89 عن حسابات عن حسابات الأصناف الأخرى في أنها لا تستعمل إلا في نهاية الدورة بهدف حساب مختلف النتائج ابتداء من الهامش الإجمالي إلى صافي النتيجة،[1] تنقسم حسابات النتائج إلى:

أولا:حساب 80: الهامش الإجمالي

الهامش الإجمالي هو الفرق بين قيمة مبيعات البضائع وتكلفة شرائها المباشرة، ويستعمل هذا الحساب في المؤسسات التجارية فقط على اعتبار أنها تشترى البضائع (أو المواد واللوازم) بغرض إعادة بيعها وتحقيق هامش هو الربح على المبيع [2] يرحل إلى هذا الحساب رصيدا الحسابين 60، 70 حيث يتم الترحيل إلى دفتر الحسابات [3] من حساب 80 إلى حساب 60، من حساب 70 إلى حساب 80، يرحل رصيد الحساب 80 بدوره إلى الحساب 81.

---

(1) محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، مرجع سابق ، ص: 180 .

(2) سعدان شبايكي ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني ، مرجع سابق ، ص: 247 .

(3) محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، مرجع سابق ، ص:182 .

ثانيا:حساب 81: القيمة المضافة

استعملت القيمة المضافة في البداية في المحاسبة الوطنية وتم تعميمها بعد ذلك إلى المحاسبة العامة وتعني القيمة المضافة بين المدخلات والمخرجات، أي بين إنتاج المؤسسة من السلع والخدمات من جهة واستهلاك المؤسسة من المواد الأولية والخدمات وهي بذلك الفرق بين الحسابات (71، 72، 73، 74، 75) والحسابين (61، 62) مضافا إلى هذا الفرق قيمة الهامش الإجمالي، إذا للحصول على القيمة المضافة يتم جعل الحساب81 القيمة المضافة مدينا وذلك بجعل الحسابين 61مواد ولوازم مستهلكةو 62 خدمات دائنين وجعل الحساب 80الهامش الإجمالي دائنا، إذا كان رصيده مدينا، كما يجعل الحساب 81 القيمة المضافة دائنا، وذلك بجعل الحسابات 71، 72، 73، 74، 75 مدينة وجعل أيضا الحساب 80 الهامش الإجمالي مدينا إذا كان رصيده دائنا.[1]

ثالثا:حساب 83: نتيجة الاستغلال

نعني نتيجة الاستغلال النتيجة المتأتية من النشاط الأصلي للمؤسسة سواء كان تجاريا أو صناعيا وهي الفرق بين إيرادات الاستغلال أي الحسابان 77 إيرادات متنوعة و78 تحويل تكاليف الاستغلال وبين أعباء (مصاريف) الاستغلال أي الحسابات التالية: 63، 64، 65، 66، 68 مضافا إلى هذا الفرق مبلغ القيمة المضافة.[2]

رابعا:حساب 84: نتيجة خارج الاستغلال

هي النتيجة المتأتية من تفاصيل الإيرادات التي تحصلت عليها المؤسسة نتيجة نشاط غير نشاطها الأصلي أو الرسمي أي المبالغ المسجلة في الحساب 79 إيرادات خارج الاستغلال وبين الأعباء التي تحملتها المؤسسة بسبب غير راجع إلى نشاطها الأصلي أي المبالغ المسجلة في الحساب 69 مصاريف خارج الاستغلال. [3]

- **حـ/ 880 نتيجة الدورة الإجمالية:** هي مجموع نتيجة الاستغلال والنتيجة خارج الاستغلال إذا كانت هاتان النتيجتان دائنتين معا أو مدينتين معا أو تفاضلهما إذا كانت إحداهما مدينة والأخرى دائنة، وهكذا يتم جعل الحساب 880 نتيجة الدورة الإجمالية مدينا، وذلك بجعل

---

(1) سعدان شبايكي ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني ، مرجع سابق ، ص: 249 .

(2) نفس المرجع السابق ، ص ص: 250 ، 251 .

(3) نفس المرجع السابق، ص: 252 .

الحساب 84 نتيجة خارج الاستغلال دائنا، كما يجعل الحساب 880 نتيجة الدورة الإجمالية دائنا وذلك بجعل الحساب 83 نتيجة الاستغلال مدينا.[1]

◆ **حـ/ 889 الضريبة على الأرباح:** يجعل هذا الحساب مدينا بمبلغ الضريبة على الأرباح ويقابله الحساب 564 ضرائب الاستغلال المستحقة يرحل رصيده المدين (إن وجد) إلى الحساب88.[2]

حساب 88: نتيجة الدورة

هي الفرق بين نتيجة الدورة الإجمالية والضرائب على الأرباح التي تسجل في الحساب889 ضرائب على الأرباح ويجعل الحساب 88 نتيجة الدورة مدينا وذلك بجعل الحساب 889 ضرائب على الأرباح دائنا، كما يجعل الحساب 88 نتيجة الدورة دائنا، وذلك بجعل الحساب 880 نتيجة الدورة الإجمالية مدينا.[3]

يظهر رصيد الحساب 88 بالميزانية الختامية من جانب الأصول في حالة الخسارة وفي جانب الخصوم في حالة الربح وفي بداية الدورة الجديدة في إطار عملية إعادة فتح الحسابات تحول رصيد الحساب 88 إلى الحسابات 18النتيجة قيد التوزيع، بالنسبة للمؤسسات العمومية الاقتصادية وشركات الأموال وإلى الحساب "110 أموال الاستغلال" بالنسبة للمؤسسات الفردية.[4]

---

(1) سعدان شبايكي ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني ، مرجع سابق ، ص: **252** .

(2) محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، مرجع سابق ، ص: **185** .

(3) سعدان شبايكي ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني ، مرجع سابق ، ص: **253** .

(4) محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، مرجع سابق ، ص: **186** .

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للمخطط المحاسبي الجزائري تبين أنه لم يعالج إلا العمليات المحاسبية العامة وأهمل الجانب المتعلق بالمحاسبة التحليلية التي ُر َت لتطور من طرف المؤسسة، كما أنه يعتمد في تطوير النظام المحاسبي على المنظمات والهيئات العمومية التابعة للدولة بإعتبارها المستعملة الأساسية للمعلومة المحاسبية التي أعدت المخطط المحاسبي كأداة لتخطيط وتسيير المؤسسات عن طريق إنشائه على نحو يلبي إحتياجاتهم بتوفيره لمعلومات حول مجاميع الإقتصاد الكلي، ويسمح بتحضير الجداول والقوائم المالية فهو بالتلي يطرح نقائص عديدة خاصة بالمحاسبة التحليلية رغم إعتماد الجرد الدائم في متابعة المخزونات، إضافة إلى أنه لا يقدم إطار مفاهيمي للحسابات وطريقة عرضها والوثائق الشاملة، فهو يتضمن عدة إختلافات مع ماهو وارد في المعايير المحاسبية الدولية خاصة فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي والأساليب المتبعة لمعالجة مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

ومن أجل معالجة نقائص المخطط المحاسبي الوطني وتكييفه مع المحيط الإقتصادي الجديد طرح مشروع إصلاح المخطط كمرحلة جديدة لعملية إصلاح المؤسسات، وهذا ماسنتناوله في الفصل القادم.

الفصل الثالث:

دراسة مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد

مقدمة الفصل

إن التطورات المعاصرة في بيئة الأعمال وزيادة الاتجاه نحو إنشاء شركات المساهمة وتنشيط أسواق المال، أدى إلى زيادة الحاجة إلى معلومات مالية مفيدة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.

فقد اعتمدت الجزائر استراتيجية تهدف إلى تبنى معايير محاسبية دولية نتيجة عدم ملائمة ومسايرة المخطط المحاسبي الجزائري للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناتجة عن تحولات تعيشها الآن، كما أن الإبقاء على المخطط بشكله الحالي في ظل هذه التطورات الجديدة قد يؤدي ويزيد من مشاكل المؤسسات الاقتصادية ويرفع من تكلفة اندماجها في الاقتصاد العالمي.

سنحاول في هذا الفصل تناول جوانب الموضوع عن طريق المباحث التالية:

-المبحث الأول: تقديم المشروع

-المبحث الثاني: سير الحسابات

المبحث الأول: تقديم المشروع

إن الجزائر الآن في تطبيق للمعايير المحاسبية الدولية وإصلاح المخطط المحاسبي الوطني حتى نتمكن من مواكبة العصر وفتح الأبواب لرؤوس الأموال الأجنبية وذلك بتنميطه على أساس يتماشى مع التغيرات الاقتصادية.

وسنحاول في هذا المبحث التحدث بشكل مختصر عن مشروع النظام المحاسبي المالي ومبادئه وقواعـــد التقييم وإدراج الحسابات.

المطلب الأول: لمحة عن المشروع

إن تفتح الاقتصاد الجزائري على العولمة كان فرصة للإصلاح وتبني نظام محاسبي جديد يخلف النظام المحاسبي القديم الذي يمثله المخطط المحاسبي الوطني المعتمد و المطبق منذ 76 إلى يومنا هذا حيث أنه تجاوب بشكل جيد مع الاقتصاد الموجه (المركزي)، ولكن لم يتمكن من الاستجابة فيها بعد لتساؤلات ومتطلبات المهنيين والمستثمرين، حيث أسندت أعمال الإصلاح المحاسبي في بداية الأمر إلى المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري الذي أعد قائمتين للأسئلة حول تقييم المخطط المحاسبي الوطني، بهدف مراجعة هذا المخطط ولكن معظم النتائج التي توصلت إليها هذه اللجنة كانت نتائج تقنية.

وفي مرحلة أخرى تولى المجلس الفرنسي للمحاسبة بعد سنة 2000 عملية الإصلاح والتحديث للنظام المحاسبي الوطني، فبعد دراسة للمخطط المحاسبي الوطني اقترح ثلاث سيناريوهات ممكنة لإجراء عملية الإصلاح ليترك الاختيار بينها للهيئات الجزائرية و تتمثل السيناريوهات في:

السيناريو الأول: تهيئة بسيطة للمخطط المحاسبي الوطني

يثبت التركيبة الحالية للمخطط المحاسبي الوطني ويحدد الإصلاح في الجانب التقني مع الأخذ بالحسبان التغيير في المحيط الاقتصادي للجزائر، ومن محاسنه هو إعادة النظر في التطبيقات المحاسبية والأدوات البيداغوجية لكن في هذه الحالة لم يتم إيجاد حلول للكثير من النقائص، كما أن هذه الوضعية لا تأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبة الدولية ولا تسمح بتحديث النظام المحاسبي الوطني.

السيناريو الثاني: تكييف المخطط المحاسبي الوطني مع النتائج الدولية

يحتفظ بهيكلة المخطط المحاسبي الوطني مع الأخذ بعض النتائج التقنية مع المعايير المحاسبية الدولية، حيث يسمح بعرض وتقديم الحسابات في شكل واضح ومفهوم للمستثمرين الأجانب وتحسين المعلومات التي توفرها المؤسسات، ولكن من سلبياتها هو إمكانية عدم التناسق بين المعالجة الوطنية وبعض التنظيمات.

السيناريو الثالث: إنشاء نظام محاسبي يتوافق مع المعايير المحاسبة الدولية

يعتمد على إنشاء مخطط محاسبي وطني جديد ومتطور على أساس المبادئ، الأسس والقواعد المعتمدة والصادرة عن المعايير المحاسبية الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الوطنية، حيث لابد أن يأخذ المخطط المحاسبي الجديد بعين الاعتبار الأهداف، المعايير المحاسبة الدولية وحاجيات المستثمرين الأجانب، ومن جهة أخرى اعتماد هذا السيناريو يستلزم إعادة النظر في نظام التعليم والتدريس المنتهجين.

حيث وقع اختيار الهيئات الوطنية على السيناريو الثالث المتعلق بالتكيف مع المعايير المحاسبية الدولية، هذا الاختيار ينتج عنه تغييرات كبيرة في النظام المحاسبي الوطني وعليه جاء مشروع المخطط المحاسبي الوطني الجديد ليساير هذه المتغيرات والمستجدات الجديدة. [1]

*إن النظام المحاسبي الجديد يتميز بطروحات تتمثل فيما يلي:

- التقارب في الممارسات المحاسبية المحلية والممارسات العالمية، الأمر الذي يسمح للمحاسبة أن تكون ضمن إطار تصوريا ومبادئ أكثر تلاءما والاقتصاد المعاصر، وكذا التمكن من إصدار معلومة دقيقة تساهم في إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية للمؤسسة.
- ترتبط بوضع المبادئ والقواعد في نصوص أكثر تفسيرا ووضوحا والتي من شأنها توجيه التسجيل المحاسبي للمعلومات، تقييمها وإعداد القوائم المالية وبذلك الحد من أخطار الانحرافات الإدارية وغير الإدارية للقواعد وتشجيع تدقيق وفحص الحسابات.[2]

كما نجد أن مشروع المخطط المحاسبي الجديد عرف الطرق المحاسبية على أنها مبادئ، أسس المصطلحات، قواعد وتطبيقات في المؤسسة لعرض وتحضير القوائم المالية. كما عرف المحاسبة على أنها نظام للمعلومات المالية يتكون من التسجيل، التصنيف، التبويب وتقييم المعطيات على أساس أرقام، وتقدم قوائم مالية صادقة تعبر عن الوضعية الحقيقة للمؤسسة والتي تسمح بإجراء المقارنة الدورية وحدد أيضا أهداف القوائم المالية كما حدد هذا المشروع مختلف مستعملي المعلومة المحاسبية الداخليين والخارجيين منهم:

- المسيرين ومختلف الهياكل الداخلية للمؤسسة.
- أصحاب رؤوس الأموال (الملاك، المساهمين، البنوك ...الخ).

---

[1] سيد علي بساعد ، إسماعيل رزقي ، دراسة نقدية للمخطط المحاسبي الوطني ، مرجع سابق ، ص67 .

[2] حواس صلاح ، التوجيه الجديد نحو المعايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق ، مرجع سابق . ص:198.

- ♦ مختلف الهيئات العمومية (إدارة الضرائب، هيئات الإحصاء ...الخ).
- ♦ المتعاملين الآخرين مع المؤسسة مثل: صندوق الضمان الاجتماعي، العمال، الموردون، الزبائن ...الخ.

التنظيم المحاسبي: [1]

ينص مشروع المخطط المحاسبي على:

- ♦ احترام مبدأ الحيطة والحذر.
- ♦ لابد من إجراء عملية الجرد المادي على الأقل مرة واحدة في السنة.
- ♦ اعتماد مبدأ القيد المزدوج في التسجيلات المحاسبية.
- ♦ تبرير التسجيلات المحاسبية بالوثائق القانونية.
- ♦ كل المؤسسات ملزمة بمسك دفتر يومية عامة، دفتر الجرد كما يسمح للمؤسسات بتقسيم دفتر اليومية العامة ودفتر الأستاذ إلى دفاتر مساعدة.
- ♦ تسجيل اليومية العامة مختلف التدفقات المتعلقة بالأصول، الخصوم، النواتج، الأموال الخاصة والتكاليف وفي حالة استخدام اليوميات المساعدة لابد من إجراء عملية تركيز اليوميات بصفة شهرية.
- ♦ مسك المحاسبة يدويا أو آليا وعند استخدام الإعلام الآلي لابد من الحرص على الشفافية والرقابة على المعلومات المالية والمحاسبية.

* من الإضافات التي أتى بها المشروع النظام المحاسبي الوطني نذكر منها:[2]

- ♦ إنشاء إطار للمحاسبة المالية معتمد في المخطط المحاسبي الوطني الذي يبين:
  - *f* اعتماد فكرة الصورة الصادقة كهدف لتحديد المعلومة المالية.
  - *f* وصف اعتماد المبادئ المحاسبية الأساسية.
  - *f* اعتماد التعاريف لمختلف المصطلحات الأصول، الخصوم، التكاليف والنواتج.
  - *f* إدخال فكرة حسابات التجميع.

*تطوير عرض القوائم المالية بالأخذ بعين الاعتبار:

- ♦ إمكانية عرض حول حسابات النتائج حسب الوظيفة وليس حسب الطبيعة فقط.
- ♦ إلزامية عرض بيانات الدورة السابقة (N-1) على مستوى الميزانية وجدول حسابات النتائج.

---

[1] سيد علي بساعد، إسماعيل رزقي، دراسة نقدية للمخطط المحاسبي الوطني، مرجع سابق، ص70، 71 .

[2] بسعجرمق آدمرص ،:78.

- ♦ اعتماد جدولي تغيرات الأموال الخاصة وجدول تحليل تدفقات الخزينة.
- ♦ اعتماد ملحقات أكثر تعبير عن نشاط المؤسسة.

*تكملة طرق التطوير المحاسبي بما بتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية من خلال:

- ♦ محاسبة المؤونات.
- ♦ إدخال فكرة القيمة الحقيقية.
- ♦ متابعة الأصول الغير مادية.

المطلب الثاني:قواعد التقييم

الفرع الأول: قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات وإدراجها في الحسابات

أولا: المبادئ العامة لإدراج الأصول والخصوم والأعباء والايرادات في الحسابات[1]

1-يدرج عنصر الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات في الحسابات عندما:

- ♦يكون من المحتمل أن تعود أية منفعة اقتصادية مستقبلية ترتبط به إلى الكيان أو يتأتى لها.
- ♦ للعنصر تكلفة أو قيمة يمكن تقييمها بصورة صادقة

2- يتم تقييم المنتجات الناجمة عن مبيعات أو تقديم خدمات وغيرها من الأنشطة العادية بالقيمة الحقيقية للمقابل المستلم أو المطلوب إسلامه في تاريخ إبرام الصفقة.

3-تتمثل المنتجات المتأتية من استعمال أطراف أخرى لأصول الكيان في الآتي:

- ♦ فوائد مدرجة في الحسابات تبعا للزمن المنصرم وللمردود الفعلي للأصل المالي المستعمل
- ♦ إيجارات وأتاوى مدرجة في الحسابات كلما تم إكتسابها تبعا للإتفاقات المبرمة.
- ♦ حصص مدرجة في الحسابات عندما يثبت حق المساهمين في تلك الحصص.

4-يدرج أي عبء مالي في حساب النتيجة بمجرد ما توقف نفقة ما عن إنتاج أي منفعة اقتصادية مستقبلية، أو عندما لا توفر تلك النفقة المنافع الاقتصادية المستقبلية. شروط الإدراج في حسابات الميزانية باعتبارها أصلا ماليا أو عندما تكف عن توفير تلك الشروط.

---

[1] Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, république algérienne démocratique et populaire, ministère des finance, juillet 2006, pp :12,13. ترجمة بتصرف

ثانيا: القواعد العامة للتقييم[1]

1-ترتكز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات، كقاعدة عامة، على إصطلاح التكلفة التاريخية. بيد أنه يعمد حسب بعض الشروط التي يحددها هذا النظام وبالنسبة إلى بعض العناصر يجري التقييم استنادا الى:

- ♦ القيمة الحقيقية أو التكلفة الراهنة
- ♦ قيمة الإنجاز
- ♦ القيمة المحينة أو قيمة المنفعة

2-تتألف التكلفة التاريخية للسلع والممتلكات المقيدة في أصول الميزانية عند إدراجها في الحسابات، عقب خصم الرسوم القابلة للاسترجاع، والتخفيضات التجارية والتنزيلات في السعر وغير ذلك من العناصر المماثلة حسب الآتي:

- ♦ بالنسبة إلى السلع والممتلكات المكتسبة بمقابل مالي،من تكلفة الشراء
- ♦ بالنسبة إلى السلع والممتلكات المستلمة كإسهام عيني، من قيمة الإسهام
- ♦ بالنسبة إلى السلع والممتلكات المكتسبة مجانا، من القيمة الحقيقية في تاريخ دخولها
- ♦ بالنسبة إلى السلع والممتلكات المكتسبة عن طريق التبادل، تسجل الأصول غير المشابهة بالقيمة الحقيقية للأصول المستلمة، وتسجل الأصول المشابهة بالقيمة الحسابية للأصول المقدمة للمبادلة
- ♦ بالنسبة إلى السلع والممتلكات أو الخدمات التي ينتجها الكيان، من تكلفة الإنتاج.

الفرع الثاني: القواعد الخاصة بالتقييم والإدراج في الحسابات

أولا: الاستثمارات المادية وغير المادية[2]

1-الاستثمار المادي هو أصل مادي يحوزه الكيان من أجل الإنتاج، وتقديم الخدمات، والإيجار، والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله ما يعد مدة دوام السنة المالية.

2-الاستثمار غير المادي هو أصل محدد الهوية غير نقدي وغير مادي. وهو أصل يراقبه الكيان ويستعمله في إطار أنشطته العادية. والمقصود منه مثلا هو المحلات التجارية المكتسبة، والعلامات

---

(1) Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, p :14. ترجمة بتصرف

(2) ibid, pp :15-18. ترجمة بتصرف

المميزة، والبرمجيات المعلوماتية أو رخص الاستغلال الأخرى، والمخالصات، ومصاريف تنمية حقل منجمي معد للإستغلال التجاري.

3-تطبق المبادئ الآتية لتجميع الأصول المادية أو الفصل فيما بينها، يمكن أن تعتبر العناصر ذات القيمة الضعيفة كما لو كانت مستهلكة تماما في السنة المالية التي تم إستخدامها فيها، وعليه فإنها لا تدرج في الحسابات على شكل استثمارات.

4- تدرج قطع الغيار ومعدات الصيانة النوعية فى الحسابات على شكل استثمارات مادية إذا كان الكيان يعتزم إستخدامها لأكثر من سنة مالية واحدة.

5- تعالج مكونات أصل كما لو كانت عناصر منفصلة إذا كانت مدة الإنتفاع بها مختلفة، أو كانت توفر منافع إقتصادية حسب وتيرة مختلفة.

6-تعتبر الأصول المرتبطة بالبيئة وبالأمن كما لو كانت استثمارات مادية إذا كانت تسمح للكيان برفع المنافع الإقتصادية المستقبلية لأصول أخرى قياسا إلى ما يمكن أن يكون حصل عليه لو لم تكن قد إكتسبها.

7-الإهتلاك هو استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل مادي أو غير مادي، ويتم حسابه كعبء إلا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل نتجه الكيان لنفسه.

8-إن طريقة إهتلاك أي أصل هي انعكاس تطور استهلاك الكيان للمنافع الإقتصادية التي يدرها ذلك الأصل: الطريقة الخطية، الطريقة المتناقصة أو طريقة وحدات الإنتاج. وتكون الطريقة الخطية هي المعتمدة في حالة لم يمكن تحديد هذا التطور بصورة صادقة.

- ♦ الإهتلاك الخطي يقود إلى عبء ثابت على مدة الأصل النفعية.
- ♦ الطريقة التناقصية تؤدي إلى عبء متناقص على مدة الأصل النفعية.
- ♦ طريقة وحدات الإنتاج يترتب عليها عبء يتركز على استعمال المقرر للأصل أو إنتاجه.
- ♦ الطريقة التدرجية تؤدي إلى عبء يتنامى على مدة الأصل النفعية.

9-يفترض في مدة نفعية أي استثمار غير مادي عدم تجاوزها 20 عاما. وفي حالة حصول إهتلاك على مدة أطول أو عدم حصول إهتلاك بتاتا، فإن معلومات خاصة بذلك تقدم في الملحق بالكشوف المالية.

أ-حالة الخاصة بأصل بيولوجي

يتم تقييم أصل بيولوجي لدى إدراجه في الحسابات للمرة الأولى وفي تاريخ أي إقفال للحسابات بقيمته الحقيقية منقوصا منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع إلا إذا لم يمكن تقدير قيمته الحقيقية بصورة صادقة. وفي مثل هذه الحالة، يتم تقييم هذا الأصل البيولوجي بتكلفته منقوصا منها مجموع الإهتلاكات وخسائر القيمة، والخسارة أو الربح المتأتيان من تنوع القيمة المنقوص منها المصاريف التقديرية في نقاط البيع يثبتان في النتيجة الصافية للسنة المالية التي يحدثان فيها.[1]

ثانيا: الأصول المالية غير الجارية (الاستثمارات المالية) السندات والديون[2]

تكون الأصول المالية المملوكة لأي كيان من الكيانات، من غير القيم العقارية الموظفة والأصول المالية الأخرى المذكورة في شكل أصول مالية جارية، محل إدراج في الحسابات تبعا لنفعيتها وللدواعي التي كانت سائدة عند إقتنائها أو عند تغيير لوجهتها، في إحدى الفئات الآتية:

- ♦ سندات المساهمة والديون المرتبطة التي يعد إمتلاكها الدائم مفيدا لنشاط الكيان
- ♦ السندات المثبتة لنشاط الحافظة المعدة لكي توفر للكيان على أمد طويل بقدر أو بآخر، مردودية مرضية، لكن دونما تدخل في تسيير الكيانات المحتازة لسنداتها
- ♦ السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للكيان الإحتفاظ بها حتى حلول أجل إستحقاقها، أو الإحتفاظ بها
- ♦ القروض والديون التي أصدرها الكيان والتي لا ينوي أو لا يسعه القيام ببيعها في الأمد القصير الديون لدى الزبائن، وغيرها من ديون الإستغلال لأكثر من إثني عشر شهرا أو القروض التي تزيد على إثني عشر شهرا والمقدمة لأطراف أخرى.

1-تدرج الأصول المالية في الحسابات عند دخولها إلى الكيان، حسب تكلفتها التي هي القيمة لمقابل معين، بما في ذلك مصاريف السمسرة، والرسوم غير المستردة، ومصاريف البنك ولكن لا تندرج فيها الحصص والفوائد المتوقع إستلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الشراء.

2-يتم تقييم التوظيفات المالية المحتازة حتى حلول إستحقاقها وكذلك القروض والديون التي يصدرها الكيان ولا تكون محتازة لأغراض معاملة تجارية بالتكلفة المهتلكة. وتخضع كذلك عند

---

[1] Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, p :18. ترجمة بتصرف

[2] ibid, pp:19-21. ترجمة بتصرف

إقفال كل سنة مالية لإختيار تناقص في القيمة قصد إثبات أي خسارة محتملة في القيمة، وهذا طبقا للقواعد العامة لتقييم الأصول المالية.

3-تدرج القيم الفائضة أو الناقصة التي تبرز عند القيام ببيع استثمارات مالية في الحسابات في تاريخ البيع كإيرادات أو كأعباء عملياتية.

ثالثا: المخزونات والمستحقات[1]

المخزونات أصول يمتلكها الكيان وتكون معدة للبيع في إطار الإستغلال الجاري أو هي مواد أولية أو توريدات تستهلك خلال عملية الإنتاج أو تقديم خدمات.

يتم تصنيف أصل في شكل مخزونات (أصول جارية) أو في شكل استثمارات (أصول غير جارية) لا على أساس نوع الأصل بل تبعا لوجهته أو إستعماله في إطار نشاط الكيان.

1-يتم تقييم السلع المتماثلة (المثلية) عند خروجها من المخزن أو عند الجرد إما باعتبار السلعة الأولى في الدخول هي الأولى في الخروج (PEPS OU FIFO) وإما بمتوسط تكلفة شرائها أو إنتاجها.

والطريقة المستعملة لتقييم المخزونات أو متابعتها مبينة في الملحق.

أ-احالة الخاصة بالمنتجات الزراعية

يتم تقييم المنتجات الزراعية عند إدراجها الأصلي في الحسابات، ولدى كل تاريخ إقفال بقيمتها الحقيقية منقوصة منها التكاليف المقدرة في نقطة البيع.

تثبت أي خسارة أو ربح متأتيين في تغير القيمة الحقيقية منقوصا منها التكاليف التقديرية لنقاط البيع في النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصل فيها.[2]

رابعا: القروض والخصوم المالية الأخرى[3]

يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى في الأصل حسب تكلفتها التي هي القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها.

---

[1] Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, pp:21,22.

ترجمة بتصرف

[2] ibid, p :22. ترجمة بتصرف

[3] ibid, p:23. ترجمة بتصرف

خامسا: تقييم الأعباء والمنتجات المالية[1]

تؤخذ الأعباء والمنتجات المالية في الحسبان تبعا لانقضاء الزمن وتلحق بالسنة المالية التي ترتبت الفوائد خلالها والعمليات التي تم الحصول من أجلها على تأجيل الدفع أو منح هذا التأجيل بشروط فتدرج في الحسابات بقيمتها الحقيقية بعد طرح الحاصل المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل وحينئذ فإن الفارق بين القيمة الاسمية للمقابل والقيمة الحقيقية للعملية التي تناسب التكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح يدرج في الحسابات كأعباء مالية في حسابات المشتري، وكإيرادات مالية في حسابات البائع.

الفرع الثالث: الكيفيات الخاصة للتقييم والإدراج في الحسابات[2]

أولا: العمليات المنجزة بصورة مشتركة أو لحساب أطراف أخرى

1: شركات المساهمة

عندما تكون حسابات العمليات المنجزة بصورة مشتركة ممسوكة من مسير هو وحده المعروف قانونيا من الأطراف الأخرى، تكون أعباء ومنتجات العمليات المنجزة بصورة مشتركة مشمولة في أعباء ومنتجات هذا المسير وكل واحد من المشاركين المشتركين الآخرين يقتصر على تسجيل قسط النتيجة التي تعود إليه في شكل إيرادات أو أعباء.

عندما تقتضي العمليات المنجزة بصورة مشتركة المراقبة المشتركة والملكية المشتركة لأصل واحد أو أصول عديدة، فإن كل واحد من المشاركين المشتركين يدرج في الحسابات قسطا من الأصول والخصوم زيادة على حصته من الإيرادات والأعباء.

عندما تنجز العمليات بصورة مشتركة في إطار كيان منفصل يحوز فيه كل من المشاركين مساهمة، فإن المشاركين يدرج كل واحد منهم في الحسابات، القسط الذي يعود إليه في الأصول والخصوم والنتيجة والأعباء والإيرادات والتدفقات المالية في الكيان المشترك.

2: العمليات المنجزة لحساب أطراف أخرى:

تدرج العمليات التي يعالجها الكيان لحساب أطراف أخرى بصفة وكيل، في حساب الأطراف الأخرى. ولا يسجل الوكيل في حساب النتيجة سوى الأجر الذي يتلقاه بمقتضى توكيله

---

[1] Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, p:24.
ترجمة بتصرف

[2] معلومات مستخرجة من الموقع : http://etudiantdz.com/vb/showthread.php?t=1228 تاريخ التحميل: 2008/05/06 (11:50) بتصرف

تدرج العمليات التي يعالجها الكيان لحساب الغير باسم الكيان حسب نوعه في أعباء الكيان وايراداته.

ثانيا: الحسابات المجمعة

ترمي الحسابات المجمعة إلى تقديم الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة الخاصة لمجموعة كيانات، يكون إعداد ونشر البيانات المجمدة على عاتق أجهزة إدارة الكيان السائدة على المجموع المجمع التي تعرف بالكيان المجمع (أو الشركة الأم). أو على عاتق الهيئة التي تتولى قيادتها ومراقبتها.

ثالثا: العقود طويلة الأمد

1-يتضمن عقد من العقود طويلة الأمد إنجاز ملكية، سلعة، خدمة، مجموعة ممتلكات أو خدمات تقع تواريخ إنطلاقها والإنتهاء منها في سنوات مالية مختلفة. ويمكن أن يتعلق الأمر بما يلي:

- ♦ عقود بناء.
- ♦ عقود إصلاح الأصول.
- ♦ عقود تقديم خدمات.

2-تدرج الأعباء والإيرادات التي تخص عملية تمت في إطار عقد طويل الأمد، في الحسابات حسب وتيرة تقدم العملية بحيث تتأتى نتيجة قابلة للمقارنة كلما تم إنجاز العملية (إدراج في الحسابات حسب طريقة التقدم).

رابعا: الضرائب المؤجلة

الضرائب المؤجلة هي طريقة محاسبية تتمثل في إدراج عبء الضريبة كأعباء في النتيجة المرجوة لعمليات السنة المالية وحدها وهي ناتجة عن:

- ♦ فارق زمني بين الإثبات المحاسبي لإيراد ما أو عبء ما واحتسابه في النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة في مستقبل منظور.
- ♦ عجز جبائي أو قروض ضريبة قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى أرباح جبائية أو ضرائب. مستقبلية محتملة في مستقبل منظور.
- ♦ تعديلات، وعمليات حذف، ومعالجات معادة تمت في إطار إعداد قوائم مالية مجمدة.

خامسا: عقد إيجار التمويل

عقد الإيجار هو عبارة عن إتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة، عن حق إستعمال أصل مقابل دفعة واحدة أو دفوعات عديدة، وإيجار التمويل هو عقد إيجار تترتب عليه عملية تحويل كامل مخاطر ومنافع ذات صلة بملكية الأصل إلى مستأجر، مقرون بتحويل الملكية عند إنتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها.

وأمثلة الأوضاع التي تؤدي عادة إلى تصنيف عقد إيجار بمثابة عقد إيجار تمويل هي الآتية:

- ملكية الأصل محولة (منقولة) إلى المستأجر بعد إنقضاء مدة الإيجار.
- عقد الإيجار يمنح المستأجر حق خيار إقتناء الأصل بسعر يقل بصورة كافية عن قيمته الحقيقية في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة حق الخيار، حتى يكون هناك استيقان معقول باستعمال هذا الحق في التاريخ الذي يمكن فيه تحقيق هذا الخيار.
- مدة الإيجار تغطي الجزء الأكبر من مدة الحياة الإقتصادية للأصل ذاته ما لم يكن هناك نقل لملكية هذا الأصل.
- قيمة المدفوعات الدنيا المحينة في بداية العقد بمقتضى هذا الإيجار ترتفع إلى ما لا يقل عن شبه كامل القيمة الحقيقية للأصل المستأجر.
- الأصول المستأجرة ذات طبيعة خاصة لا يستعملها إلا المستأجر دون أن يدخل عليها تعديلات كبيرة.

1-كل أصل يكون محل عقد إيجار تمويل يدرج في الحسابات في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ مع احترام مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني.

أ-عند المستأجر: يدرج الأصل المستأجر في حسابات أصول الميزانية بقيمته الحقيقية أو بالقيمة المحينة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الإيجار إذا كانت هذه القيمة الأخيرة أقل ثمنا.

ب-عند المؤجر غير الصانع: أو غير الموزع للملك المؤجر، فإن الدين الدائن المتألف من الاستثمار الصافي المناسب للملك المستأجر يسجل في الأصل.

ج-عند المؤجر الصانع: أو الموزع للملك المستأجر، يدرج الدين الدائن ضمن الحسابات بالمبلغ الذي يساوي القيمة الحقيقية للملك طبقا للمبادئ التي يعتمدها الكيان بالنسبة لمبيعاته النافذة

2-يكون الأصل المستأجر موضع إهتلاك في حسابات المستأجر حسب القواعد العامة التي تخص الاستثمارات، وإذا لم يكن هناك استيقان معقول بأن يعدو المستأجر مالكا للأصل عند انتهاء أمد الاستئجار، فإن الأصل يجب أن يهتلك كليا.

3-يدرج عقد البيع المقترن بعقد إيجار تمويل في الحسابات كما لو كان الأمر لا يعني إلا معاملة تجارية واحدة. وكل فائض كمنتجات البيع قياسا إلى القيمة المحاسبية لدى المستأجر لا يسجل كايرادات في تاريخ إبرام العقدين بل يوزع على مدى مدة عقد الإيجار.

المبحث الثاني: سير الحسابات

تشكل خلاصة مخطط حسابات الإطار المحاسبي الواجب تطبيقه على جميع الكيانات أيا كان نشاطها وحجمها إلا إذا كانت هناك ترتيبات خاصة تعنيها. وداخل هذا الإطار يمكن للكيانات أن تفتح جميع التقسيمات الضرورية التي تستجيب لاحتياجاتها. وتقترح كذلك مدونة حسابات ذات ثلاثة أرقام أو أكثر. سنستعرض في هذا المبحث كيفية سير حسابات الميزانية وحسابات التسيير.

المطلب الأول:سير حسابات الميزانية

تعد كل وحدة مخطط حسابات واحد على الأقل ملائما لهيكلها ولنشاطها واحتياجاتها إلى الإعلام الخاص بالتسيير. والحساب هو أصغر كيان معتمد لترتيب الحركات المحاسبية وتسجيلها .والحسابات تجمع في فئات متجانسة تدعى طبقة. وتوجد فئتان من طبقة الحسابات:

-طبقات حسابات الوضعية

-طبقات حسابات التسيير

وكل طبقة تقسم إلى حسابات تحدد هويتها بأعداد ذات رقمين أو أكثر في إطار تقنين عشري.

الصنف الأول: حسابات رؤوس الأموال

أولا: حساب 10: رأسمال والإحتياطات ومثيلاتها

هذا الحساب ينقسم إلى حسابات فرعية، هذه الحسابات تقسم حسب النشاط القانوني للمؤسسة .

حـــ/ 101 : الرأسمال المساهم به (الرأسمال الاجتماعي، مخصصات، أموال الاستغلال).

حـــ/ 103 : علاوات متعلقة بالرأسمال الاجتماعي .

~~حـــ/ 104 : فارق التقييم .~~

حـــ/ 105 : فارق إعادة التقييم .

حـــ/ 106 : احتياطات (قانونية، القانون الأساسي، العادية) .

حـــ/ 107 : فارق التعادل .

حـــ/ 108 : حساب المستغل .

حـــ/ 109 : رأسمال المكتتب غير المطلوب .

1- الحسابات المستخدمة من طرف المستغل الفردي:[1]

أ-**الحساب 101**: أموال الاستغلال يسجل في جانب الدائن :

- ♦ قيمة مساهمات أصحاب المؤسسة في بداية أو خلال النشاط .
- ♦ في ختام الدورة، احتمال أن يكون رصيد دائن لحساب 108 حساب المستغل.
- ♦ أرباح الدورة السابقة (بجعل حساب 12 نتيجة الدورة مدينا).

ويسجل في جانب المدين:

- ♦ خسارة الدورة السابقة (بجعل حساب 12 دائنا).
- ♦ في ختام الدورة رصيد حساب 108 عندما يكون مدينا.

العمليات التي تمت خلال الدورة من الوحدة و المستغل (تسديد العمال، تسديد لحساب ....)

كذلك حالة المستحقات " كمبيالة، سند "

إن المكافأة العادية للمستغل مرتبطة بعمله كلها تسجل في الحساب المعروف " حساب المستغل " في ختام الدورة.

و عند إنشاء القوائم المالية، رصيد هذا الحساب يرصد في حساب أموال الاستغلال.

2-حسابات تستخدمها الشركات: [2]

في الشركات الخاصة الرأسمال الصادر يتمثل في القيمة الاسمية للأسهم " شركات الأموال " أو الحصص الاجتماعية " شركات الأشخاص "، أما في الشركات العمومية، الرأسمال يمثل القيمة المقابلة المساهمات العينية أو النقدية المقدمة من طرف الدولة أو الجماعات المحلية و يكون هذه المساهمات غير قابلة للتعويض.

---

[1] Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem,p :75. ترجمة بتصرف

[2] ibid, pp :75,76 ترجمة بتصرف

الحساب الفرعي " الرأسمال الاجتماعي " يسجل في جانبه الدائن مبلغ الرأسمال الذي يظهر في عقد الشركة، و هو يبين تطور هذا المبلغ خلال حياة الشركة بمقتضى قرارات الهيئات الخبيرة.

-يكون دائنا عند الزيادة في الرأسمال:

♦ بمبلغ المساهمات النقدية أو العينية مقدمة من طرف الشركاء عن طريق تخفيض العلاوات المتعلقة بالرأسمال الاجتماعي، و التي تسجل في الجانب الدائن لحساب فرعي آخر (علاوات متعلقة بالرأسمال الاجتماعي)، علاوات الإصدار، علاوة الاندماج، تحويل سندات إلى أسهم.

♦ بمبلغ الاحتياطات المدمجة في رأسمال وفق قرار يتخذه المساهمون أو الشركاء.

ويكون مدينا عند تخفيض الرأسمال مهما كان سبب ذلك التخفيض (بامتصاص الخسارة، تعويضات للشركاء...).

في حالة استدعاء جزئي للرأسمال الاجتماعي الحصة غير مستدعاة تسجل في الجانب الدائن لحساب الرأسمال المساهم به بجعل حساب الرأسمال غير المطلوب (حساب 109) مدينا.

ب-الحساب 109 (رأسمال المسجل وغير المطلوب) يكون دائن بجعل حساب 456 شركاء وعمليات على رأسمال مدينا في حالة طلب رأسمال.

♦ الرصيد المدين لحساب رأس المال مكتتب غير مطلوب يمثل حقوق الشركة على الشركاء.

♦ الاحتياطات تدرج في الجانب الدائن لحساب 106 وهي ناتجة عن أرباح مخصصة من طرف مؤسسة بموجب قرار الهيئات المؤهلة.

جـ-حساب 106:يكون دائن عند ضم (رأس المال، عند توزيع على الشركاء، إقتطاعات من أجل امتصاص خسائر...).

د-حساب 107 فرق التعادل: يسجل الفرق المسجل على القيمة الكلية للأسهم المسجلة بقيمتها السوقية والتي تكون اكبر من قيمة الشراء.

ه-حساب 109 رأس مال مكتتب غير: مطلوب يكون مدين بدائنية حساب 101 في حالة الاكتتاب، يجعل دائنا في كل مرة يستدعي فيها رأس المال مع جعل حساب 456 " شركاء وعمليات على رأس المال " مدينا.

3-حسابات مستعملة في الكيانات الأخرى غير الشركات والمستغل الفردي[1]

أ-حساب 101: يسجل مخصصات الدولة، الجماعات المحلية، العمومية و هيئات الأخرى المتشابهة.

4-حسابات مستعملة من طرف جميع المؤسسات: [2]

أ-حساب 104: يسجل رصيد الأرباح والخسائر الغير مسجلة في النتيجة والناتجة عن طريق التقييم بالقيمة الحقيقية لبعض عناصر الميزانية طبقا للنظام المعمول به.

ب-حساب 105: يسجل القيمة الزائدة لإعادة التقييم المثبتة على الاستثمارات التي كانت محل إعادة التقييم وفقا للشروط والقوانين المعمول به.

ثانيا : حساب 11: ترحيل من جديد[3]

الجزء الخاص بالنتيجة (ربح أو خسارة) التي لم تكن محل تخصيص من طرف الجمعية العامة والتي يتقرر تخصيصها لاحقا تسجل في حساب 11، يكون دائن في حالة النتيجة ربح كما يكون مدينا في حالة نتيجة خسارة.

ثالثا: حساب 12: نتيجة الدورة [4]

حساب 12 يسجل أرصدة حسابات التكاليف وإيرادات الدورة، رصيد حساب 12 يمثل ربح في حالة قيمة الإيرادات أكبر من قيمة التكاليف، أو خسارة في حالة العكس (رصيد مدين).

في الشركات حساب 12 يرصد وفقا قرار قانوني لتخصيص النتيجة المتخذ من طرف الأعضاء المختصة.

في المؤسسات الفردية حساب 12 يحول إلى حساب رأس المال فردي حساب 10 في اليوم الأول لبداية الدورة الموالية ن+1.

---

[1] Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, p :76

بتصرف ترجمة

[2] ibid, pp:76,77. ترجمة بتصرف

[3] معلومات مستخرجة من الموقع : http://etudiantdz.com/vb/showthread.php?t=1228 تاريخ التحميل: 2008/05/06 11:50, بتصرف

[4] Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, p :77

ترجمة بتصرف

رابعا: حساب 13: إيرادات وتكاليف مؤجلة خارج دورة التشغيل[1]

يسجل في الجانب الدائن لهذا الحساب:

ح/131: إعانات التجهيز. ح/132: إعانات الاستثمارات الأخرى. ح/133: ضرائب الأصول الأخرى. ح/134: ضرائب الخصوم الأخرى. ح/138: تكاليف و إيرادات مؤجلة أخرى.

1-إعانات التجهيز – إعانات الاستثمارات الأخرى:

إعانات التجهيز هي إعانات لفائدة المؤسسة لخلق أو حيازة سلعة محددة، هذه الحسابات تكون دائنة بقيمة الإعانة مع جعل الحسابات التالية مدينة:

- صنف 2: عندما تتعلق الإعانة بالتحويل المجاني لاستثمارات المؤسسة.
- صنف 4: حساب الأطراف الأخرى(التمويل المنتظر) عندما تكون الإعانة مالية .

الإعانات المالية تسجل كإيرادات في حساب فرعي لحساب 75 "إيرادات أخرى" بنفس طريقة الخاصة .

2-ضرائب الأصول المؤجلة – ضرائب الخصوم المؤجلة:

حسابات ضرائب مؤجلة مخصصة لاستقبال قيمة الضرائب المؤجلة، تسجل الاخضاعات الضريبية المؤجلة المتعلقة بالخصوم والأصول والتي تحسب في نهاية كل سنة على أساس النظام الجبائي المعمول به وقت إقفال الدورة وهو ناتج عن:

- الفرق الزمني المؤقت بين تسجيل الإيرادات أو التكلفة في المحاسبة ومن جهة أخرى مع حساب الوعاء الضريبي.
- العجز الضريبي أو الدين الضريبي المؤجل.
- عند استبعاد أو إعادة المعالجة التي تقوم بها المؤسسة أثناء إعداد القوائم المالية المجمعة.

أ-حساب 133 ضرائب الأصول المؤجلة: يكون مدين بجعل حساب 692 " ضرائب مفروضة مؤجلة كأصول " دائنا بقيمة ضرائب مستحقة على النتيجة الممكن تحصيلها أثناء الدورات المقبلة.

ب-حساب 134 ضرائب الخصوم الأخرى: يكون مدين بجعل حساب 693 أو أحد حسابات رأس المال الخاص دائنا وفقا للحالة بقيمة الضرائب القابلة للتسديد في السنوات

---

[1] Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, pp :77,78.

القادمة. ضرائب الأصول و الخصوم المؤجلة يتم إعادة تقييمها في نهاية كل سنة مع نفس الحسابات.

خامسا: حساب 15: مؤونات التكاليف[1]

يسجل في الجانب الدائن لهذا الحساب:

- ♦ مؤونات التكاليف.
- ♦ مؤونات المنح والالتزامات التي تسددها المؤسسة للمتقاعدين.

أثناء تشكيل مؤونة التكاليف فإن حساب المؤونات يكون مدين مع جعل أحد حسابات مخصصات الاستغلال أو مخصصات مالية دائنة .

عند تحمل التكلفة، فإن المؤونة المشكلة سابقا المسددة فعلا " تكاليف حسب طبيعتها " وإذا كان هناك فرق يلغي هذا الفرق مع جعل حساب 78 دائنا.

حساب المؤونة يعاد النظر فيها مهما كانت الظروف في نهاية كل دورة مع جعل حسابات مخصصات مدينا عند زيادة المؤونة، و عندما تنخفض قيمة المؤونة أو تلغى يجعل حساب 78 دائنا.

1-حساب 153 مؤونات المنح والالتزامات المتشابهة: يسجل جميع التزامات المؤسسة المتعلقة بالمنح و التعويضات الخاصة بالتقاعد أو أي رفع في الأجور مستقبلا.

2-حساب 156 مؤونة تجديد الاستثمارات: تخص هذه المؤونة تكاليف تقديرية خاصة بتجديد الاستثمارات التي تكون محل امتياز.

سادسا: حساب 16: قروض و ديون متشابهة [2]

يسجل هذا الحساب في الخصوم الميزانية على شكل خصوم مالية بالقيمة الحقيقية مقابل حساب 21 استثمارات مادية و عند التسديد الأقساط الدين يسجل حساب 16 في الطرف المدين مع حسابات الخزينة بقيمة القسط الأصلي.

سابعا: حساب 17: ديون مرتبطة بالمساهمات [3]

ينقسم هذا الحساب إلى ما يلي:

- ♦ الديون المرتبطة بمساهمات المجمع (فروع ومؤسسات شريكة) .

---

[1] معلومات مستخرجة من الموقع : http://etudiantdz.com/vb/showthread.php?t=1228 تاريخ التحميل: 2008/05/06 (11:50) بتصرف.

[2] Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, pp :79,80,81. ترجمة بتصرف.

[3] ibid, p:81. ترجمة بتصرف.

♦ ديون مرتبطة بمساهمات خارج المجمع.

ثامنا: حساب 18: حسابات ارتباط المؤسسة و الشركات المساهمة [1]

يوضع الحساب **18** تحت تصرف الكيانات لكي تستقبل خلال السنة المالية، العمليات التي تمت بين المؤسسات ومع الشركات المساهمة. ويصفى وجوبا عند إقفال السنة المالية.

يستخدم الحساب" **188** حسابات الإرتباط بين شركات مساهمة" من أجل العمليات المنجزة بواسطة شركات مساهمة أو المماثلة لها (تجمعات، مقاولات ...) ويتم تجميع حسابات شركة المساهمة في المحاسبة التي يمسكها المسير المسؤول عن تسيير العمليات في هذا الحساب.

الصنف الثاني: حسابات الاستثمارات

أولا: حساب 20: استثمارات معنوية[2]

الحساب الفرعي 203 " مصاريف التطوير الثابتة " يسجل في جانبه المدين مصاريف التطوير المسجلة في الأصول وفق الشروط المثبتة من طرف المرسوم.

هذا التسجيل في الأصول يتم بالمقابلة مع حساب72 "الإنتاج المثبت للأصول غير المادية" (بعد تسجيل التكاليف المرافقة لهذه الأصول في حسابات الأعباء حسب الطبيعة لنفس الفترة).

المصاريف المتعلقة بعنصر معنوي والذي تم تسجيله محاسبيا في أعباء المؤسسة في قوائمها المالية السنوية السابقة (أو تقاريرها المالية السابقة) لا يمكن أن تدمج في تكلفة الاستثمارات المعنوية في تاريخ لاحق.

1-استثمارات معنوية أخرى .

أ-الحساب 204: " برامج معلوماتية و مثيلاتها " تكون مدينة:

♦ بتكلفة حيازة التراخيص الخاصة باستخدام البرامج المعلوماتية بالمقابلة مع حسابات الأطراف الأخرى أو الحسابات المالية.

♦ أو بتكلفة إنتاج البرامج المعلوماتية المنشأة بالمقابلة مع إنتاج مثبت لأصول غير مادية (حساب فرعي لحساب72) بعد تسجيل الأعباء المتعلقة بها في الحسابات (المصاريف حسب الطبيعة).

---

[1] Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, p:81. ترجمة بتصرف

[2] ibid, pp: 81,82. ترجمة بتصرف

- ♦ عناصر الأصول المعنوية الأخرى الغير الجارية تسجل مباشرة في الحسابات الفرعية للحساب الرئيسي 20 بالمقابلة مع حسابات الأطراف الأخرى أو الحسابات المالية.
- ♦ حساب 205: امتيازات وحقوق متشابهة، براءات، تراخيص، علامات.
- ♦ حساب 208: استثمارات معنوية أخرى.

ب–حساب 205: يسجل الامتيازات أو التراخيص المكتسبة بهدف التصرف في حق خلال مدة العقد:

- ♦ امتياز استخدام العلامات، تراخيص الاستغلال، الطرائق على سبيل المثال.
- ♦ تراخيص استغلال البرامج المعلوماتية ومثيلاتها تسجل في حساب خاص (حـ/204).

2–خروج استثمار معنوي:

الأرباح أو الخسائر التي نتجت من وضع الاستثمار المعنوي خارج الخدمة، تحدد بالفرق بين النواتج الصافية المقدرة للخروج والقيمة المحاسبة للأصل، و تسجل محاسبيا في النواتج أو الأعباء في الحسابات 65 (نواقص القيمة عن مخزونات أصول مالية مثبتة) أو 75(فوائض القيمة عن مخزونات أصول مالية مثبتة).

أ–فرق الحيازة:

حساب 207 يسجل انحرافات الحيازة الموجبة أو السالبة الناتجة عن تجمع المؤسسات في إطار الحيازة أو الاندماج أو التجميع (التوحيد)، هذا الحساب يمكن أن يكون مدينا أو دائنا ويجب أن يظهر مهما كان رصيده في الميزانية وفي الأصول غير الجارية.

فرق الحيازة هو أصل غير معرف وبالتالي يجب أن يكون متمايزا عن الاستثمارات المعنوية والتي هي أصل من أصول معرفة.

خسارة القيمة المسجلة تبعا لتجربة التخفيض على انحراف الحيازة لا يمكن أن تكون موضوع استعادة لاحقة على عكس خسارة القيمة المسجلة على الأصول الأخرى.

ثانيا: حساب 21: استثمارات مادية[1]

يكون حسابات الاستثمارات المادية مدينة بتاريخ دخول الأصول تحت رقابة الوحدة (المؤسسة):

- ♦ بقيمة المساهمة .
- ♦ بتكلفة الحيازة.

---

[1] Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, pp :81,82.

ترجمة بتصرف

♦ بتكلفة الإنتاج.

يكون دائن حسب الحالة بـــ:

♦ حساب " رأس المال " (الحساب الفرعي (حـــ/10) أو حساب (شركاء – عمليات علـــى رأس المال (حساب فرعي (حـــ/45 (المجمع والشركاء).

♦ حـــ/40 " موردون " أو الحسابات المعنية الأخرى.

♦ حـــ/ 73" إنتاج عقاري "

الأرباح أو الخسائر الناتجة عن وضع الاستعمار المادي خارج الخدمة، تسجل بنفس الطريقـــة الـــتي يسجل بها خروج الاستثمار المعنوي.

حالة خاصة: استثمارات الإيجار التمويلي (القرض الإيجاري)[1]

إستثمارات الإيجار التمويلي هي ليست من أملاك المؤسسة قانونيا ولكن تستجيب لتعريف الأصل الظاهر في الاستثمارات المادية في أصول المستأجر وفي الحقوق في أصول المؤجر.

1-التسجيل المحاسبي عند المستأجر:

السلعة في الإيجار التمويلي تظهر في أصول المستأجر بالمبلغ الأصغر من القيمة العادلـــة للـــسلعة المستأجرة والقيمة المالية للدفعات الصغرى المقدرة في العقد (هذه الدفعات الصغيرة محتوية القيمة الحالية لإعادة الشراء في نهاية الإيجار) إن وجد عند إتمام العقد.

السلعة تسجل:

♦ في الجانب المدين لحساب الاستثمار.

♦ وفي الجانب الدائن يسجل في حساب ديون على عقد الإيجار التمويلي.

عند دفع الفوائد المقدرة في العقد، مبلغ العائد يسجل في الجانب الدائن لحساب الخزينة

♦ مع جعل في الجانب المدين حساب الديون على عقد الإيجار التمويلي (حـــ/ 167) لجـــزء التسديد في الأصول من جهة.

♦ مع جعل في الجانب المدين حساب مصاريف مالية من أجل جزء الفوائد من جهة أخرى.

ما عدا ذلك السلعة تعالج بعد تسجيلها المحاسبي الأولى كالاستثمارات أخـــرى في المؤســـسة، إهتلاك على مدة الاستخدام، و من المحتمل حساب خسارة القيمة.

---

[1] Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, pp:83,84.

الإيجار التمويلي، إقامة حيازة الشراء

في نهاية العقد:

- ♦ إذا قرر المستأجر الاحتفاظ بالسلعة، وهنا يجب عليه دفع الاستحقاق أخير يوافق إقامة خيار الشراء، مبلغ هذا الاستحقاق الأخير يجب أن يوافق رصيد حساب الديون على عقد الإيجار ودفع هذا الاستحقاق سيرصد حساب الديون.
- ♦ وإذا لم يقم المستأجر بخيار الشراء تعود السلعة إلى المؤجر وتخرج من أصول المستأجر، هذا الخروج بقيمة معدومة لا يجب أن يجر فائض أو عجز قيمة بالنسبة للمستأجر، إذ مدة اهتلاك السلعة كانت مطابقة لمدة الإيجار، في هذه الحالة حساب الديون (167) الموافق يرصد مع جعل في الجانب الدائن حـ/78(الإسترجاعات عن خسائر القيمة والتموينات).

2-التسجيل المحاسبي عند المؤجر:

يظهر مبلغ السلعة الموضوع تحت الإيجار التمويلي عند المؤجر في الأصول، بالضبط في حساب الحقوق (استثمارات مالية الأكثر من سنة) في حـ/ 274 (قروض وحقوق على عقود الإيجار التمويلي) وليس في حساب الاستثمارات المادية، حتى وإن احتفظ المؤجر بملكية السلعة بصفة قانونية مبلغ الحق مساوي لمبلغ الاستثمار المشار إليه في عقد الإيجار، هذا المبلغ موافق في الواقع للقيمة العادلة للسلعة المعطاة في الإيجار التمويلي في حالة عقد الإيجار التمويلي.

في حالة عقد الإيجار التمويلي الذي يبرمه المؤجر غير المنتج وغير الموزع يكون هذا المبلغ مضاف إليه المصاريف المباشرة المتعلقة بالمفاوضات أثناء إعداد العقد.

العائد المالي يسجل كإيراد أثناء تسديد المستحقات من طرف المشترى على أساس مبلغ محسوب بمعادلة تبين معدل المردودية الإجمالية للعقد (معدل الفائدة الإجمالي) حيث تسديد لقسط من الأقساط يجب أن يسجل محاسبا عند المؤجر:

- ♦ في الطرف الدائن حـ/ 763 (عائدات الديون الدائنة).
- ♦ في الطرف الدائن حـ/ 274 (القروض والديون الدائنة عن عقود إيجار – تمويل) عن طريق الحسم من حساب أموال الخزينة.

ثالثا: حساب 22: استثمارات محل الامتياز[1]

حق الامتياز العام يعرف كعقد تنازل عن طريق الامتياز بين شخص عمومي (المتنازل) وبين شخص طبيعي أو معنوي (المتنازل به) في مدة محددة عادة تكون طويلة مقابل استلام الشخص المتنازل مستحقاته مقابل هذه العملية.

القواعد المحاسبة تنظم هذه العمليات حيث يتم تسجيلها محاسبيا عند الشخص المستفيد. الاستثمارات المادية والمعنوية محل الامتياز تسجل في حساب (22) ويقسم الحساب بنفس النسق مثل حسابات 20 و21.

القيمة المقابلة للأصول المتحصل عليها مجانا في إطار الامتياز تسجل في الطرف الدائن لحساب (حـــ/ 229) " حقوق المتنازل " وتظهر في طرف الخصوم " خصوم غير جارية "

حساب 229 يكون مدين مع حساب 282 (اهتلاكات الاستثمارات المسجلة في إطار الامتياز) بمبالغ الأقساط السنوية، في نهاية الامتياز حساب 229 يكون مساويا للقيمة المحاسبة الصافية للاستثمارات في الإطار استثمارات محل الامتياز، ويرصد عند إرجاع الأصل إلى المتنازل مع حسابات الاهتلاكات.

رابعا: حساب 23: استثمارات قيد التنفيذ[2]

يسجل هذا الحساب الاستثمارات التي لم تنتهي الأشغال بها في نهايـــة الـــسنة وتحتـــوي هـــذه الاستثمارات على:

- ♦ الاستثمارات التي أشغالها سلمت إلى أطراف خارجية للمؤسسة.
- ♦ الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة ذاتها.

1-الاستثمارات المسلمة لأطراف خارجية: تسجل من حـــ/ 23 إلى أحد حسابات الصنف4.

2-الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة: تسجل من حـــ/ 23 إلى حـــ/ 72

في نهاية السنة بعد تسجيل المصاريف التي تحملتها المؤسسة في إنجاز هذه الاستثمارات في حسابات التكاليف (صنف6) حسب طبيعتها.

---

[1] معلومات مستخرجة من الموقع : http://etudiantdz.com/vb/showthread.php?t=1228 تاريخ التحميل: 2008/05/06 (11:50) ترجمة بتصرف.

[2] نفس الموقع.

3- في حالة تقديم تسبيقات على طلبيات الموردين الذين توكل لهم مهمة إنجاز هذه الاستثمارات حيث يتم تسجيل هذه التسبيقات في الجانب المدين لحساب 23 مع جعل حـ/40 موردون دائنا.

خامسا: حساب 26: مساهمات مرتبطة بالمساهمات[1]

هذا الحساب يستقبل في جانب المدين تكلفة حيازة الأسهم المشاركة والحقوق المرتبطة بهذه الأسهم.

- ♦ في حالة الأسهم التي قيمتها الاسمية تحرر جزئيا فإن القيمة الكلية تسجل في الجانب المدين لحساب 26 بجعل حساب الأطراف الأخرى أو حسابات المالية دائنة.
- ♦ في حالة تنازل عن الأوراق المالية فإن فائض أو ناقص قيمة يسجل كإيراد أو تكلفة لحساب 75 أو 65.

سادسا: حساب 27: استثمارات مالية أخرى[2]

ينقسم هذا الحساب إلى الحسابات الفرعية التالية:

- ♦ حـ/ 271 الأوراق المالية باستثناء سندات المساهمة.
- ♦ حـ/ 272 السندات التي تمثل حق الدين الدائن
- ♦ حـ/ 273 السندات المثبتة التابعة لنشاط محافظة
- ♦ حـ/ 274 القروض والديون الدائنة المترتبة على عقد إيجار – التمويل
- ♦ حـ/ 275 الودائع والكفالات المدفوعة
- ♦ حـ/ 276 الديون الدائنة الأخرى المثبتة
- ♦ حـ/ 279 ما بقي من عمليات الدفع الواجب القيام به عن السندات المثبتة غير المسددة.

يسجل حساب 27 الأوراق المالية التي تشتريها المؤسسة ليس بغرض المضاربة وإعادة بيعها في المدى القصير وإنما بغرض الاحتفاظ بها لمدة طويلة والاستفادة من إيراداتها وفوائدها.

(1) Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, p, 86. ترجمة بتصرف

(2) ibid, pp :86,87 ترجمة بتصرف

سابعا: حساب 28: إهتلاك الاستثمارات[1]

يسجل فيه أقساط الاهتلاكات السنوية في الجانب الدائن له مع جعل حساب مخصصات حـ/ 681 مدينا، حيث ينقسم إلى حسابات فرعية بنفس نسق تفصيل حسابات 20، 21.

- ♦ في حالة التنازل أو نزع الملكية لعناصر الأصول فإن حساب الاهتلاكات يحول إلى حساب 20 أو 21.
- ♦ الاستثمارات المعنوية تهتلك على أساس مدة الانتفاع هذه المدة مقدرة أن لا تتجاوز 20 سنة إلا في حالة استثنائية و يجب أن تكون مبررة.

ثامنا: حساب 29: خسائر القيمة عن الاستثمارات[2]

حساب 29 يكون دائن بجعل حساب مخصصات حـ/ 68 مدين، ويسجل كل الخسائر والتدهورات الناتجة في قيمة الاستثمارات ويجب أن يخضع للتقييم في نهاية كل سنة:

- ♦ بجعل حساب مخصصات مدين عندما تكون قيمة الخسائر مرتفعة.
- ♦ بجعل حساب 78 دائن عندما تكون خسائر القيمة منخفضة أو تلغى.

الصنف الثالث: حسابات المخزونات والإنتاج الجاري

على المستوى المحاسبي نميز بين: [3]

- ♦ البضائع المشتراة لإعادة بيعها حـ/ 30.
- ♦ مواد أولية و لوازم حـ/ 31 تشتري لتحويلها وإدخالها في مكونات الإنتاج المصنع و المعالج.
- ♦ التموينات الأخرى حـ/ 32 مواد مستهلكة: (حـ/321)، لوازم مستهلكة (حـ/322)، اغلفة (حـ/326).
- ♦ إنتاج سلع قيد التنفيذ حـ/ 33.
- ♦ إنتاج خدمات قيد التنفيذ حـ/ 34.
- ♦ منتوجات مصنعة عن طريق المؤسسة (حـ/ 35): منتجات وسيطة حـ/ 351، منتجات نهائية حـ/ 355.

---

(1) Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, p :87. ترجمة بتصرف

(2) ibid, pp:87,88. ترجمة بتصرف

(3) ibid , p:88. ترجمة بتصرف

♦ المخزونات الصادرة من الاستثمارات حـ/ 36 التي يتضمن العناصر المفككة أو إعادة استثمارات المادية (هذا الحساب يكون مدين بجعل حساب الاستثمار المعني دائن).

الطريقة الجديدة التي جاء بها هذا النظام الجديد فيما يتعلق بالمخزونات هو إدراجه لطريقة الجرد المتناوب حيث ترك للمؤسسة اختيار طريقة تطبيقها للجرد سواءا الدائم أو المتناوب، كما تم إدراج حساب 32 في منظومة الحسابات.

أولا:المحاسبة في إطار الجرد المتناوب: [1]

1-تسجيل التموينات والبضائع المستهلكة:

♦ أثناء الدورة يكون حساب 38 مشتريات بضاعة مدين بمبلغ المشتريات والمصاريف الملحقة بالشراء مع جعل حسابات الموردين أو احد حسابات الخزينة دائنة.

♦ عند إقفال الدورة و بعد إجراء الجرد المادي يجب:

- القيام بإلغاء المخزونات الموجودة في بداية الفترة كما يلي: بجعل حسابات حـ/ 30، حـ/ 31، حـ/ 32، دائنين مع حساب 60 مدينا.
- ثم ترصيد حساب 38 بجعله دائنا مع جعل حساب 60 مدينا، حـ/ 600 مشتريات البضائع، حـ/ 601 مشتريات المواد الأولية، حـ/ 602 تموينات أخرى.
- تسجيل المخزونات في نهاية الدورة بجعل حسابات حـ/ 31 , حـ/ 32،....مدينة مع جعل حساب 60 دائنا.

2-تسجيل المنتجات التامة أو منتجات قيد التصنيع:

♦ أثناء الدورة لا يجرى أي تقييد خاص بالصنف الثالث.

♦ في نهاية الدورة بعد القيام بالجرد يجب:

- إلغاء مخزونات التي كانت في 01/01 حيث تجعل حسابات حـ/ 33، حـ/ 34، حـ/ 35 دائنة مع حساب 72 مدينا.
- تسجيل المخزون في نهاية الدورة بجعل الحسابات 33، 34،35 مدينة مع جعل حساب 72 دائنا.

---

[1] Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, pp :88,89. ترجمة بتصرف

ثانيا: المحاسبة في إطار الجرد الدائم: [1]

طريقة الجرد الدائم تسمح بإجراء متابعة محاسبية للمخزونات وتحقيق إقفال دوري سريع، كما تسمح بمعرفة التكاليف الحقيقية للمنتجات المباعة ومقارنتها مع سعر البيع:

1- تسجيل التموينات والبضائع المستهلكة:

أ- أثناء الدورة حساب 38 يكون مدينا بقيمة المشتريات والنفقات الملحقة بالشراء مع دائنية أحد حسابات الموردين أو الخزينة، بعد ذلك نسجل قيد الدخول إلى المخزون حيث تجعل حسابات 30، 31، 32 مدينة مع جعل حساب 38 دائنا، و عند استهلاكها تجعل دائنة (حـ/ 30، حـ/ 31، حـ/ 32) بجعل حـ/ 60 مشتريات مستهلكة مدين (600، 601، 602).

ب- في نهاية الدورة يجب مقارنة الرصيد المحاسبي الظاهر في دفتر الأستاذ مع الجرد المادي (يجب إثبات القيمة الظاهرة في الجرد المادي)، الإنحرافات المبررة و الطبيعية تسجل حسب الحالة إما في حساب 60 أو حساب 72 حيث إذا كانت خسارة يجعل حـ 60 أو حـ 72 مدينا بجعل حسابات صنف 3 دائنة، و في حالة الربح يجعل أحد حسابات الصنف 3 مدينا مع حسابات 60 أو 72 دائنة.

جـ- أما الانحرافات غير المبررة فتظهر في حسابات 657 تكاليف استثنائية أو حـ/757 إيرادات استثنائية مع حسابات المخزونات، حيث إذا كان ربح يجعل أحد حسابات صنف 3 مدينا بجعل حـ/ 757 دائن، أما إذا كانت خسارة فيجعل حـ/657 مدين بجعل أحد حسابات الصنف 3 دائن.

2- تسجيل المنتجات التامة أو قيد التصنيع:

أ-أثناء الدورة وعند إدخال المخزونات حـ/ 35 منتوجات مخزنة وعند الاقتضاء، حـ/34 إنتاج خدمات قيد التنفيذ و حـ/ 33 إنتاج السلع قيد التنفيذ، تكون مدينة عند الدخول إلى المخازن بجعل حساب 72 دائن، كما تكون دائنة عند الخروج بجعل حـ/ 72 مدين.

ب-في نهاية الدورة و بعد تحليل و دراسة الفروقات بين المخزون المادي والمخزون المحاسبي:

- في حالة الانحراف السالب بجعل حساب 72 مدينا بجعل حسابات حـ/33، حـ/34، حـ/35 دائنة

---

[1] معلومات مستخرجة من الموقع : http://etudiantdz.com/vb/showthread.php?t=1228 تاريخ التحميل: 2008/05/06 (11:50)بتصرف.

♦ في حالة الانخراف موجب بجعل حسابات 33، 34، 35 مدينة مع جعل حـــ/72 دائنا.

3-المخزونات في الطريق أو المخزونات عند الغير:

يسجل هذا الحساب (حـــ/37) كل المخزونات التي لم تدخل إلى المؤسسة أو كانت موجودة عند أطراف خارجية، وفي نهاية المدة إذا لم يرصد هذا الحساب فإنه يجب على المؤســـسة إعـــداد جرد مفصل لكل هذه المخزونات الموجودة في الخارج.

أ- في وقت التأسيس خسائر القيمة على المخزونات تكون دائنة في حـــ/39

♦ خسائر القيمة على بضائع مخزنة.

♦ خسائر القيمة على المواد الأولية و لوازم مخزنة.

♦ خسائر القيمة على تموينات أخرى.

♦ خسائر القيمة على منتجات قيد التصنيع مخزنة.

♦ خسائر على إنتاج مخزن.

في المقابل حسابات المخصصات المعنية تكون مدينة حـــ/ 685.

حساب خسائر القيمة المتعلقة بطبيعة كل عناصر المخزونات يعدل في نهاية النشاط بـــ:

♦ جعل حسابات المخصصات المعنية مدين، عندما يرتفع مبلغ المؤونة.

♦ التقييد في حساب 78 عندما تنخفض أو تلغى مبلغ المؤونة.

المبلغ الصافي للمخزونات بعد خصم خسائر القيمة يظهر في الميزانية رصيد حسابات 39.

الصنف الرابع: موردون وحسابات مرتبطة [1]

أولا: حـــ/ 40 الموردون والحسابات المرتبطة بها: تندرج تحت حـــ/ 40 الـــديون والـــسلفات النقدية التي تتعلق باقتناء السلع والخدمات حسب الحاجة، الحسابات الفرعية لحساب 40 مفتوحة كما يلي:

حـــ/ 401: موردو السلع والخدمات.

حـــ/ 403: أوراق الدفع على المخزون.

حـــ/ 404: موردون الاستثمارات.

حـــ/ 405: أوراق الدفع على الاستثمارات.

---

[1] Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, p :91. ترجمة بتصرف

حـــ/ 408: فواتير للاستلام.

حـــ/ 409: موردون مدينين – تسبيقات للموردين وعمولات التحصيل.

يسجل حـــ/ 40 على النحو التالي:

- من حـــ/ 3 إلى حـــ/ 40 عند شراء المخزونات.
- حـــ/ 6 إلى حـــ/ 40 عند تسديد الخدمات، التكاليف أو المبـــالغ غـــير قابلـــة للتخـــزين (إصلاحات، تراكيب) مع الأخذ بعين الاعتبار (حـــ/445 – TVA) .

حـــ/ 401: يكون دائنا بقيمة فواتير الشراء للسلع أو تأدية الخدمات بالطرف المقابل المدين:

- حـــ/ 38: مشتريات مخزنة
- حسابات المتعلقة بالصنف 6 بالنسبة للمشتريات غير مخزنة أو الخدمات.
- الحساب الفرعي لـــ حـــ/ 44 (TVA) بقيمة رسوم مسترجعة.

يكون مدين:

- حساب الخزينة.
- حـــ/ 38
- أحد حسابات صنف 6 و حـــ/ TVA
- ح/ 403 عند استقبال كمبيالا أو سند لأمر.
- حـــ/ 403 يرصد بدائية أحد حسابات الخزينة.
- حـــ/ 408 يكون دائن بقيمة TVA مبلغ الفواتير المرتبطة بالفترة المقفلة والـــتي لم تبلـــغ، بالطرف المقابل لمدين حـــ/ 4 وحـــ/ 6 .
- حـــ/ 409 يكون مدين عند إقفال الدورة بقيمة مبلغ الفواتير المرتبطـــة بـــالفترة المقفلـــة، بالطرف المقابل لمدين حـــ/ 4 و حـــ/ 6 .

التسبيقات والعربون المدفوعة على طلبيات الاستثمارات يجب أن تظهر في الميزانيـــة تحـــت اســـم استثمارات جارية وليس تحت اسم الموردون، وبناءا عليه فإن هذه التسبيقات تـــسجل في حـــــ/ 238 و ليس حـــ/ 409.

ثانيا:حـــساب 41: زبائن [1]

يدرج من هذا الحساب الحسابات الفرعية التالية:

- ♦ حـــ/ 411: زبائن.
- ♦ حـــ/ 413: أوراق القبض.
- ♦ حـــ/ 416: عملاء مشكوك فيهم.
- ♦ حـــ/ 417: حقوق على أشغال وخدمات قيد التنفيذ.
- ♦ حـــ/ 418: فواتير للإعداد.
- ♦ حـــ/ 419: زبائن دائنون – تسبيقات مستلمة – خصومات للتسليم.

هذه التقسيمات تعدل حسب احتياجات كل مؤسسة.

يبقى حـــ/ 41 (زبائن) يستغل بنفس المبادئ السابقة لـــ حـــ/ 47 فيما يتعلق بأوراق القبض، التخفيضات الممنوحة مع تغير أرقام الحسابات فقط وإضافة حـــ/ 416 (زبائن مشكوك فيهم).

- ♦ حـــ/ 416: يكون مدين بالطرف المقابل لدائن حـــ/ 411 بقيمة الحقوق المشكوك فيها أو المتنازع عنها أو في حالة التحصيل غير المؤكد.

ثالثا:حساب 42: مستخدمون وحسابات مرتبطة [2]

حسب حاجة المؤسسة إلى المعلومات للتسيير فإن حـــ/ 42 يتفرع إلى:

- ♦ حـــ/ 412: مستخدمون و أجور مستحقة.
- ♦ حـــ/ 422: هيئات اجتماعية.
- ♦ حـــ/ 423: مساهمة العمال في النتيجة.
- ♦ حـــ/ 425: تسبيقات للمستخدمين.
- ♦ حـــ/ 426: مستخدمون – إيداعات مقبوضة.
- ♦ حـــ/ 427: مستخدمون – اعتراضات على الأجور.
- ♦ حـــ/ 428: مستخدمون – تكاليف للتسديد و إيرادات للتحصيل.

---

[1] Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, pp :92,93.
ترجمة بتصرف

[2] ibid, p :93. ترجمة بتصرف

رابعا:حساب 43: هيئات اجتماعية وحسابات مرتبطة [1]

يسجل من الجانب الدائن لهذا الحساب:

1. المبالغ المستحقة على المؤسسة لصالح الهيئات الاجتماعية المختلفة والمتمثلة في الاشتراكات رب العمل خاصة الضمان الاجتماعي، علاواة عائلية، حوادث العمل، تقاعد المستخدمين مقابل الطرف المدين للتكاليف حسب طبيعتها.
2. المبالغ الواجب دفعها للهيئات الاجتماعية لصالح المستخدمين بالطرف المدين لحساب 421 (أجور و مستخدمين مستحقة).

كما يسجل حساب 43 في الجانب المدين أثناء تسديد مستحقات والديون المسجلة فيه مقابل حساب الخزينة حـ/ 438 هيئات اجتماعية – تكاليف للتسديد وإيرادات للاستلام .

يظم هذا الحساب في نهاية السنة بغرض تسجيل التكاليف والإيرادات المرتبطة بالدورة المنقضية مثل أعباء اجتماعية مرتبطة بالعطل المدفوعة الأجر، علاواة تشجيع العمال ...الخ، عند التسديد الفعلي هذا الحساب يرصد مقابل حساب هيئات اجتماعية المعني، كما يمكن أن يسجل قيد عكسي لهذا الحساب عند افتتاح السنة الموالية.

خامسا:حساب 44: دولة – الجماعات العمومية، منظمات دولية وحسابات مرتبطة [2]

يسجل في هذا الحساب كل العمليات التي تتم مع مؤسسات تنتمي إلى السلطات العمومية حيث يجزأ هذا الحساب إلى:

- حـ/ 441: دولة وجماعات عمومية أخرى، إعانات للاستلام (يعوض حـ/ 14).
- حـ/ 442: دولة، ضرائب ورسوم للتحصيل على المتعاملين.
- حـ/ 443: عمليات خاصة مع الدولة وهيئات عمومية أخرى.
- حـ/ 444: دولة، ضرائب على النتيجة (يعوض حـ/ 889 السابق).
- حـ/ 445: دولة، رسوم على رقم الأعمال TVA.
- حـ/ 446: هيئات دولية.
- حـ/ 447: ضرائب أخرى، رسوم وتسديدات متشابهة.

[1] معلومات مستخرجة من الموقع : http://etudiantdz.com/vb/showthread.php?t=1228 تاريخ التحميل: 2008/05/06 (11:50)بتصرف

[2] نفس الموقع

♦ حـــ/ 448: دولة، تكاليف للتسديد وإيرادات للاستلام (خارج الضرائب).

حـــ/444: يسجل في الطرف الدائن كل الضرائب على الأرباح المستحقة مقابل حـــ/ 695 ويسجل في المدين حسابات الخزينة حـــ/ 512 .

حـــ/ 445 يسجل: - من جهة مبلغ TVA المجمعة لحساب الدولة عند تسجيل المبيعات.

- من جهة أخرى TVA مسترجعة عند تسجيل المشتريات (يعوض هـــذا الحساب " الحسابين 457 و547).

ملاحظة:

الفرق بين TVA المجمعة وTVA المسترجعة يرصد سواء مع حساب فرعي لحساب 44 TVA للتسديد إذا كان الرصيد دائن، سواء مع حساب فرعي لحساب 44 حقوق على TVA إذا كـــان الفرق مدين.

حـــ/ 441 إعانات الاستلام: (دولة وجماعات عمومية أخرى) يكون مدينا بمبلغ الإعانـــات التي تعد الدولة بتقديمها إلى المؤسسة لكن لم تكن محصلة فعلا في نهاية السنة مع الطرف الـــدائن لحساب من حسابات الإيرادات إعانات الاستغلال أو حساب إيرادات مقيدة مسبقا (إعانـــات الاستثمار).

ويرصد هذا الحساب مع حسابات الخزينة عند استلام المبالغ.

لا تسجل هذه الحسابات إلا إذا كان وعد رسمي من عند الدولة إذا لم يوجد فلا تسجل.

حـــ/ 446 هيئات دولية: يسجل في هذا الحساب من طرف المؤسسة عند إبرام عقد خـــاص بتمويل مشروع مبرم مع مؤسسة دولية ويستثنى من هذا الحساب العمليات الـــتي تعقـــد مـــع موردين أو زبائن عاديين حيث تسجل عملياتهم في حساب 4 أو حـــ/ 41.

حـــ/ 447 ضرائب أخرى، رسوم و تسديدات مشابهة: يسجل في الطـــرف الـــدائن لهـــذا الحساب كل أنواع الضرائب والرسوم الأخرى التي تدفع من طرف المؤسسة خاصة الرسم على النشاط المهني (TPA) والدفع الجزافي(vf) مع طرف المدين الخـــاص بالتكـــاليف حـــسب طبيعتها، و يرصد عند التسديد مع حسابات الخزينة.

حـــ/ 448 تكاليف للتسديد و إيرادات للاستلام: يظهر هذا الحساب في نهاية السنة بغرض تسجيل التكاليف والإيرادات المرتبطة بالسنة المقفلة مثال: التكاليف الضريبية الـــتي تتحملـــها

المؤسسة والمرتبطة بالعطل المدفوعة الأجر المستحقة، علاوات التشجيع الواجب تقديمها للعمال، و عند التسديد حـــ/ 448 يرصد مع أحد حسابات 44 المقابل.

هناك تعديلات ضرورية يجب أن تسجل مع الحساب المعني فقد تكون التقديرات أكبر من المحققات أو العكس حيث يمكن أن تسجل قيود عكسية في 01/01 من السنة الموالية.

سادسا:حساب 45: مجموعات و شركاء [1]

هذا الحساب يشمل الحسابات الفرعية التالية:

- حـــ/ 451 عمليات المجمع.
- حـــ/ 455 شركاء وحسابات جارية.
- حـــ/ 456 شركاء وعمليات على رأس المال.
- حـــ/ 457 شركاء وأرباح على الأسهم للتسديد.
- حـــ/ 458 شركاء وعمليات مشتركة.

حـــ/ 451 يسجل في طرفه المدين مبلغ رأس المال المسبق بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مؤقتا من طرف المؤسسة إلى مؤسسات أخرى من نفس المجمع، و في طرفه الدائن مبلـــغ رأس المـــال الموضوع تحت تصرف المؤسسة بصفة مباشرة أو غير مباشرة من نفس المجمع.

حـــ/ 455 يسجل في طرفه الدائن قيمة رأس المال الموضوع تحت تصرف المؤسسة بصفة مؤقتة من طرف الشركاء (يعوض حـــ/ 440 الموجود في المخطط المحاسبي الوطني).

كما يمكن تقسيم هذا الحساب إلى حسابات فرعية تستقبل الفوائد المحسوبة علـــى رأس المـــال والمستلمة من طرف المؤسسة في نهاية السنة.

حـــ/ 456 يسجل هذا الحساب مساهمات الشركاء في طرفه الدائن، يرصد بحسابات رؤوس الأموال المقابلة.

حـــ/ 457 يسجل في طرفه الدائن أرباح الأسهم التي تقرر توزيعها من طرف المؤسسة مقابل مدين حسب الحالة، أحد حسابات التالية (حـــ/ 12، حـــ/ 106، حـــ/ 11).

حـــ/ 458 يسجل المبالغ المشتركة بين عدة مساهمين على شكل مجمع.

---

[1] **Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, p :97.** ترجمة بتصرف

سابعا:حساب 46: مدينو مختلفون، دائنو مختلفون[1]

يقسم هذا الحساب إلى:

- ♦ حـــ/ 462 حقوق على التنازل.
- ♦ حـــ/ 464 ديون شراء قيم منقولة.
- ♦ حـــ/ 456 حقوق على التنازل القيم المنقولة.
- ♦ حـــ/ 457 حسابات مدينة أخرى أو دائنة.

في حالة التنازل عن الأصول غير جارية من غير الأوراق المالية حيث الفرق بين سعر التنازل وقيمة المحاسبية الصافية للأصل المتنازل عنه حيث نسجل مباشرة كما يلي:

- *f* في مدين حـــ/ 652 ناقص قيمة على الخروج الاستثمارات إذا كان الفرق سالب.
- *f* وفي دائن حساب 752 ناقص قيمة على الخروج الاستثمارات، إذا كـــان الفـــرق الموجب

في حالة التنازل على أصل مالي فالفرق بين سعر التنازل و القيمة المحاسبية الصافية بعد اســـترجاع فروقات التقييم المحتملة الظاهرة في الأموال الخاصة تسجل كما يلي:

- *f* في مدين حـــ/ 667 خسائر صافية على التنازل على أصول مالية، إذا كان الفـــرق سالب.
- *f* في دائن 767 أرباح صافية على التنازل على أصول مالية إذا كان الفرق موجب.

حـــ/ 468: يظهر هذا الحساب في نهاية السنة بغرض تسجيل التكاليف والإيرادات المرتبطـــة بالسنة المقفلة ما عدا الضرائب و الخاص بحساب TVA.

ثامنا:حساب 47: الحسابات الإنتقالية الإنتظارية[2]

يبقى هذا الحساب تحت تصرف المؤسسة من أجل استقبال خلال السنة العمليات التالية:

- ♦ العمليات التي لا يمكن تسجيلها بصفة مؤكدة في حسابات خاصة.
- ♦ في حالة المعلومات الإضافية الخاصة بهذه المعلومات.

كل عملية تسجيل في الحساب 47 يتم قيدها في الحساب الختامي في أقرب الآجال. وهذا الحساب غير وارد في الجداول المالية.

---

[1] Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, pp :97,98 ترجمة بتصرف

[2] ibid, p : 98. ترجمة بتصرف

تاسعا:حساب 48: تكاليف وإيرادات مسجلة مسبقا [1]

ينقسم هذا الحساب إلى الحسابات الفرعية التالية:

- حـــ/ 481 مؤونات خصوم جارية.
- حـــ/ 486 تكاليف مسجلة مسبقا.
- حـــ/ 487 إيرادات مسجلة مسبقا.

حـــ/ 486 وحـــ/ 487 يستقبلان في نهاية الدورة التكاليف والإيرادات التي تخص الـــسنوات اللاحقة بمبلغ خارج الضريبة.

هذه الحسابات تسجل بقيود عكسية في السنوات السابقة مقابل الإيرادات والتكـــاليف حـــسب طبيعتها للحفاظ على مبدأ استقلالية السنوات السابقة.

في نهاية السنة إذا كانت بعض الخصوم تحمل مبالغ غير مؤكدة غير صحيحة أو استحقاقها محتمل خلال 12 شهر المقبلة تكون محل تشكيل مؤونة تسجل حسب القيد التالي:

68		من حـــ	XXX	
	481	إلى حـــ		XXX

عند حدوث التكلفة التي كانت محل مؤونة يرصد حساب 481 مع:

- دائن حـــ/ 78 عندما تكون المؤونة أكثر من التكلفة المحققة.
- مدين حساب من حسابات التكاليف إذا كانت المؤونة غير كافية.

وإذا كانت المؤونة غير مبررة ففي هذه الحالة يرصد حساب 481 مع حساب 78 استرجاعات على خسائر القيم والمؤونات.

عاشرا:حساب 49: خسائر القيم على حسابات المتعاملين [2]

يقسم هذا الحساب إلى الحسابات التالية :

- حـــ/ 491 خسائر القيم على حسابات المتعاملين.
- حـــ/ 495 خسائر القيم على حسابات المجمعة والشركاء.
- حـــ/ 496 خسائر القيم على حسابات مدينة مختلفة.

---

[1] Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem pp:98,99.جرتمتد ترصف

[2]ibid, p :99 ترجمة بتصرف

♦ حـــ/ 498 خسائر القيم على حسابات المتعاملين الآخرين.

تسجيل هذه الحسابات في الطرف الدائن مع حساب المخصصات في الطرف المـــدين حـــــ/ 68 حسابات الخسائر المسجلة في حـــ/ 49 يجب أن تكون محل إعادة تقييم وتقدير كل سنة

في حالة الزيادة يسجل قيد تكميلي لمبلغ الزيادة على الشكل التالي:

68		من ح/	xxx	
	49	الى ح/		xxx

في حالة نقص يسجل القيد التالي :

49		من ح/	xxx	
	78	الى ح/		xxx

♦ في حالة تحصيل حقوق كانت محل نقص في القيمة فإن الخسائر المسجلة سابقا علـــى هـــذه الحقوق ترصد مع حساب 78 .

♦ وفي حالة ما إذا تبين أن هذه الحقوق أصبحت مستحيلة التحصيل فإن خسائر القيمة تـــسجل على مبلغ الحقوق وتوضع في حـــ/ 645 خسائر على حقوق معدومة.

الصنف الخامس: حسابات مالية

أولا:حساب 50: قيم التوظيف المنقولة [1]

قيم التوظيف المنقولة هي أصول مالية مكتسبة من طرف المؤسسة بغرض تحقيق أرباح رأسماليـــة في المدى القصير والخاصة بالأوراق المالية، وينقسم هذا الحساب إلى:

♦ حـــ/ 501 حصص في المؤسسات مرتبطة.

♦ حـــ/ 502 أسهم خاصة أو حصص خاصة.

♦ حـــ/ 503 أسهم وأوراق أخرى تعطي الحق في الملكية.

♦ حـــ/ 506 سندات، أذونات الصندوق قصيرة المدى، أذونات الخزينة.

♦ حـــ/ 508 قيم توظيف منقولة أخرى وحقوق مشابهة.

---

[1] Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, pp :99,100.
ترجمة بتصرف

♦ حـــ/ 509 باقي التسديد على قيم التوظيف المنقولة غير المحررة.

تكون هذه الحسابات مدينة عند الشراء بتكلفة الشراء مقابل حسابات الخزينة في حالة تحرير الجزئي لقيمة هذه الأوراق حيث القيمة الكلية تسجل في مدين هذه الحسابات و الجزء غير المحرر يسجل في دائن حـــ/ 509.

مثال: عند الشراء و التحرير الكلي بقيمة 200000 دج.

نسجل القيد التالي:

501 502 503 . . . 508		من ح/ من ح/	200000	
	512	الى ح/		200000

أما عند الشراء و التحرير جزئي أي بقيمة 180000 فيكون القيد على الشكل التالي:

501 . . . 508		من ح/	200000	
	512 509	الى ح/		180000 20000

~~حيث يرصد حـــ/ 509~~ لاحقا عند التسديد مع حسابات الخزينة.

تخضع الأوراق المالية المسجلة في هذه الحسابات إلى تقييم دوري عند إقفال القوائم المالية من أجل مقارنة القيمة المسجلة محاسبيا والقيمة السوقية.

الفرق بين هذه القيم يسجل في:

- مدين حـــ/ 50 مقابل 765 فرق التقييم على الأصول المالية إذا كان الفرق موجب.
- مدين حـــ/ 50 مقابل 665 فرق التقييم على الأصول المالية إذا كان الفرق سالب.

في حالة التنازل عن قيم التوظيف المنقولة رصيد حـــ/ 50 (القيمة الإجمالية المعدلة حسب فائض أو ناقص قيمة المسجلة في المدين وسعر التنازل في الدائن) تسجل كما يلي:

- مع مدين حـــ/ 667 خسائر الصافية على التنازل على أصول مالية إذا كان ناقص قيمة على التنازل.
- مع دائن حـــ/ 767 أرباح صافية على التنازل على أصول مالية إذا كان فائض قيمة علـــى التنازل.

ثانيا:حساب 51: بنوك، مؤسسات مالية ومؤسسات مماثلة [1]

يمثل حـــ/ 51 الحسابات المالية الجارية التي تمتلكها المؤسسة لدى البنوك والمؤسسات المالية (CCP , BNC , CPA...) تكون مدينة عند التحصيلات النقدية والشيكات ودائنة عند النفقات والتسديدات .

الفوائد المحسوبة وغير المستحقة في نهاية السنة تسجل في حـــ/ 518 ويتم ترصيد هذا الحساب عند تاريخ استحقاق هذه الفوائد.

ثالثا:حساب 52: الأدوات المالية المتفرعة[2]

تطابـــق الأدوات المـــاليـــة المتفرعـــة أدوات مـــالية مثـــل الوعـــد بالبيـــع والعقود الآجلة، بالتراضي أو الموحدة والاعتمادات المتبادلة لأسعار الفائدة والعملة الصعبة التي يحدث حقوقا والتزامات يترتب عنها تحويل بين أطراف الأداة خطرا واحدا أو عدة مخاطر مرتبطة بأداة مالية.

اقتناء أدوات مالية متفرعة، يتم تسجيل كلفة الاقتناء في الجانب المدين للحساب **52** مع التمييز عند الاقتضاء في هذه الحسابات بين طبيعة هذه الأدوات في مقابل الحسابات المالية المعنية

---

[1] معلومات مستخرجة من الموقع : http://etudiantdz.com/vb/showthread.php?t=1228 تاريخ التحميل: 2008/05/06 بتصرف.

[2] نفس الموقع.

وبالنسبة للأدوات المالية المتفرعة القابلة للتداول فورا والمقدرة حسب قيمة السوق عند تاريخ إقفال الحسابات، فإن الفارق بين هذه القيمة وقيمة السندات المضمونة والواردة في المحاسبة، يتم تسجيله:

- ♦ في الجانب المدين للحساب 52 في مقابل الحساب 76 إذا تعلق الأمر بزيادة القيمة.
- ♦ في الجانب الدائن للحساب 52 في مقابل الحساب 66 إذا تعلق الأمر بنقص القيمة.

وفي حالة التنازل عن أدوات مالية، متفرعة، فإن رصيد الحساب **52**(القيمة الخام للدخول في الجانب المدين وثمن التنازل في الجانب الدائن) يتم صبه:

- ♦ في مقابل القيد في الجانب المدين للحساب 66- "تكاليف مالية أخرى" (الفرع 667 "الخسارة الصافية في التنازل عن أصول ") إذا تعلق الأمر بنقص قيمة التنازل.

في مقابل القيد في الجانب الدائن للحساب 76 – "إيرادات مالية أخرى" (الفرع 767)، إذا تعلق الأمر بزائد قيمة التنازل.

رابعا:حساب 53: الصندوق (يعوض حـ/ 487) [1]

يسجل في طرفه المدين المقبوضات النقدية و في جانبه الدائن المدفوعات النقدية حيث يكون رصيده دائما مدين أو مرصد ولا يمكن أن يكون رصيد دائن.

خامسا:حساب 54 : سلفات مستديمة [2]

يسجل القيود المتعلقة بالسلفات المستديمة التي تمنحها المؤسسة إلى أحد أعوانها بغرض المصروفات النشرية في المؤسسة ،ويقسم إلى حسابين :

- ♦ حـ/ 541 تسبيقات نشرية.
- ♦ حـ/ 542 سلفات مستديمة.

حـ/ 541 يكون مدين بالمبلغ الموضوع تحت تصرف هذا العون مقابل حساب من حسابات الخزينة، كما يسجل في جانبه الدائن:

- f .بمبلغ النفقات والتكاليف حسب طبيعتها مع مدين أحد حسابات الأطراف الأخرى.
- f مقابل المبالغ الفائضة المسترجعة بمدين أحد حسابات الخزينة.

[1] Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, p :101. ترجمة بتصرف

[2] ibid, pp: 101,102. ترجمة بتصرف

حـــ/ 542 يسجل السلفات المفتوحة لدى البنوك لصالح أفراد و متعاملين – المؤسسة ويرصد عند تحقيق هذه التعهدات تكون عادة هذه التعاملات مع موردين أجانب ممولة عن طريق القرض المستندي.

سادسا:حساب 58: تحويلات داخلية يعوض حـــ/ 489 [1]

هذا الحساب خاص بالتحويلات بين حسابي الخزينة (البنك والصندوق) وهو حساب وسيط يرصد في نهاية السنة.

سابعا:حساب 59: خسائر القيم على الأصول المالية الجارية [2]

حـــ/ 59 يعتبر مشابه إلى حد كبير مع حساب 49 اللذان يعتبران حسابات تصحيح القيم عن طريق تحويل القيمة المسجلة محاسبيا إلى القيمة الحقيقية.

كباقي الأصول نجد أن الأصول المالية يجب تعديلها في نهاية كل سنة إلى القيمة الحقيقية، فقد نجد في نهاية السنة بعض التدهور أو النقص في قيمة الأصول المالية، هذه الخسائر تسجل في حـــ/ 59 في الجانب الدائن مع مدين حـــ/ 668 مخصصات الاهتلاكات والمؤونات والخسائر القيم على الأصول المالية.

هذه الخسائر تخضع إلى تعديل سنوي في نهاية كل سنة إذا ارتفعت نسجل قيد تكميلي بحيث يجعل حـــ/ 668 مدينا مع حـــ/ 59 دائنا.

وإذا انخفضت نجعل حـــ/ 59 مدينا مع حساب استرجاعات مالية حـــ/ 78 دائنا.

الصنف السادس: حسابات التكاليف [3]

أولا:حساب 60: مشتريات مستهلكة

حيث تسجل جميع الاستهلاكات من بضاعة ومواد أولية مستهلكة بما فيها المواد الغير قابلة للتخزين (كهرباء، ماء، غاز ....) ويقسم الحساب كالتالي:

- بنفس نمط تقسيم حـــ/ 3 ويكون مدينا مع الحسابات المقابلة للحسابات الصنف 3 دائنة (حـــ/ 60 من المخطط الجديد يعوض حـــ/ 60 وحـــ/ 61 في PCN)

---

(1) Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, p:102. ترجمة بتصرف

(2) ibid, pp :102,103. ترجمة بتصرف

(3) ibid, p-p :103-106 ترجمة بتصرف

ثانيا:حساب 61، 62: خدمات خارجية

يسجل هذين الحسابين جميع الخدمات الخارجية التي تستفيد منها المؤسسة بدون تقسيم لهذين الحسابين.

مثال : - تستخدم المؤسسة حـ/ 61 و62 في حالة كراء طويل المدى.

- تستخدم المؤسسة حـ/ 61 أو 62 إذا كانت خدمات عادية مثل الإصلاحات ....الخ.

ثالثا:حساب 63: تكاليف المستخدمين

تتضمن تكاليف المستخدمين ما يلي:

- ♦ أجور وتعويضات العمال.
- ♦ اشتراكات صندوق الضمان الاجتماعي.
- ♦ تكاليف اجتماعية أخرى مثل الخدمات الاجتماعية، مطاعم، تعاونيات ....الخ.
- ♦ في المؤسسات الفردية أجور المستغل.
- ♦ تقيد المستحقات العينية في الحساب 638 " أعباء الموظفين الأخرى " في اعتماد حساب الايرادات 758 " سلع التسيير العادية الأخرى ". أو في اعتماد حسابات الأعباء المعنية:
- ♦ اشتراكات الصناديق الاجتماعية وصناديق الاحتياط، المرتبطة بهذه المستحقات.
- ♦ التكاليف الاجتماعية الأخرى، مثل الخدمات الاجتماعية (المطاعم ولجان الشركات).
- ♦ التكاليف الإجبارية والاختيارية للمستغل، في حالة الشركة الفردية.

رابعا:حساب 64: ضرائب، رسوم وتسديدات مشابهة

تتضمن هذه الضرائب:

- ♦ التسديدات الإجبارية لخزينة الدولة مثل الدفع الجزافي، الرسم على النشاط المهني، رسوم الطوابع ....الخ.
- ♦ ضرائب على أرباح الشركات لا تدخل ضمن الحسابات الفرعية لحساب 64 وإنما في حـ/ 69 (ضرائب على النتائج).

خامسا:حساب 65: تكاليف عملية أخرى

التكاليف المسجلة في هذا الحساب هي تلك التكاليف التي تساهم في تحقيق نتيجة النشاط العادي للمؤسسة وتسجل:

- ♦ مستحقات الامتياز، براءة الاختراع، علامات تجارية، برامج إعلام آلي (حـ/ 651).

- نواقص القيم عند التنازل من أصول عقارية غير مالية (حـــ/ 652).
- مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الادارة (حـــ/ 653).
- خسائر الحقوق المعدومة (حـــ/ 654) يعوض (حـــ/ 694 السابق).
- عقوبات وغرامات ضريبية وغير ضريبية (حـــ/ 656).
- حصة الناتج عن التعاملات المشتركة (حـــ/ 655).

حساب 655: قسط النتائج عن العمليات المنجزة بصورة مشتركة

-تحسب أعباء شركة المساهمة وسلعها ضمن أعباء وسلع المسير عندما يتولى هذا الأخير مسك حسابات شركة المساهمة بصفة حصرية ويكون ذلك معروف قانونيا لدى الغير.

-إذ تعلق الأمر بربح ، تسجل حصة نتائج شركاء المحاصة في حسابات المسير وتقيد في الحساب 655في اعتماد الحساب 458 " الشركاء ، العمليات المشتركة أو المجتمعة ".

-أما إذا تعلق الأمر بخسارة تسجل في ديون الحساب 458 في اعتماد الحساب 755.

-وبنفس الطريقة، تسجل حصة نتيجة كل شريك غير مسير ضمن حسابه في الحسابين 755 و655 عن طريق خصوم أو أصول الحساب رقم 458.

سادسا:حساب 66: تكاليف مالية

يقسم هذا الحساب إلى الحسابات الفرعية التالية:

- حـــ/ 661: أعباء الفوائد.
- حـــ/ 664: خسائر على الحقوق المرتبطة بالمساهمات.
- حـــ/ 665: فرق التقييم على الأدوات المالية.
- حـــ/ 666: خسارة سعر الصرف.
- حـــ/ 667: خسائر صافية على التنازل عن الأصول المالية.
- حـــ/ 668: تكاليف مالية أخرى.

حـــ/ 661: يكون مدين بمجموع الفوائد العائدة من القروض في الدورة المحاسبية.

حـــ/ 665: يكون مدين بمقابل حسابات الأصول أو الخصوم المالية.

حـــ/ 664: يسجل الحقوق التي لا يمكن تحصيلها (معدومة) المرتبطة بالشركاء.

سابعا:حساب 67: عناصر غير عادية أخرى

لا يستعمل هذا الحساب إلا في حالات استثنائية بغرض تسجيل العمليات الطارئة مثل: الكوارث الطبيعية الغير متوقعة، الزلازل، البراكين ..الخ، حيث كل عنصر مسجل في هذا الحساب يجب أن يفسر ويبرر في الجداول المالية النهائية.

ثامنا:حساب 68: مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيم

يسجل في مدينة كل المخصصات الخاصة بالاهتلاكات والمؤونات والخسائر على القيم مقابل الحسابات المعنية.

تاسعا:حساب 69: ضرائب على الأرباح ومثيلاتها

حـ/ 69 يسجل من جانبه المدين المبالغ المستحقة على شكل أرباح خاضعة للضرائب، هذا الحساب يسجل أيضا المصاريف المتعلقة بالمشاركة المحتملة (نظامية أو تعاقدية) للعمال في نتيجة المؤسسة.(حـ/ 69 يعوض حـ/ 889 السابق).

الصنف السابع: حسابات الإيرادات[1]

أولا:حساب 70: مبيعات البضائع والمنتوجات المصنعة وبيع الخدمات والمنتوجات المعلقة

كل مبيعات المؤسسة مهما كان نوعها تسجل في الجانب الدائن (حـ/ 70 بالمبلغ خارج الضريبة منقوصا منه جميع التخفيضات والخصومات، يقسم هذا الحساب حسب احتياجات المؤسسة، مثل:

- ♦ مجموع المنتجات حسب الطبيعة، حسب النظام الجبائي، حسب نوعية الإنتاج ....الخ.
- ♦ مبيعات في الداخل، الخارج، مبيعات داخل وخارج المجمع، مبيعات متعلقة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة أو النشاط الثانوي.

ثانيا: حساب 72: الإنتاج المخزن أو المعروض للبيع

يخصص هذا الحساب بتسجيل تغيرات الإنتاج المخزن حيث تغيرات مخزونات البضائع والمواد الأولية لا تسجل في حـ/ 72 وإنما حأ/ 603 (تغيرات البضائع والمواد الأولية).

في حالة تطبيق الجرد المتناوب هذه الحسابات نسجل في الجانب المدين بالقيمة الإفتتاحية للسند وتسجل في الدائن بالقيمة الظاهرة في 31 -12 حيث رصيد حـ/ 72 يمثل التغيرات الإجمالية في الإنتاج المخزن (رصيد دائن يعني تخزين، رصيد مدين يعني إخراج بين بداية ونهاية الدورة).

---

[1] Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, p-p :107-109. ترجمة بتصرف

ثالثا:حساب 73: إنتاج عقاري (إنتاج ثابت)

يسجل هذا الحساب في طرفه الدائن تكلفة إنتاج عناصر الأصول المادية والمعنوية المنشأة من طرف المؤسسة والتي تسجل في الأصول الجارية، حيث تكاليفها حسب طبيعتها، تسجل في الصنف 6 وتحول في نهاية السنة إلى حـ/ 73 في الجانب الدائن مقابل مدين حـ/ 23.

رابعا:حساب 74: إعانات الاستغلال

يسجل هذا الحساب إعانات الاستغلال والتوازن التي تحصل عليها المؤسسة عن طريق مدين حسابات الخزينة.

خامسا:حساب 75: إيرادات عملية أخرى

العناصر التي تسجل في هذا الحساب تعتبر عناصر عادية تدخل في نشاط المؤسسة وتساهم في تحقيق النتيجة ويقسم هذا الحساب إلى الحسابات التالية:

- ♦ حـ/ 751: مستحقات الامتياز، براءة الاختراع، رخص وعلامات تجارية، برامج إعلامية وحقوق وقيم متشابهة.
- ♦ حـ/ 752: فائض القيم المسجل عند التنازل عن أصول عقارية غير مالية سواء كانت مادية أو معنوية.
- ♦ حـ/ 753: الأجور والتعويضات المحصلة من طرف المؤسسة مقابل خدمات واستثمارات التسيير.
- ♦ حـ/ 754: حصة إعانات الاستثمار المحولة إلى نتيجة السنة.
- ♦ حـ/ 755: حصة النتيجة على العمليات المشتركة.
- ♦ حـ/ 756: مدخولات وإيرادات على الحقوق المعدومة (حـ/ 794 السابق).
- ♦ حـ/ 757: إيرادات استثنائية على عمليات التسيير (مثل: تعويضات التأمين المستعملة).
- ♦ حـ/ 758: إيرادات تسيير أخرى الجارية مثل عائدات العقارات، عائدات الغرامات والعقوبات ...الخ.

حساب 75: يسجل على مستوى حسابات المسير، له نفس المبادئ مثل حـ/ 655.

سادسا:حساب 76: إيرادات مالية

ينقسم إلى ما يلي:

- ♦ حـ/ 761: إيرادات المساهمات.

- حـــ/ 762: إيرادات الأصول المالية.
- حـــ/ 765: فرق التقييم على الأدوات المالية – زائد القيمة.
- حـــ/ 766: أرباح الصرف.
- حـــ/ 767: أرباح صافية على التنازل على الأصول المالية.
- حـــ/ 768: إيرادات مالية أخرى.

حـــ/ 765: يسجل في الدائن مقابل حسابات الأصول أو الخصوم المالية عند تقييم الأصـــول أو الخصوم المالية في نهاية الفترة بقيمتها الحقيقية.

عندما يعطي هذا التقييم زائد قيمة تسجيل في نتيجة الفترة (هذا الحساب لا يخص حساب الأدوات المالية).

سابعا:حساب 77: عناصر إيرادات غير عادية

لا يستعمل هذا الحساب إلا في الحالات والظروف الاستثنائية من أجل تسجيل الأحـــداث الغـــير عادية غير المرتبطة بنشاط المؤسسة.

استعمال هذا الحساب يجب أن يبرر بتقرير مفصل لكل عنصر من العناصر المكونة له مفرقة عنـــد أعداد القوائم المالية ويفسر.

ثامنا:حساب 78: عائدات خسائر القيم والمؤونات

هذا الحساب يسجل في الدائن مع مدين حسابات الخسائر والمؤونات المعنية (حـــ/ 29، حـــــ/ 39، حـــ/ 49).

تستعمل الوحدات بكل حرية، الطبقات **0**، **8** و**9** غير المستعملة في مستوى الإطار المحاسبي، وذلك لمتابعة محاسبتها التسييرية، والتزاماتها المالية خارج الحصيلة، أو من أجل عمليات خاصة محتملة قد لا يكون لها موقع في حسابات الطبقات ص **1** إلى **7**. فالمتابعة الدائمة للإلتزامات المالية خارج الحصيلة تشكل إلزاما. وعليه فإن وضعية هذه الإلتزامات في نهاية الفترة واردة في الملحق بالكشوف المالية[1].

[1] معلومات مستخرجة من الموقع : http://etudiantdz.com/vb/showthread.php?t=1228 تاريخ التحميل: 2008/05/06 بتصرف

خلاصة الفصل

تواجه مهنة المحاسبة تحديات كبيرة خاصة بعد تعاظم الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات، وتزايد حالات الاندماج في أسواق المال الدولية.

ففي كثير من الدول خاصة الدول النامية، مازالت بدون معايير مهنية تحكمها مما يترك الممارسات المحاسبية بلا ضوابط، كذلك الاختلاف بين المعايير الدولية والمحلية المتبناة من طرف الدولة يؤثر على مصداقية القوائم المالية وقابليتها للمقارنة، لذلك فان توجه الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق يفرض تغيير في فلسفة النظام المحاسبي من مستثمرين ومقرضين وغيرهم.

وهذا ما أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى نظام محاسبي جديد يهتم بتحديث المخطط المحاسبي الوطني القديم، حيث شكل النظام الجديد تعبيرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين، والتكيف مع المعطيات الجديدة وتقييم وضعها بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى وإظهار قدرتها التنافسية.

الفصل الرابع

دراسة التغيرات التي طرأت على القوائم المالية والحسابات

مقدمة الفصل

تتولى كل مؤسسة سنويا إعداد القوائم المالية التي هي من الأهداف الأساسية للمحاسبة المالية حسب معايير المحاسبة الدولية IAS ومعايير الإبلاغ الماليIFRS، وذلك بغرض إيصال المعلومات إلى المهتمين من المسيرين والمستثمرين وغيرهم بهدف التشخيص المالي للمؤسسة، حيث يتم على ضوئها اتخاذ القرارات الملائمة كونها تسمح بإعداد مقارنات بين مجموعة من المؤسسات التي تنتمي إلى نفس القطاع، كما أنها كافية لإفادة المسيرين عن وضعية المؤسسة واخذ الاحتياطيات للحفاظ على التوازن المالي.

إلا أن النظام الجديد أتى بفلسفة محاسبية جديدة تعتمد على المعايير الدولية، وهذا ما أدى إلى بروز عدة اختلافات بين النظام المحاسبي الجزائري والنظام المحاسبي المالي الجديد وخاصة في مجال الحسابات.

سنحاول إلقاء الضوء على هذا التحول من خلال 3 مباحث

المبحث الأول: دراسة القوائم المالية

المبحث الثاني: التغيرات الحاصلة في القوائم المالية

المبحث الثالث: التغيرات الحاصلة في الحسابات

المبحث الأول: دراسة القوائم المالية

من ضمن الأهداف الأساسية للمحاسبة المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية ومعـــايير الإبـــلاغ المالي، هو إعداد القوائم المالية بغرض إيصال المعلومات إلى المسيرين والمستثمرين وغيرهم ليتم اتخـــاذ القرارات الملائمة وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى عموميات وعرض القوائم المالية.

المطلب الأول: عموميات حول القوائم المالية

الفرع الأول:تعريف القوائم المالية[1]

كل مؤسسة تدخل ضمن هذا النظام الخاص بالمحاسبة تتولى سنويا إعداد الكشوف المالية وهي:

- الميزانية.
- حساب النتيجة
- جدول تدفق الخزينة.
- جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة.
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات مكملة للميزانية وجدول حسابات النتائج.

الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان لإعداد الكشوف المالية وتقديمها عن الإطار التصوري لنظام المحاسبة،وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وبناؤها من خلال عملية تجميع تعرض في الكشوف المالية في شكل أعمدة وعناوين ومجاميع ويحدد مدى اتساع الأهمية البالغة، مدى إتساع عملية التجمع، ومدى التوازن بين:

- المنافع الموفرة للمستعملين بواسطة إعلام مفصل
- التكاليف المحتملة سواء لإعداد هذا الإعلام ونشره أو لاستعلامه.

الفرع الثاني: مكونات القوائم المالية [2]

تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر تلي إقفال السنة المالية وينبغي أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى.

---

(1) Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, p: 35 (ترجمة بتصرف)

(2) ibid , pp :35,36 (ترجمة بتصرف)

يحدد بوضوح كل مكون من مكونات القوائم المالية، ويتم تبيان المعلومات الآتية بكل دقة ووضوح:

- تسمية الشركة:الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للوحدة التي تقدم تبيان الجداول المالية.
- نوع القوائم المالية: (حسابات فردية مجمدة أو حسابات مركبة).
- تاريخ إقفال الحسابات.
- العملة التي تقدم بها.

وتذكر كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية المؤسسة:

- عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني: المكان الذي تنشط فيه والبلد الذي سجلت فيه.
- الأنشطة الرئيسية،وطبيعة العمليات المنجزة .
- اسم الشركة الأم وتسمية المجتمع الذي ترتبط به الوحدة عند الاقتضاء.
- معدل عدد العاملين فيها خلال الفترة.

تقدم القوائم المالية وجوبا بالعملة الوطنية ويمكن القيام بجبر المبالغ الوارد ذكرها في الكشوف المالية إلى ألف وحدة.

تقدم القوائم المالية المعلومات التي تتيح إجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.

كل فصل من الميزانية، جدول حسابات النتائج، وجدول تدفقات الخزينة يتضمن بيانا للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة.

وإذا حدث عقب تغيير لطريقة التقييم أو التقديم،أن أحد الفصول المرقومة لكشف مالي مالا يمكن مقارنته بفصل السنة المالية السابقة فمن الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة بجعل عملية المقارنة أمرا ممكنا.

وعدم توافر المقارنة (بفعل وجود مدة للسنة المالية مختلفة أو لأي سبب آخر) فإن إعادة ترتيب المعلومات أو التعديلات الرقمية التي تجرى على السنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة يجب توضيحها في الملحق.

شكل رقم7: يبين مكونات القوائم المالية.

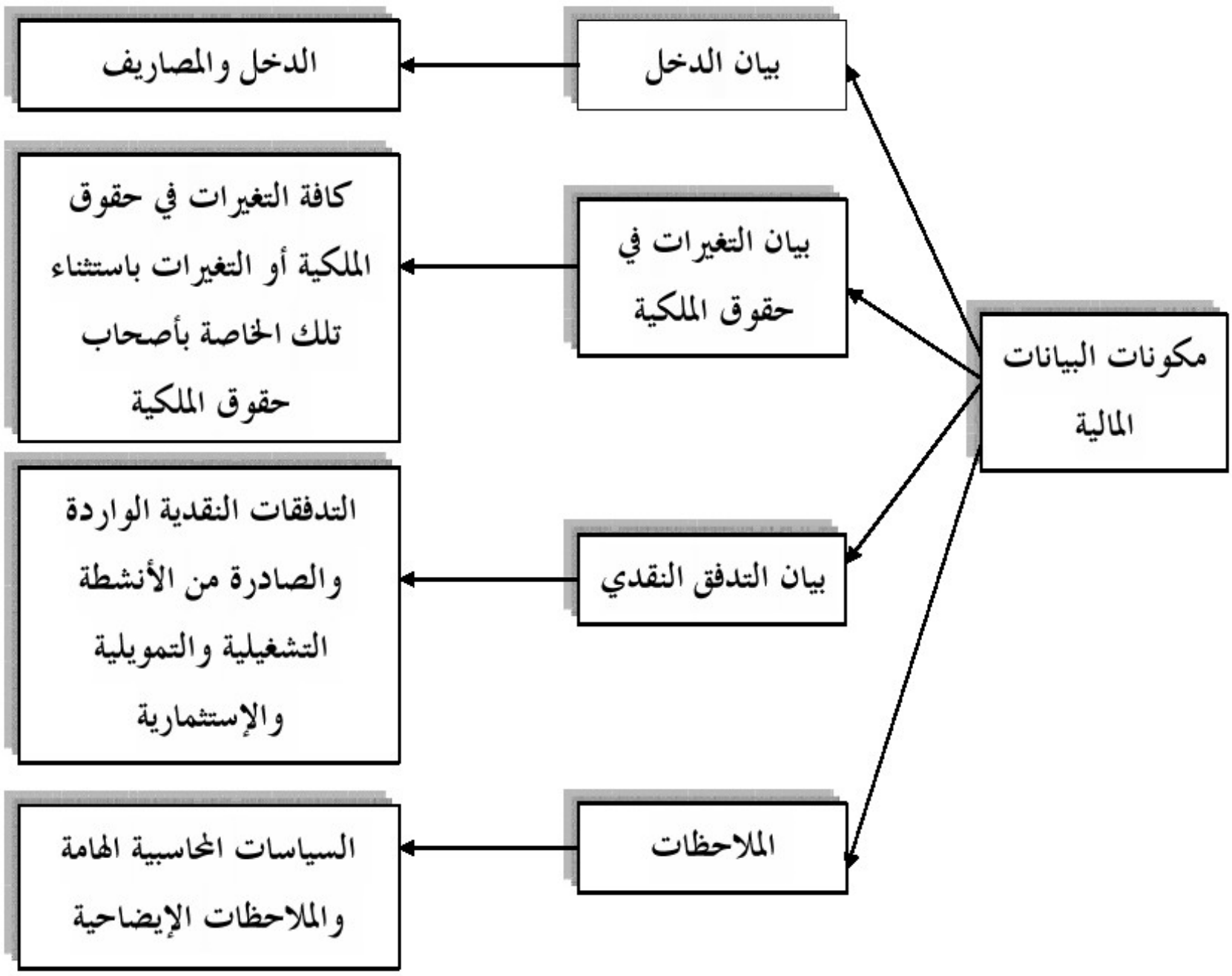

المصدر: حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق، مرجع سابق، ص:175

إن هذه الظروف المختلفة قد أدت إلى إستخدام تعاريف مختلفة لعناصر القوائم المالية على سبيل المثال: الأصول، الإلتزامات، حقوق الملكية، والدخل والمصاريف. وينتج عن ذلك أيضا استخدامها لمعايير مختلفة في الاعتراف بعناصر القوائم، وفي تفضيل أسس مختلفة للقياس كما يتأثر كذلك نطاق القوائم المالية ومستوى الإفصاح عنها.

إن لجنة معايير المحاسبة الدولية ملتزمة بتطبيق هذه الفروق من خلال السعي لزيادة توافق التشريعات ومعايير المحاسبة،والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية. ويعتقد أن المزيد من

هذا التوافق يمكن أن يتحقق بشكل أفضل من خلال التركيز على القوائم المالية، التي تعد لأغراض توفير المعلومات المفيدة في صنع القرارات الاقتصادية.[1]

ويرى مجلس إدارة لجنة أن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض تحقق لأغراض المشتركة لمعظم المستخدمين،ذلك أن كافة المستخدمين تقريبا يصنعون قرارات إقتصادية على سبيل المثال من أجل:[2]

- تحديد متى يتم الشراء أو الاحتفاظ باستثمار في حقوق الملكية أو بيعها.
- تقييم مدى قيام الإدارة بمسؤولياتها.
- تقييم الأمان المتوفر للأموال التي أقرضت للمؤسسة.
- تحديد السياسات الضريبية.
- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع... الخ.

لبلوغ الهدف الأساسي للمحاسبة المالية يجب أن تتوفر شروط في القوائم المالية وهي:[3]

- أن تكون المعلومات صادقة، يفترض في القوائم المالية وملاحقها تمثيلا للأحداث بصدق وبشكل لا يدع مجالا للتزاع.
- تسمح هذه المعلومات بإعداد مقارنات، ليس فقط عبر الزمن ولكن كذلك بين مجموعة من المؤسسات التي تنتمي إلى نفس القطاع. وهو ما يفترض أن تقدم القوائم المالية بشكل موحد وبنفس طرق التقييم، وأن تكون مكملة بمعلومات أخرى مفصلة لضمان الصحة في المقارنة.

وطبقا لمعيار المحاسبة الدولي الأول (المعدل عام 1997) فإن الغرض من القوائم المالية هو توفير معلومات عن المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية. وأن تستخدم هذه المعلومات في إتخاذ القرارات الإقتصادية.

---

(1) حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معاييرالإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق، مرجع سابق، ص:176

(2) نفس المرجع السابق، ص:176

(3) نفس المرجع السابق، ص: 174

الفرع الثالث: أهداف القوائم المالية [1]

تتضمن الأهداف العامة للقوائم المالية كما وردت في القائمة رقم(4) الصادرة عن مجلس مبادئ المحاسبة APB "accounting principles board" المنبثق عن مجلس المحاسبين القانونيين الأمريكيين"accounting the american instite of certified public" مايلي:

أولا: تقديم معلومات موثوقة تتعلق بالمواد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالمشروع لتحقيق:

- القدرة على تقييم نقاط القوة والضعف للمشروع.
- بيان مصادر التمويل والاستثمارات للمشروع.
- تقييم قدرته على مواجهة الالتزامات.
- بيان أساس المصادر الخاصة بالمشروع لتقييم قدرته على النمو.

ثانيا: تقديم معلومات موثوقة حول التغييرات في صافي موارد المشروع الناتجة عن الأرباح المتحققة من الأنشطة المباشرة من أجل تحقيق تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين وإظهار قدرة عمليات المشروع في سداد التزامات الدائنين والموردين...إلخ.

ثالثا: تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة.

رابعا: الإفصاح عن أية معلومات أخرى ملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية.

يجب أن تقدم التقارير المالية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين والمستخدمين الآخرين لإتخاذ قرارات الإستثمارات والإقتراض والقرارات الشابهة الرشيدة، والمعلومات هنا يجب أن تكون مفهومة للأشخاص الذين لديهم معرفة أو فهم معقول حول الأنشطة الإقتصادية للمؤسسة وعلى إستعداد لدراسة هذه النعلومات باهتمام مناسب.

لا بد أن تقدم التقارير المالية معلومات حول الأداء المالي للمؤسسة خلال الفترة، حيث يستخدم المستثمرون والمقرضون المعلومات التاريخية لتقدير وتوقع الأداء المستقبلي لها، ويتم ذلك من خلال المعلومات المتعلقة بمقاييس الأرباح ومكوناتها.

كذلك تزويد المعلومات لتقدير مدى مسؤولية الإدارة عن توفير وسائل الحماية الازمة لحقوق الملاك، وتزويد المعلومات المفيدة للمديرين والإدارة العليا لإتخاذ القرارات التي تهم الملاك، وكذى المعلومات التفسيرية والتوضيحية المهمة.

---

[1] حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق، مرجع سابق، ص-ص: 177-179

تختلف القوائم المالية من دولة لأخرى لأسباب إقتصادية وقانونية وسياسية، وعوامل أخرى خاصة بالبيئة التي أعدت فيها هذه التقارير، وأيضا تتأثر القوائم المالية بكمية المعلومات التي تحتويها ونوعيتها ومدى حاجة المستفيدين من المعلومات المالية لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في القوائم المالية[1]

من أهم العوامل المؤثرة في تحديد الهدف من القوائم المالية نجد:

أثر المنظمات المهنية: ويتضح هذا الأثر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية بإصدار الآراء المحاسبية، وتبع ذلك قيام مجلس معايير المحاسبية المالية (FASB) توضح أهم المبادئ والإجراءات التي يجب إتباعها عند إعداد التقارير المالية، كما أن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) قام بإصدار النشرات والمطبوعات والأبحاث في مجال المحاسبة.

أثر الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية:حيث تلعب هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية (SEC) في الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبير في إصدار المبادئ والمعايير المحاسبية الملزمة للشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية بنيويورك. هذا إضافة إلى إلتزام هذه الشركات بتقديم القوائم المالية السنوية والدورية إلى هيئة تنظيم سوق الأوراق المالية لمراجعتها والتأكد من إلتزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة،كما تقوم الهيئة المشرفة على سوق الأوراق المالية بإنجلترا بدور مماثل في الإشراف والرقابة على القوائم المالية للشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في سوق لندن للأوراق المالية(ISE).

النظام الإقتصادي القائم: يأثر النظام الإقتصادي على القوائم المالية في الدول الصناعية الغربية، حيث يتم الإعتماد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الإقتصادية من المستثمرين والدائنين وغيرهم. بينما يقوم نظام المحاسبي في الدول ذات الإقتصاد المخطط مركزيا بتقديم المعلومات المحاسبية للمسؤولين عن برامج التنمية وخططها لإعداد الإحصائيات الأزمة للتخطيط على المستوى القومي.

التضخم وارتفاع الأسعار: حيث أن انخفاض القوة الشرائية للنقود في كثي من بلدان العالم وخاصة البرازيل والأرجنتين أدى إلى إعادة النظر في التقارير المالية للشركات المساهمة في هذه البلاد وإعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة. فقد أصدر مجلس معايير

---

[1] حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق، مرجع سابق، ص،ص: 179،180 .

المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولي رقم 29 عام 1989 والمعاد صياغته عام 1994 والذي يعالج التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع.

أثر تدخل الدولة: تقوم الدولة بدور رئيسي في الدول بدور رئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي والقوائم المالية والمعلومات المالية التي يوفرها للمستفيدين منها.هذا في مختلف الأجهزة سواء الضريبة أو الرقابة المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة ومصروفها ومراجعة القوائم المالية للشركات التي تساهم في الدولة والتأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة.

ويمكن الحديث عن عوامل أخرى تؤثر على الهدف من التقارير المالية. مثل درجة كفاءة السوق المالية والضوابط القانونية والتشريعية المعمول بها الدول والتي تنظم عملية إعداد وعرض القوائم المالية.

الفرع الخامس:الغرض من القوائم المالية [1]

تعرف القوائم المالية ذات الأغراض العامة بأنها القوائم المعدة لمقابلة إحتياجات المستخدم الذي لا يكون في وضع يسمح له بطلب تقارير تعد خصيصا للوفاء بمتطلباته الخاصة.

وتتضمن القوائم المالية ذات الأغراض العامة تلك التي تقدم ضمن تقارير ذات صفة العموم مثل التقرير السنوي.

تمثل القوائم المالية للمؤسسة عرضا هيكليا ذا طابع مالي لمركزها المالي وما أنجزته من معاملات، وتهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد كثيرا مستخدميها في إتخاذ القرارات، كما تساعد أيضا في إظهار نتائج إستخدام الإدارة للموارد المتاحة لها.

ولتحقيق هذا الهدف فإن القوائم المالية تعطي بيانات عن الآتي:

- الأصول، الإلتزامات، حقوق الملكية، الإيرادات والمصروفات متضمنة الأرباح والخسائر، التغيرات الأخرى في حقوق الملكية،التدفقات النقدية.
- وتساعد هذه المعلومات، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة وخاصة توقيت وإحتمالية توليد هذه التدفقات النقدية.

---

[1] حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق، مرجع سابق ص-ص: 181_190 (بتصرف)

تقوم إدارة المؤسسة بإعداد تقرير منفصل عن القوائم المالية تستعرض فيه الصورة العامة للأداء المالي والمركز المالي للمؤسسة وظروف أهم حالات عدم التأكد التي تواجهها، على أن يتضمن هذا التقرير كحد أدنى ما ورد بقانون الشركات ولائحته التنفيذية والقوانين الأخرى المنظمة لذلك.

قد يتضمن هذا التقرير مايلي:

♦العناصر الأساسية التي تحدد الآداء المالي والتي تتضمن التغيرات في البيئة المحيطة بالمؤسسة ومدى قدرة المؤسسة على مواجهة تلك التغيرات وتأثيرها عليها وكذلك سياستها في الإستثمارات المتاحة لديها بالإضافة إلى سياسة توزيع الأرباح.

♦مصادر تمويل المؤسسة ومعدلات الإلتزامات إلى حقوق الملكية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها.

الإيضاحات: تحتوي على معلومات بالإضافة إلى ماتم عرضه بالقوائم المالية وتقدم الإيضاحات شرحا وتوضيحا للبنود المعروضة في تلك القوائم.

المفترض أن يكون لدى مستخدمي القوائم المالية مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الإقتصادية والمحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية.

ومن أهم معايير المحاسبة الدولية التي تطرقت للقوائم المالية، نجد كل من المعيار الأول (IAS1)، والمعيار السابع(IAS7):

معيارالمحاسبة الدولي الأول(IAS1) "عرض البيانات المالية ":

صدر هذا المعيار في جوان 2003، والهدف منه هو بيان الإطار العام لعرض البيانات المالية ومن أهم المبادئ الأساسية التي تحكم إعداد البيانات وهي:

♦مبدأ استمرارية المؤسسة.

♦مبدأ الإستحقاق في المحاسبة.

فبالنسبة لمبدأ استمرارية المؤسسة، فعند إعداد القوائم المالية يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المؤسسة على البقاء كمؤسسة مستمرة، ويجب إعداد البيانات المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة مالم تكن هناك نية لدى الإدارة تصفية المؤسسة ملزم بالإفصاح عن ذلك.

أما عن مبدأ الإستحقاق في المحاسبة، فيجب على المؤسسة إعداد بياناتها المالية فيما عدا المعلومات الخاصة بالتدفق النقدي بموجب المحاسبة على أساس الإستحقاق حيث يتم الاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها، ويتم تسجيلها في السجلات المحاسبية والإبلاغ عنها في البيانات المالية للفترات التي تتعلق بها.

يتطلب معيار المحاسبة الدولي الأول (IAS1) إفصاحات معينة في صلب القوائم المالية (البيانات المالية) ويشمل مصطلح الإفصاح في معنى واسع، ويشمل بنودا مقدمة في بداية كل قائمة مالية وكذلك في إيضاحات القوائم المالية، ويتم عمل الإفصاحات المطلوبة بموجب معايير المحاسبة الدولية الأخرى حسب متطلبات هذا المعيار.

يشجع معيار المحاسبة الدولي الأول (IAS1) المؤسسات على أن تقوم الإدارة بتقديم مراجعة مالية خارج البيانات المالية، تبين وتوضح الملامح الرئيسية للأداء المالي والمركز المالي للمؤسسة، وكذا نواحي الشكوك الرئيسية لمختلف المعاملات التي تواجهها، كما يحتوي هذا التقرير على مراجعة لمايلي:

- العوامل والتأثيرات الرئيسية التي تحدد آداء المؤسسة ومدى إستجابتها لهذه التغيرات.
- مصادر التمويل للمؤسسة وسياسة التمويل بواسطة القروض وإدارة المخاطرة.

إن التطبيق المناسب لمعايير المحاسبة الدولية مع إفصاح إضافي حينما يكون ذلك ضروري ينجم عنه بيانات مالية تحقق عرضا عادلا في أغلب الأحوال.

المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS2) "بيان التدفق النقدي":

إن الهدف من هذا المعيار هو إلزام بتوفير المعلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية وما يعادلها للمشروع بواسطة بيان التدفق النقدي، والذي يصنف التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية والإستمرارية والتمويلية.

كما يهدف أيضا إلى تلبية متطلبات القرارات الإقتصادية لمستخدمي المعلومات في تقييم قدرة المؤسسة على توليد نقدية(النقدية بالخزينة والبنك والودائع تحت الطلب)، وما يعادلها (تتكون من الإستثمارات قصيرة الأجل والتي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد ومعروف من النقدية)، وكذلك توقيت ودرجة التأكد المتعلقة بتوليد تلك التدفقات.

على المؤسسة إعداد بيان التدفق النقدي وفقا لمتطلبات هذا المعيار وتقديمها كجزء مكمل لبياناتها المالية لأي فترة تقدم عنها البيانات المالية، بمعنى آخر أن كل المؤسسات الخاضعة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية ملزمة بعرض قائمة تدفقات لخزينة ضمن قوائمها المالية، وذلك لكل فترة من الفترات التي تقوم المؤسسة بإعداد بياناتها المالية.

من فوائد المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية هي تقييم التغيرات في صافي أصول المشروع وقدرتها في التأثير على مبالغ التدفقات النقدية وتوقيتها، لأجل التكيف مع الظروف والفرص المتغيرة.

وهي مفيدة كذلك في اختبار دقة التقديرات المسبقة للتدفقات النقدية المستقبلية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي وأثره على الأسعار المتغيرة.

المطلب الثاني: تقديم القوائم المالية

الفرع الأول: الميزانية

أولا: تعريف الميزانية[1]

تعتبر الميزانية بيانا لكافة الأحداث التي تم إنجازها وتسجيلها في المؤسسة إضافة إلى أنها تظهر وتلقي الضوء علي التاريخ الماضي والوضع الحالي للمؤسسة ويمكن من خلالها وبواسطة التحليل المالي قراءة الأحداث المستقبلية.

إن التمييز بين الموجودات والمطلوبات المتداولة وغير المتداولة أصبح أمرا ضروريا حيث يجب على كل مؤسسة أن تحدد بناءا على طبيعة عملياتها ما إذا كانت ستعرض الموجودات المتداولة وغبر المتداولة المطلوبات المتداولة وغير المتداولة كفئات منفصلة في صلب الميزانية وعندما تختار المؤسسة عدم إجراء هذا التصنيف يجب تقديم الموجودات والمطلوبات بشكل عام حسب سيولتها.

الميزانية تصف عناصر الأصول والخصوم كلا على حدا وتبرز بصورة منفصلة العناوين الآتية على الأقل عند وجود عمليات تخص هذه العناوين.

1- في الأصول[2]

- التثبيتات غير مادية.
- التثبيتات المادية.
- الاهتلاكات.
- المساهمات.
- الأصول المالية.
- المخزونات.
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- الزبائن ومدنيين آخرين والأصول الأخرى المماثلة(أعباء مثبتة سلفا).
- خزينة الأموال الايجابية ومعادلات الخزينة الايجابية.

---

[1] حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق، مرجع سابق، ص:183 (بتصرف)

[2] Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, p : 36 (ترجمة بتصرف)

2-في الخصوم[1]

♦رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطيات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى:

- ♦ الخصوم الغير الجارية التي تتضمن فائدة.
- ♦ الموردون والدائنون الآخرون.
- ♦ خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- ♦ المرصودات للأعباء والخصوم المماثلة (حواصل مثبتة سلفا).
- ♦ خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

*ليس هناك من مقاصة ممكنة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم في الميزانية إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية أو إذا تقرر من البداية إنجاز عناصر أصول وخصوم متزامنة أوعلى أساس واضح جلي. هكذا فان أصلا ماليا وخصما ماليا تتم مقاصتهما، والرصيد المتبقي الصافي يقدم في الميزانية عندما تكون المؤسسة:

- ♦ تمتلك حقا نافذا من الوجهة القانونية بإجراء مقاصة المبالغ المدرجة من الحسابات.
- ♦ تعتزم إما إخمادها على أساس واضح وإما إنجاز الأصل المالي وإخماد الخصم المالي في آن واحد.

الفرع الثاني:حساب النتيجة[2]

أولا:تعريف حساب النتيجة

هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية. ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. ويبرز النتيجة الصافية للسنة المالية مميزا بين الربح/الكسب أو الخسارة.

المعلومات الدنيا المقدمة في جدول حسابات النتائج هي كالأتي:

1 –تحليل الأعباء حسب طبيعتها: الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية:

- ♦ الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- ♦ منتجات الأنشطة العادية.

---

[1]Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, pp : 36-38 (ترجمة بتصرف)

[2]ibid,, pp :39,40 (ترجمة بتصرف)

- ♦ المنتجات المالية والأعباء المالية.
- ♦ أعباء العاملين.
- ♦ الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- ♦ المخصصات للإهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات غير المادية.
- ♦ نتيجة الأنشطة العادية.
- ♦ العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)
- ♦ النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- ♦ النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

2-في حالة حساب النتيجة اجملمدة:

- ♦ حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المجمدة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية،
- ♦ حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

المعلومات الدنيا الأخرى المقدمة إما في حساب النتيجة، وإما في الملحق المكمل لحساب النتيجة هي الآتية:

- ♦ تحليل منتجات الأنشطة العادية.
- ♦ مبلغ الحصص في الأسهم مصوتة عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

ملاحظة

تتم المقاصة بين عناصر المنتجات والأعباء، ويقدم الرصيد الصافي في حساب النتيجة.

- ♦ إذا كانت مرتبطة بأصول وخصوم هي نفسها محل لمقاصة
- ♦ إذا كانت ناجمة عن مجموع معاملات أو حوادث مجانسة أو مماثلة و لم تكن أهميتها وطبيعتها أو تأثيرها بالذي يتطلب إعلاما منفصلا مثل الأرباح والخسائر متأتية من أدوات مالية محتازة في حافظة معاملات تجارية.
- ♦ إذا كان مثل تلك المقاصة يفرضها التنظيم أو يأذن بها مثل أرباح وخسائر نجمت عن خروج أصول غير جارية أو عمليات تغطية الصرف.

الفرع الثالث: جدول تدفقات الخزينة (الطريقة مباشرة وغير مباشرة) [1]

هي قائمة مهمة كما ينص عليه المعيار الدولي الأول "IAS1" وهدفه هو إعطاء معلومات عن الخزينة نتيجة أهمية وجود السيولة وتحقيق التوازن المالي في المؤسسة، وهو جدول غير موجود في النظام الحالي PCN يسمح بتفسير التغيرات التي حدثت في خزينة المؤسسة، وتطبيق 3 مجموعات من العناصر المسؤولة عنها(دورة الاستغلال دورة الاستثمار دورة التمويل).

الهدف من جدول تدفقات الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائر الأموال، وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه التدفقات المالية.

يقدم جدول تدفقات الأموال مدا خيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها:

- ♦ التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية.
- ♦ التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار.
- ♦ التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل.
- ♦ تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.

تقدم تدفقات الأموال الناجمة عن الأنشطة العملياتية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة:- [2]

1-الطريقة المباشرة

- ♦ تقديم العناوين الرئيسية لدخول الأموال الإجمالية وخروجها (الزبائن الموردون، الضرائب ...) قصد إبراز تدفق مالي صاف.
- ♦ مقابلة هذا الدفق المالي الصافي بالنتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

2-الطريقة الغير مباشرة

- ♦ آثار المعاملات التجارية دون التأثير في الخزينة (إهتلاكات، تغيرات الزبائن لمخزونات، تغيرات الموردين).
- ♦ التغيرات والتفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة).
- ♦ التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة البيع الزائدة أو الناقصة....)

وهذه التدفقات تقدم كلا على حدة.

---

[1] حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق، مرجع سابق، ص ص:183،184

[2] Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, p :41 ترجمة بتصرف

*والمعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يأتي :

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة كالانخفاض والارتفاع والتسديد.
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

الفرع الرابع: جدول التغيرات في الأموال الخاصة [1]

هو جدول على شكل مصفوفة يبين في جانب الأسطر العناصر التي تؤثر على الأموال الخاصة، وفي جانب الخانات (الأعمدة) البنود المعنية بالتغير "رأس مال اجتماعي، علاوات إصدار، فروقات إعادة التقييم، الاحتياطات والنتائج" ينطلق من عناصر سنة (ن-2).

هذا الجدول يبين لنا كيف تغيرت العناصر المكونة للأموال الخاصة، وما هي العمليات المسؤولة عن هذا التغيير.

ومن العناصر التي تفسر التغيرات في الأموال الخاصة نجد: تغيير طرق، إعادة التقييم، الأرباح والخسائر غير المسجلة في جدول النتائج، الأرباح الموزعة، رفع راس المال، النتيجة الصافية للدورة...الخ.

أما فوائد المعلومات التي يجب عرضها في بيان التغيرات في الأموال الخاصة :

تبين التغيرات في الأموال الخاصة بين تاريخين للميزانية، وكذلك الزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المعينة التي تم تبنيها للإفصاح عنها في البيانات المالية.

تبين الأخطاء والتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية التي تتطلب إدراج كافة عناصر الإيرادات والمصروفات المعترف بها في فترة تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة.

تعطي أكثر دلالة للمعاملات الرأسمالية مع مالكي المؤسسة بما في ذلك توزيع الأرباح وإبراز إجمالي أرباح وخسائر المؤسسة.

---

[1] حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق، مرجع سابق، ص:185

الفرع الخامس: ملحق القوائم المالية

أولا:تعريف الملحق[1]

يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت تلك المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:

-القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك الحسابات وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها جديرة بالتفسير والتبرير.

-مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الحصيلة وحساب النتيجة، وجدول تدفقات الأموال وبيان تغير رؤوس الأموال الخاصة.

-المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي تتم عند الاقتضاء مع تلك الكيانات أو مسيريها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص تلك المعاملات.

-المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

- تكون المذكرات الملحقة بالكشوف المالية موضوع تقديم منظم، وكل فصل أو باب من أبواب الحصيلة، حساب النتيجة، وجدول تدفقات الأموال، وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة يحيل إلى الإعلام المناسب له في المذكرات الملحقة.

-إذا طرأت حوادث عقب تاريخ إقفال السنة المالية، و لم تؤثر في وضع الأصل أو الخصم بالنسبة إلى الفترة السابقة للإقفال، فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح (تقويم) يد أن تلك الحوادث تكون موضوع إعلام بها في الملحق إذا كانت من الأهمية بحيث يمكن أن يؤثر إغفالها في القرارات التي يتخذها مستعملو الكشوف المالية، وحينئذ فإن الإعلام يبين ما يأتي:

- ♦ طبيعة الحادث.
- ♦ تقدير التأثير المالي أو الأسباب التي تجعل التأثير المالي لا يمكن تقديره.

[1]Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, p :42

ثانيا: الهدف من الملحق[1]

تقدم االكيانات التي تستعين بالادخار العمومي المعلومات الخصوصية اللازمة لمستعملي الكشوف المالية من أجل:

- فهم النتائج الماضية.
- تقييم أخطار الوحدة ومردوديتها.

وفي هذا الإطار، تقدم على الخصوص، استنادا إلى كشوفها المالية المثبتة، معلومات تخص ما يأتي:

- مختلف أنماط المنتجات والخدمات التابعة لنشاطها.
- مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها.

ملاحظة: الشكل القانوني للقوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد موجودة في الملاحق.

المبحث الثاني: التغيرات الحاصلة في القوائم المالية

للقيام بالمقارنة بين القوائم المالية حسب المخطط المحاسبي الوطني والنظام الجديد لا بد من التـــذكير بأن القوائم المالية هي مخرجات النظام المحاسبي الناتج عن تطبيق مرجع ما.

إذا رجعنا إلى أهداف المخطط المحاسبي الوطني PCN فإنه يستجيب لحاجات محدودة نذكر منها:

- تحديد الضريبة على الأرباح.
- حاجات إحصائية (تحديدا لناتج الوطني).....إلخ.

وحتى وإن كان للمخطط المحاسبي الوطني أهداف ضمنية تتعلق بقياس الذمة المالية وتحديد مـــستوى نجاعة المؤسسة، وتشكيل معومات مساعدة على اتخاذ القرار، فإن الهدف الجبائي كان يغطـــي علـــى الأهداف الأخرى.

القوائم المالية حسب المخطط الوطني المحاسبي عددها3:

- لميزانية: تسمح بمعرفة الذمة المالية للمؤسسة.
- جدول حسابات النتائج:يسمح بتحديد مردودية المؤسسة.
- الملحق:هناك **15** جدولا يمكن من الحصول على تفاصيل عن الميزانية وجدول حسابات النتائج.

---

[1] Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, p :42. ترجمة بتصرف

الهدف من النظام المحاسبي الجديد هو تقديم إطار مفاهمي يخدم أساسا وأولا المساهمين، ثم بعد ذلك الأطراف الأخرى مثل البنوك والموردين والزبائن وإدارة الضرائب...إلخ. ولأن المستعملين الأساسيين المستهدفين أولاهم المساهمين في النظام الجديد، عوض إدارة الضرائب في المخطط القديم وأصبحت المعلومات كمية ونوعية في نفس الوقت.[1]

المطلب الأول: التغيرات الواردة في الميزانية[2]

*المخطط الحالي: التصنيف هو في الأصول حسب درجة السيولة وفي الخصوم حسب درجة الإستحقاقية.

*النظام الجديد: التصنيف هو حسب الدوري وغير الدوري، فالأصول غير الدورية هي العناصر التي سيتم تحقيقها أو استهلاكها أو بيعها في12شهرا التالية للإقفال. وكذلك الخصوم غير الدورية هي الخصوم التي يتم إطفاؤها في أجل يتجاوز 12شهرا. أما الخصوم الدورية فهي التي يتم إطفاؤها خلال 12شهرا التالية لتاريخ الإقفال.

*المخطط الحالي: ما يظهر في الميزانية هي أرصدة الحسابات التي تحصل عليها بتجميع الحسابات الفرعية إلى أن يصل إلى الحسابات الرئيسية.

*النظام الجديد: المؤسسة تجد نفسها مضطرة لإعداد القوائم المالية بتوزيع أرصدة بعض الحسابات بين الأصول غير الدورية والأصول الدورية ونفس الشيئ بالنسبة للخصوم.

*المخطط الحالي: يتميز بالجمود بالنسبة للعنصر والبنود التي يجب أن تظهر فيه.

*النظام الجديد: يتميز بالديناميكية بحيث يمكن تكييف العناصر الظاهرة حسب المؤسسة المعنية وحسب حاجتها للمعلومات.

*المخطط الحالي: يعتمد عند تقييم الأصول على التكلفة التاريخية.

*النظام الجديد: تقييم الأصول هو تقييم إقتصادي وتقديري (يعتمد على التقديرات وكذا القيمة العادلة).

*المخطط الحالي:في الخزينة تدخل العناصر السائلة فقط.

*النظام الجديد: تظهر في الخزينة العناصر السائلة وشبه السائلة (كالتوظيفات المالية قصيرة الأجل جدا،القيم المنقولة للتوظيف.....إلخ).

---

(1) حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق، مرجع سابق، ص ص:209،210

(2) نفس المرجع السابق، ص ص:209-212.

كما يظهرفي النظام الجديد ما يسمى بالأصول غير المملوكة لدى المؤسسة ويخضع لكل إجراءات الأصول الأخرى المملوكة، من إهتلاك وغيره.أي يسقط مبدأ الملكية القانوني، مايهمنا ليس الطابع القانوني للأصل وإنما الوظيفة الإقتصادية للأصل(مثل إستثمارات محصل عليها بقرض إيجاري ،أما حسب المخطط الحالي PCN لا يظهر هذا النوع من الأصول لأهنا غير ملك للمؤسسة بل لا تظهر إلا الدفعة الإيجارية التي تظهر في نفقات إيجار (حساب621). بينما حسب (IAS/IFRS) يعتبرونه عملية إستثمارية ، وبالتالي لا بد أن يظهر في الأصول الثابتة(غير الدورية) وفي مقابل ذلك تظهر الإلتزامات المتعلقة بالقرض الإيجاري في الديون طويلة أو قصيرة الأجل أي في الخصوم الدورية أو غير الدورية.

*المخطط الحالي: الميزانية لم تأخذ بعين الإعتبار محاسبة المجموعات ،لا يوجد معيار يعتمد عليه بل يعتمد على معايير عامة(يؤخذ بما هو معمول به دوليا -إختيارات-).بينما القوائم المالية حسب (IAS/IFRS) فالعناصر المتعلقة بالمجموعات الظاهرة فيها،تعتمد على معايير واضحة.

نلاحظ أيظا فرق آخر هو أنه في النظام الجديد سيتم إضافة بعض العناصر المهمة في القوائم المالية مثل الإستثمارات المحصل عليها بغرض إيجاري وحذف بعض العناصر غير المهمة مثل المصاريف الإعدادية التي كانت تظهر في الميزانية المالية(PCN).

المطلب الثاني :التغيرات الواردة في جدول حسابات النتائج[1]

تعد قائمة جدول حسابات النتائج حسب النظام الجديد(IAS/IFRS) وفق منظورين:

*المنظور التقليدي حسب الطبيعة (كما هو عليه في PCN) مع إختلاف في مستويات المعالجة.

*المنظور حسب الوظيفة،معناه التمييز بين مختلف التكاليف من تكاليف الشراء وتكاليف التوزيع والبيع والتكاليف الإدارية. حيث يعتبر هذا المنظور(حسب الوظيفة) إختياريا وليس إجباريا، ويتطلب وضع نظام للمحاسبة التحليلية في المؤسسة الذي كان شبه معدوم في النظام القديم (PCN).

من حيث الشكل فجدول حسابات النتائج حسب النظام الجديد (IAS/IFRS) هو أكثر تفصيل من ماهو عليه في النظام الحالي (PCN) حيث يتطرق إلى كل من إنتاج الدورة، الفائض الإجمالي للإستغلال، النتيجة قبل الإهتلاك وقبل السياسة المالية،يطرح فقط مصاريف المستخدمين والضرائب

[1] حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق، مرجع سابق، ص ص:212-214.

والرسوم ،لم يطرح إلا المصاريف المالية و لم يضيف الإيرادات المالية و لم يطرح مخصصات الإهتلاك،كما هو معمول به في النظام القديم.

يحسب نتيجة العمليات "RESULTAT OPERATIONNEL" تختلف عن نتيجة الإستغلال في النظام الحالي (PCN) لأنها تتضمن الإيرادات المالية والمصاريف المالية.

لأن النتيجة المالية "RESULTAT FINANCIER" أصبحت مهما لتطور الأسواق المالية ولأن المدير المالي هو المسئول المباشر عنها فإن حساب النتيجة المالية شكل مستقل مهم جدا (إيرادات مالية – مصاريف مالية = نتيجة مالية).

نتيجة العمليات العادية حسب النظام الجديد (IAS/IFRS) هي نفسها نتيجة الإستغلال ح/83 في (PCN) في المنطق العام وتساوي إلى:

(نتيجة العمليات+ نتيجة المالية) وهي تحسب فعالية المؤسسة في الجانب المهني والسوق المالي.

حسب النظام الجديد (IAS/IFRS) يعتمد على حساب النتيجة حسب السهم:(نتيجة العمليات العادية/ عدد الأسهم العادية) وهذا لحساب معدل مردودية السهم التي تساعده على مقارنة مردوديته بالنسبة للفرص الأخرى في السوق المالي وإتخاذ القرار.

أما القائمين الجديدتين في النظام الجديد فهما جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة.

المطلب الثالث:التغيرات الواردة في جدول تغيرات الأموال الخاصة:[1]

على المؤسسة أن تقدم بصفة مستقلة ضمن قوائمها المالية قائمة تبين:

*النتيجة الصافية للدورة.

*كل عناصر الأعباء والإيرادات، الأرباح والخسائر المسجلة مباشرة في الأموال الخاصة طبقا لبعض معايير الإبلاغ المالي الدولية"IFRS "، وكذلك تبين مجموع هذه العناصر.

*تراكم العنصرين السابقين،بتمييز حصة الأقلية وحصة المجموعة.

*الأثر المتراكم لتغيير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء المسجلة طبقا للمعيار المحاسبي الدولي الثامن"IAS 8"في الأموال الخاصة.

أما عن فوائد المعلومات التي يجب عرضها في بيان التغيرات في رؤوس الأموال:

---

[1] حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق، مرجع سابق، ص ص:214،215

- تبين التغيرات في رؤوس الأموال بين تاريخين للميزانية،وكذلك الزيادة أو الإنخفاض في صافي موجوداتها خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المعنية التي تم تبنتها للإفصاح عنها في البيانات المالية.
- تبين الأخطاء والتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية التي تتطلب إدراج كافة عناصر الدخل والمصروفات المعترف بها في فترة تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة.
- تعطي أكثر دلالة للمعاملات الرأسمالية مع مالكي المؤسسة بما في ذلك توزيع الأرباح.
- تبرز إجمالي أرباح وخسائر المنشأة بما في ذلك تلك المعترف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين.

ملاحظة:بالنسبة لكل القوائم يعتمد على دورتين، الدورة الحالية والدورة التي سبقتها.

يمكن تلخيص أهم الفروقات للقوائم المالية حسب النظام الحالي (PCN) والنظام الجديد (IAS/IFRS) في الجدول المبسط التالي:

جدول رقم8: المقارنة بين القوائم المالية حسب النظام الحالي (PCN) وحسب النظام الجديد (IAS/IFRS):

الميزانية حسب "PCN"	الميزانية حسب المنظور الجديد
تتكون الميزانيةحسب "PCN" من05 أصناف: 1- الأموال الخاصة 2- الإستثمارات 3- المخزونات 4- الحقوق 5- الديون تعتمد الميزانية حسب"PCN" على معيار درجة السيولة المتزايدة (تصاعديا) في ترتيب الأصول ومعيار درجة الإستحقاقية المتزايدة في ترتيب الخصوم،لكن هذا المعيار ليس محترما تماما،فهناك عناصر غير سائلة لها طبيعة إستثمارية كسندات المساهمة مثلا	تتكون الميزانية حسب المعايير الدولية من 5 مجموعات: في الأصول نجد: -الأصول غير الدورية -الأصول الدورية في الخصوم نجد:-الأموال الخاصة -الخصوم غير الدورية -الخصوم الدورية • تعتمد الميزانية حسب المعايير الدولية على معيارين مزدوجين للتصنيف: أولا:المعيار الوظيفي الذي يرتب عناصر الميزانية حسب كونها تنتمي إلى أحد الدورات المالية التالية: - دورة الاستثمار أصول غير دورية أصول دورية - دورة الاستغلال

مرتبة في أسفل الميزانية بعد المخزونات على الرغم من عدم إرتباطها بدور الإستغلال.	خصوم دورية أموال خاصة - دورة التمويل خصوم غير دورية مثال:في هذه الحالة كل ما هو إستثمار مالي سندات المساهمة،سندات التوظيف طويلة الأجل، الإقراضات طويلة الأجل تصعد إلى دورة الإستثمار في الأعلى ضمن الأصول غير الدورية. ثانيا:بالإضافة إلى المعيار السابق يطبق أيضا معيار السيولة،فكل ما هو قصير الأجل ضمن الإقراضات مثلا أو كل ما هو سندات توظيف قصيرة الأجل يرتب ضمن الأصول الدورية. وكل ما هو قروض بنكية مثلا مستحقة في أقل من 12 شهرا(الجزء المستحق)توضع ضمن الخصوم الدورية.
جدول حسابات النتائج" PCN"	ج ح النتائج حسب المنظور الجديد
• تصنيف الأعباء والإيرادات في جدول حسابات النتائج،حسب طبيعتها فقط مع تسجيل النتائج في الصنف الثامن - نتيجة الإستغلال في حـ/83. - نتيجة خارج الإستغلال في حـ/84. - النتيجة الإجمالية(قبل الضريبة) في حـ/880. - أما نتيجة الدورة(النتيجة الصافية) فتسجل في حـ/88. • إيرادات ونفقات خارج الإستغلال	• تصنف الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها(ج ح النتائج حسب الطبيعة)وتصنف حسب وظيفتها(ج ح النتائج حسب الوظيفة) والنتائج لا تمر على صنف محاسبي خاص بها كما في "PCN"8، بل توضع مباشرة ضمن حسابات الأموال الخاصة، هذا المنظور المزدوج للنتائج يمنح للمؤسسة نتيجة عامة ونتيجة تحليلية. بعض النفقات والإيرادات والأرباح والخسائر لا تمر على صنف النفقات وصنف الإيرادات ، بل تسجل مباشرة في الأموال الخاصة كزيادات أو نقصان.

(79،69) تكون عنصر من عناصر النتائج. • تؤخذ الضريبة على الأرباح المستحقة خلال الدورة.	نتيجة الدورة تظهر في حـ/12. • عناصر النتائج الأساسية هي عناصر الاستغلال،تضاف العناصر الإستثنائية على سبيل البيان في قائمة النتائج • تحسب الضريبة على الأرباح وعلى أساس نتيجة الدورة وتصحح بعناصر الضرائب المؤجلة

المصدر: حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق، مرجع سابق، ص ص:215-217.

المبحث الثالث:التغيرات الحاصلة في الحسابات

نظرا للتطورات التي مست مختلف القطاعات وعلى وجه الخصوص القطاع المحاسبي والمالي وفي طريق انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية (omc) وفي ذات السياق فان هذه المنظمة تفرض على أعضائها الاعتراف والعمل بالمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق.

المطلب الاول: التحول من المخطط المحاسبي الوطني الى النظام المحاسبي المالي الجديد

وسنحاول إلقاء الضوء على هذا التحول من خلال دراسة مقارنة بين حسابات المخطط المحاسبي الوطني وحسابات المخطط المحاسبي الجديد وذلك عن طريق الجدول التالي:

جدول رقم 9: يبين الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني نحو النظام المحاسبي المالي الجديد

المخطط المحاسبي الوطني		المخطط المحاسبي الجديد	
1	**الأموال الخاصة**	**1**	**حسابات رؤوس الأموال**
10	رأسمال الشركة	101	رأس المال الصادر(رأس مال الشركة، الأموال المخصصة، أو أموال الاستغلال)
100	مساهمات الدولة		
101	مساهمات الجماعات المحلية		
102	مساهمات المؤسسات العمومية		
103	مساهمات الشركات الخاصة		
104	مساهمات الأفراد		

11	أموال شخصية		
110	أموال الاستغلال		
119	حساب المستغل	108	حساب المستقبل
12	علاوات متعلقة براس المال	103	العلاوات ذات الصلة برأس مال الشركة
13	الاحتياطات	106	الإحتياطات (القانونية، الأساسية، العادية والمقننة)
130	الاحتياطي القانوني		
131	الاحتياطات المنظمة		
132	احتياطات النظام الأساسي		
133	احتياطات تعاقدية		
134	احتياطات اختيارية		
14	إعانات الاستثمار	131	إعانات التجهيز
141	إعانات الاستثمارات المستلمة	132	إعانات الاستثمارات الأخرى
147	إعانات الاستثمارات المسجلة للمنتوج استثنائي		
15	فرق إعادة التقدير	105	فارق إعادة التقييم
152	فرق مضاف إلى الضريبة	104	فارق التقييم
		107	فارق التعادل
17	حسابات مابين الوحدات	**18**	حسابات الارتباط الخاصة بالمؤسسات والشركات في شكل مساهمة
		181	حسابات الارتباط بين مؤسسات
		188	حسابات الارتباط بين شركات في شكل مساهمة
18	نتائج قيد التخصيص	**11**	ترحيل من جديد
180		**12**	نتيجة السنة المالية
19	مؤونات الخسائر والتكاليف	**15**	مؤونات الأعباء – الخصوم غير الجارية
190	مؤونات الخسائر المحتملة	153	المؤونات للمعاشات والإلزامات المماثلة

		158	المؤونات الأخرى للأعباء – الخصوم غير الجارية
195	مؤونات التكاليف الواجب توزيعها على عدة سنوات	/	/
2	**الاستثمارات**	**2**	**حسابات الإستثمارات**
20	مصاريف إعدادية	61 62 63 65 68	حسابات الأعباء
200	مصاريف متعلقة بعقد الشركة		
201	مصاريف القروض		
202	مصاريف الاستثمار		
203	مصاريف التكوين المهني		
204	مصاريف سير العمل السابق لانطلاق العمل		
205	مصاريف الدراسات والأبحاث		
206	علاوات التسديد		
207	فرق الاقتناء		
208	مصاريف استثنائية		
209	استهلاك المصاريف الإعدادية	/	/
21	القيم المعنوية	**20**	استثمارات معنوية
210	أموال التجارة	207	فارق الشراء
212	حقوق الملكية الصناعية والتجارية	204	برمجيات المعلوماتية وما شابهها
		205	الإمتيازات والحقوق المماثلة، البراءات، والرخص، والعلامات
		208	استثمارات معنوية أخرى
22	الاراضى	211	القطع الأرضية
220	الأراضي المعدة للبناء والورش		
224	مقالع ومناجم		

226	الأراضي الأخرى		
24	تجهيزات الإنتاج	**21**	استثمارات مادية
240	المباني	213	البناءات
242	منشات مركبة	215	التركيبات التقنية، المعدات والأدوات الصناعية
241	المنشآت الهيكلية الأساسية	218	الإستثمارات المادية الأخرى
243	معدات وأدوات		
244	معدات النقل		
245	تجهيزات المكتب		
246	مواد التعبئة والتغليف		
247	تهييئات وتركيبات		
25	تجهيزات اجتماعية	218	الإستثمارات المادية الأخرى
250	مباني إجتماعية	213	البناءات
251	معدات إجتماعية	218	الإستثمارات المادية الأخرى
252	أثاث وتجهيزات منزلية		
257	ترميمات		
28	استثمارات قيد التنفيذ	**23**	استثمارات قيد التنفيذ
		232	الإستثمارات المادية الجاري إنجازها
		237	الإستثمارات غير المادية الجاري إنجازها
29	اهتلاك الاستثمارات	**28**	إهتلاك الإستثمارات
		280	إهتلاك الإستثمارات غير المادية
		281	إهتلاك الإستثمارات المادية
3	**المخزونات**	**3**	**حسابات المخزونات والجاري العمل بها**
30	بضاعة	**30**	المخزونات من البضائع
31	مواد ولوازم	**31**	المواد الأولية والتوريدات
		311	مادة A
		32	التموينات الأخرى

		321	المواد القابلة للاستهلاك
		322	التوريدات القابلة للاستهلاك
		326	التغليفات
33	منتجات نصف مصنعة	351	المنتجات الوسيطة
34	منتجات وأشغال قيد التنفيذ	**33**	إنتاج السلع الجاري إنجازه
		331	المنتجات الجاري إنجازها
		335	الأشغال الجاري إنجازها
		34	إنتاج الخدمات الجاري إنجازه
		341	الدراسات الجاري إنجازها
		345	الخدمات الجاري تقديمها
35	منتجات منجزة	355	المنتجات المصنعة
36	فضلات ومهملات	358	المنتجات المتبقية أو المواد المسترجعة (النفايات)
37	مخزونات موجودة في الخارج	**37**	المخزونات الخارجية (التي هي في الطريق، في المستودع أو في الإستيداع)
38	مشتريات	**38**	المشتريات المخزنة
39	مؤونات تدني قيمة المخزونات	**39**	خسائر القيمة عن المخزونات والجاري تخزينها
		390	خسائر القيمة عن مخزونات البضائع
		391	خسائر القيمة عن المواد الأولية والتوريدات
		392	خسائر القيمة عن التموينات الأخرى
		393	خسائر القيمة عن إنتاج السلع الجاري إنجازه
		394	خسائر القيمة عن إنتاج الخدمات الجاري إنجازه
		395	خسائر القيمة عن المخزونات من المنتجات
		397	خسائر القيمة عن المخزونات الخارجية
4	**الذمم**	**4**	**حسابات الغير**
40	حسابات الخصوم المدينة	467	الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة

42	حقوق الاستثمارات	26	المساهمات والديون الدائنة الملحقة بمساهمات
421	سندات المساهمة	261	سندات الفروع المنتسبة
		262	سندات المساهمة الأخرى
		265	سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة (المؤسسات المشاركة
422	سندات التجهيز	271	السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة
		272	السندات التي تمثل حق الدين الدائن (السندات والقسائم)
		273	السندات المثبتة التابعة لنشاط محافظة
423	سندات التوظيف	**50**	قيم التوظيف المنقولة
		501	القسط في المؤسسات المرتبطة
		503	الأسهم أو السندات الأخرى المخولة حقا في الملكية
		506	السندات، قسائم الخزينة وقسائم الصندوق القصيرة الأمد
		508	قيم التوظيف المنقولة الأخرى والديون الدائنة المماثلة
424	القروض	266	الديون الدائنة الملحقة بمساهمات المجمع
		274	القروض والديون الدائنة المترتبة على عقد إيجار – التمويل
425	تسبيقات ودفعات على الاستثمار	238	التسبيقات والحسابات المدفوعة عن طلبيات الإستثمارات
426	كفالات مدفوعة	275	الودائع والكفالات المدفوعة
429	حقوق الاستثمارات الأخرى	267	الديون الدائنة الملحقة بمساهمات خارج المجمع
		268	الديون الدائنة الملحقة بشركات في حالة

			مساهمة
		276	الديون الدائنة الأخرى المثبتة
43	حقوق على المخزونات	/	/
430	تسبيقات للموردين	409	الموردون المدينون :التسبيقات والمدفوعات على الحساب،
435	إيداعات مدفوعة	275	الودائع والكفالات المدفوعة
438	تسبيقات للتحصيل	468	الأعباء الأخرى الواجب دفعها والمنتجات المطلوب استلامها.
44	حقوق على الشركاء والشركات الحليفة	**45**	المجمع والشركاء
440	شركاء	451	عمليات المجمع
444	حسابات جارية لشركاء وشركات حليفة	455	الشركاء – الحسابات الجارية
448	حقوق على الشركات الحليفة	456	الشركاء العمليات عن رأس المال
		458	الشركاء، العمليات التي تمت بالاشتراك معا أو في تجمع
45	تسبيقات على الحساب	/	/
456	ضرائب محجوزة على مدخولات القيم المنقولة	447	الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة
457	رسوم قابلة للاسترجاع واقتطاعات	442	الدولة، الضرائب والرسوم القابلة للتحصيل من أطراف أخرى
		445	الدولة – الرسوم على رقم الأعمال
46	تسبيقات للاستغلال	/	/
463	تسبيقات للمستخدمين	425	العاملون – التسبيقات والمدفوعات على الحساب الممنوحة
464	تسبيقات على الضرائب والرسوم	447	الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات

			المماثلة
468	مصاريف مسجلة مسبقا	486	الأعباء المعاينة سلفا
469	نفقات في انتظار الاقتطاع	**47**	الحسابات الانتقالية الإنتظارية
47	حقوق على الزبائن	**41**	الزبائن والحسابات المرتبطة بهم
470	الزبائن	411	الزبائن
471	الزبائن – اقتطاعات الضمان	416	الزبائن المشكوك فيهم
477	نواتج للتحصيل	518	الفوائد المنتظرة
478	فاتورات للتحويل	417	الديون الدائنة عن أشغال أو خدمات جار إنجازها
		418	الزبائن – المنتجات التي لم تعد فواتيرها بعد
479	أوراق تجارية للتحصيل	413	الزبائن والسندات المطلوب تحصيلها
48	أموال جاهزة	/	/
480	أموال موضوعة عند الموثق	511	قيم التحصيل
483	حسابات لدى الخزينة	515	الخزينة العمومية والمؤسسات العمومية
484	حسابات لدى المؤسسات المالية	517	الهيئات المالية الأخرى
485	البنك	512	بنوك الحسابات الجارية
486	حسابات بريدية	511	قيم التحصيل
487	الصندوق	**53**	صندوق الأموال
		531	صندوق
		532	صندوق أ
488	سلفات مستديمة واعتمادات	**54**	وكالات التسبيقات والإعتمادات المالية
		541	وكالات التسبيقات المالية
		542	الإعتمادات
489	تحويلات مالية	581	تحويلات الأموال
49	مؤونات تدني قيم الحقوق	**49**	خسائر القيمة عن حسابات الأطراف الأخرى
		491	خسائر القيمة عن حسابات الزبائن

		495	خسائر القيمة عن حسابات المجمع وعن الشركاء
		496	خسائر القيمة عن حسابات مدينين مختلفين
		581	الأرصدة – الخصوم الجارية
5	**الديون**	**5**	**الحسابات المالية**
50	حسابات الأصول الدائنة	467	الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة
52	ديون الاستثمار	**16**	الإقتراضات والديون المماثلة
520	قروض سندية	161	السندات التساهمية
		163	الإقتراضات السندية الأخرى
521	قروض بنكية	164	الإقتراضات لدى مؤسسات القرض
522	اعتمادات الاستثمارات	167	الديون المترتبة على عقد الإيجار – التمويل
523	قروض اخرى	168	الإقتراضات والديون الأخرى المماثلة
524	موردون – ضمانات محجوزة	409	الموردون المدينون :التسبيقات والمدفوعات على الحساب، RRRالواجب الحصول عليه، والديون الدائنة الأخرى
525	كفالات مقبوضة	165	الودائع والكفالات المقبوضة
529	ديون الاستثمارات الأخرى	464	الديون المدينة عن عمليات شراء قيم منقولة توظيفية، وصكوك مالية مشتقة
53	ديون المخزونات	**40**	الموردون والحسابات المرتبطة بها
530	الموردون	401	موردو المخزونات والخدمات
		404	موردو التثبيتات
538	فواتير للاستلام	408	موردو الفواتير التي لم تصل إلى صاحبها
54	مبالغ محتفظ بها في الحساب	/	/
543	ضرائب على الدخل الاجمالي	444	الدولة – الضرائب على النتائج
545	اقتطاع المشاركات في الضمان الاجتماعي	441	الدولة والجماعات العمومية الأخرى، الإعانات المطلوب استلامها

546	اعتراضات على الاجور	427	العاملون – الاعتراضات
547	رسوم مستحقة على المبيعات	445	الدولة – الرسوم على رقم الأعمال
55	ديون تجاه الشركاء والشركات الحليفة	/	/
551	مساهمات للتسديد	456	الشركاء العمليات عن رأس المال
555	حسابات جارية للشركاء	455	الشركاء – الحسابات الجارية
556	قسائم وحصة أرباح للدفع	457	الشركاء – الحصص الواجب دفعها
557	حصة الادارة للدفع	468	الأعباء الأخرى الواجب دفعها والمنتجات المطلوب إستلامها.
558	ديون نحو الشركات الحليفة	**17**	الديون المرتبطة بالمساهمات
		171	الديون المرتبطة بمساهمات المجمع
		172	الديون المرتبطة بمساهمات خارج المجمع
		173	الديون المرتبطة بشركات في شكل مساهمة
		178	الديون الأخرى المرتبطة بمساهمات
56	ديون الاستغلال	/	/
563		**42**	العاملون والحسابات المرتبطة بهم
		421	العاملون – الأجور المستحقة
		422	أموال الخدمات الاجتماعية
		426	العاملون – الودائع المستلمة
		428	العاملون – الأعباء الواجب دفعها والحواصل المطلوب استلامها
564	ضرائب الاستغلال الواجبة الأداء	444	الدولة – الضرائب على النتائج
568	الهيئات الاجتماعية	**43**	الهيئات الاجتماعية والحسابات المرتبطة بها
		431	الضمان الاجتماعي
		432	الهيئات الاجتماعية الأخرى
		438	الهيئات الاجتماعية – الأعباء الواجب دفعها

			والحوا صل المطلوب استلامها
57	تسبيقات جارية	/	/
570	تسبيقات وسلفات مقبوضة	411	الزبائن
577	تخفيضات للمنح	468	الأعباء الأخرى الواجب دفعها والمنتجات المطلوب استلامها.
578	نواتج مسجلة مسبقا	487	الحواصل المعاينة سلفا
579	إيرادات قيد التحصيل	**47**	الحسابات الانتقالية الإنتظارية
58	ديون مالية	/	/
583	أوراق الدفع	403	موردو السندات الواجب دفعها
		405	موردو تثبيتات السندات المطلوب دفعها
588	تسبيقات بنكية	519	المساهمات المصرفية الجارية
6	**التكاليف**	**6**	**حسابات الأعباء**
60	بضائع مستهلكة	600	مشتريات البضائع المبيعة
61	مواد ولوازم مستهلكة	601	المواد الأولية
		602	التموينات الأخرى
		603	تغيرات المخزونات
		604	مشتريات الدراسات والخدمات المؤداة
		605	مشتريات المعدات والتجهيزات والأشغال
		607	المشتريات غير المخزنة من المواد والتوريدات
		608	مصاريف الشراء التابعة
62	خدمات	**61**	الخدمات الخارجية
620	نقل	624	نقل السلع والنقل الجماعي للعاملين
621	إيجارات وتكاليف ايجارية	613	الإيجارات
		614	الأعباء الإيجارية وأعباء الملكية المشتركة
622	صيانة وإصلاحات	615	الصيانة والتصليحات، والرعاية

623	تعهد ثانوي	611	التقاول العام
624	وثائق	618	التوثيق والمستجدات
625	أجور للغير	621	العاملون الخارجيون عن المؤسسة
		622	أجور الوسطاء والأتعاب
626	الإشهار	623	الإشهار والنشر والعلاقات العامة
627	تنقلات واستقبالات	625	التنقلات والمهمات والاستقبالات
628	بريد ومواصلات سلكية ولا سلكية	626	مصاريف البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية
63	مصاريف المستخدمين	**63**	أعباء العاملين
630	أجور المستخدمين	631	أجور العاملين
631	أجور الشركاء	634	أجور المستغل الفردي
633	استفادة الأجراء	638	أعباء العاملين الأخرى
634	مساهمات في النشاطات الاجتماعية	637	الأعباء الاجتماعية الأخرى
635	اشتراكات اجتماعية	635	الاشتراكات المدفوعة للهيئات الاجتماعية
		628	الاشتراكات والمستجدات
64	الضرائب والرسوم	64	الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة
640	دفع جزافي	641	الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة عن الأجور
641	رسوم على النشاط المهني	645	الضرائب والرسوم الأخرى (خارج الضرائب على النتائج)
643	اداءات غير مباشرة		
644	رسوم خاصة		
646	اداءات للتسجيل		
647	رسوم جمركية		
648	أداءات وضرائب ورسوم اخرى	**69**	الضرائب عن النتائج وما شابهها
		692	فرض الضريبة المؤجلة عن الأصول

		693	فرض الضريبة المؤجلة عن الخصوم
		695	الضرائب عن الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية
		698	الضرائب الأخرى عن النتائج
65	مصاريف مالية	**66**	الأعباء المالية
650	مصاريف مالية	661	أعباء الفوائد
653	فوائد بنكية		
654	خصومات ممنوحة	609	التخفيضات، والتنزيلات، والحسومات المتحصل عليها عن مشتريات
		619	التخفيضات والتنزيلات والحسومات المتحصل عليها عن خدمات خارجية
		629	التخفيضات والتنزيلات والحسومات المتحصل عليها عن الخدمات الخارجية الأخرى
655	مصاريف البنك والتحصيل	627	الخدمات المصرفية وما شابهها
656	مصاريف شراء السندات	608	مصاريف الشراء التابعة
657	عمولة فتح الاعتمادات والكفالات والضمانات	627	الخدمات المصرفية وما شابهها
658	القيمة الباقية للعناصر المنقولة المتنازل عنها	667	الخسائر الصافية عن عمليات بيع أصول
66	مصاريف متنوعة	668	الأعباء المالية الأخرى
660	تأمينات	616	أقساط التأمينات
668	بدل الحضور	653	أتعاب حضور
669	مصاريف أخرى متنوعة	**67**	العناصر غير العادية – الأعباء
68	مصاريف الاستهلاكات والمؤونات	**68**	المخصصات للإهتلاكات، والتموينات وخسائر القيمة
682	مخصصات الاهتلاك	681	المخصصات للإهتلاكات والتموينات وخسائر

			القيمة والأصول غير الجارية
685	مخصصات المؤونات	685	المخصصات للإهتلاكات والتموينات وخسائر القيمة – الأصول الجارية
69	تكاليف خارج الاستغلال	**67**	العناصر غير العادية – الأعباء
690	إعانات ممنوحة	656	الغرامات والعقوبات والإعانات الممنوحة، والهبات والتبرعات
692	القيمة الباقية للاستثمارات المتنازل عنها	652	نواقص القيم عن خروج أصول مالية مثبتة غير مالية
693	قيمة العناصر الأخرى للأصول المتنازل عنها		
694	حقوق معدومة غير قابلة للتحصيل	654	خسائر عن ديون دائنة غير قابلة للتحصيل
696	تكاليف السنوات المالية السابقة	658	أعباء التسيير الجارية الأخرى
698	تكاليف استثنائية	657	أعباء التسيير الجاري الإستثنائية
699	مخصصات استثنائية	686	المخصصات للإهتلاكات والتموينات وخسائر القيمة – العناصر المالية
7	**الإيرادات**	**7**	**حسابات المنتجات**
70	مبيعات بضائع	700	المبيعات من البضائع
71	إنتاج مباع	701	المبيعات من المنتجات المصنعة
		702	المبيعات من المنتجات الوسيطة
		703	المبيعات من المنتجات المتبقية
		704	مبيعات الأشغال
		705	مبيعات الدراسات
72	إنتاج مخزن	**72**	الإنتاج المخزن أو المسحوب من التخزين
		723	تغير المخزونات الجارية
		724	تغير المخزونات من المنتجات

73	إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة	**73**	الإنتاج المثبت
		731	الإنتاج المثبت للأصول غير المادية
		732	الإنتاج المثبت للأصول المادية
74	أداء خدمات	706	تقديم الخدمات الأخرى
75	تحويل تكاليف الإنتاج	/	/
76	مدخولات مالية	**76**	المنتجات المالية
760	مدخولات على حصة الأرباح	761	منتجات المساهمات
761	مدخولات على الحسابات الجارية	708	منتجات الأنشطة الملحقة
762	مدخولات السلفات		
763	مدخولات على الاذون والسندات المماثلة	762	عائدات الأصول.
768	نواتج القيم المنقولة	767	الأرباح الصافية عن عمليات بيع أصول مالية
77	نواتج متنوعة	**75**	المنتجات العملياتية الأخرى
770	إيرادات مالية	**76**	المنتجات المالية
		765	فارق التقييم عن الأصول المالية – فوائض القيمة
		766	أرباح الصرف
		768	المنتجات المالية الأخرى
779	إيرادات مختلفة أخرى	**75**	المنتجات العملياتية الأخرى
		751	الأتاوى عن الامتيازات والبراءات والتراخيص والبرمجيات والقيم المماثلة
		709	التخفيضات و التنزيلات و المحسومات الممنوحة
78	تحويل تكاليف الاستغلال	/	/

79	نواتج خارج الاستغلال	77	عناصر إيرادات غير عادية
790	إعانات مستلمة	**74**	إعانات الاستغلال
		741	إعانة التوازن
		748	إعانات الاستغلال الأخرى
		754	أقساط إعانات الاستثمار المحولة لنتيجة السنة المالية
792	نواتج الاستثمارات المتنازل عنها	752	فوائض القيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية
793	نواتج العناصر الأخرى للأصول المتنازل عها	/	/
794	استرجاع الحقوق الملغاة	756	المدخولات عن الديون الدائنة المهتلكة
796	استرجاع تكاليف السنوات السابقة	**78**	الإسترجاعات عن خسائر القيمة والتموينات
		781	إسترجاعات الإستغلال عن خسائر القيمة والتموينات – الأصول غير الجارية
		785	إسترجاعات الإستغلال عن خسائر القيمة والتموينات - الأصول الجارية
		786	الإسترجاعات المالية عن خسائر القيم والتموينات
797	نواتج السنوات المالية السابقة	753	أتعاب الحضور وأتعاب أعضاء مجلس الإدارة أو المسير
		755	قسط النتيجة عن العمليات التي تمت بصورة مشتركة
		758	منتجات التسيير الجاري الأخرى
798	نواتج استثنائية	757	منتجات استثنائية عن عمليات التسيير

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: الاختلافات بين المخطط المحاسبي الجديد والمعايير الدولية[1]

إن المخطط المحاسبي الجديد الذي سيشكل المرجعية المحاسبية انطلاقا من سنة 2009، وضع تنظيما لمشكل المحاسبة ومجموعة من قواعد سير وقائمة الحسابات غير منصوص عليها في المعايير الدولية.

- ♦ يتحدث هذا المخطط الجديد عن الحالات الخاصة للمؤسسات الصغيرة، بينما المعايير الدولية لا تأخذ بعين الاعتبار المؤسسات الصغيرة.
- ♦ يعرف الوحدة الاقتصادية والوحدة النقدية، وهو مالا تتعرض له المعايير الدولية.
- ♦ لا يتعرض للمجالات الخاصة بالبنوك ومؤسسات التامين...الخ.

هناك بعض المجالات البديلة المسموح بها من المعايير الدولية وغير معتبرة من المخطط الجديد مثل:

- ♦ تقديم الاستثمارات المادية بالقيمة العادلة عند الإقفال.
- ♦ تسجيل تكاليف القروض المرتبطة بشراء، بناء وإنتاج الأصول.
- ♦ تسجيل استثمارات محصل عليها عن طريق إعانة استثمار بقيمة الحيازة ناقصا الإعانة المحصلة.
- ♦ تسجيل اثر تغير طريقة محاسبية أو تصحيح خطا في نتيجة الدورة الجارية

[1] حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير لإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق، مرجع سابق، ص:198،199.

خلاصة الفصل

بعد دراستنا للنظام المحاسبي المالي الجديد، تبين أن هذا النظام أملته عدة متغيرات منها ما يتعلق بالتحولات المالية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع مطلع التسعينات، وأخرى مرتبطة بالمحيط الدولي والعولمة الاقتصادية مما يسمح بإعطاء دفع جديد للمؤسسات الوطنية لتقدم وضعيتها المالية بكل شفافية، والتكيف مع المعطيات الجديدة وقدرتها على تقييم نقاط الضعف والقوة وكذا قابليتها للمقارنة مع المؤسسات الأخرى وإظهار بوضوح قدرتها التنافسية، وهذا ما لم يكن ممكنا في النظام الحالي بسبب عدة اختلافات في مجال القوائم المالية والحسابات، إضافة إلى وجود بعض الاختلافات في المخطط المحاسبي الجديد والمعايير الدولية نتيجة لاختلاف الواقع الاقتصادي الجزائري.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

نظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسيها المحاسبة على المستوى الإقتصادي والدور الذي تلعبه ضمن مختلف المجالات في تطوير المشاريع الإقتصادية ذات الطابع الحيوي فقد إستطاعت الإجابة على طلبات مختلفة من المعلومات المالية المعبر عنها من قبل فئات مختلفة، فتتجسد مكانتها في إعطاء ونقل المعلومات المالية والإقتصادية مع تبيان المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، إذ تعتبر المحاسبة المالية أداة هامة من أدوات إتخاذ القرار المتعلق بالمؤسسات الاقتصادية، وعليه يعد النظام المحاسبي في الأصل وسيلة إثبات تجاه الغير لما يقدمه من الأمن والضمان الضروريين في عالم الأعمال، وقاعدة لإتخاذ القرارات بما يتيحه من معلومات فعالة وملائمة وذات مصداقية.

إلا أن من سمات الإقتصاد الناجح هو تفتحه على المعلومات وإشاعة المعرفة لأن الشفافية في المعلومات تعتبر من أهم مميزات الإقتصاد المتطور، ولا يمكن للمعرفة أن تتوفر إلا من خلال المعلومات المالية ولا يمكن لهذه الأخيرة أن تكون ذات فائدة إلا إذا توفرت معايير محاسبية مناسبة لإعدادها لتكون مكتملة ودقيقة، وهذا ما يعرف بالمعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي، إلا أن الجزائر تأخرت لتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة هذا ما إستلزم توفير مجموعة من الأدوات الملائمة بهدف تشجيع الإستثمار بصفة عامة والإستثمار الخارجي بصفة خاصة.

لذلك وجب الإهتمام بالمخطط المحاسبي لضمان إزدهاره وإستقراره واستجابته للتطورات في العالم الخارجي، إذ يمكن القول أنه لا يمكن الإحتفاذ بالمخطط المحاسبي الوطني الحالي، بل يجب تنميطه وفق للمعايير المحاسبة الدولية، لأنه لم يصبح يؤدي وظائفه الأساسية بشكل مرض بسبب سيطرة الطابع الجبائي والقانوني على المحاسبة في الجزائر، حيث أن السلطات الضريبية تكتفي بمعرفة الكتل النقدية الكبرى المكونة للقوائم المالية فحسب، وذلك من أجل تحديد الأوعية الضريبية فلا تحتاج بصفة أساسية إلى معلومات دقيقة المتواجدة في الملاحق وبالتالي يمكن الحكم على أن المخطط المحاسبي الوطني جبائي أكثر منه مالي.

الاستنتاجات:

توصلنا من خلال بحثنا الى بعض النتائج التالية:

- تهدف المحاسبة العامة إلى تحصيل المعلومات والإطلاع على المعطيات الدقيقة في الوقت المحدد وهي البنية الأساسية كونها تمد كل الأطراف المستعملة لها بالمعلومات اللازمة.
- تساعد المعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي على تقديم معلومات شفافة وقابلية المقارنة للقوائم المالية.
- يتضمن المخطط المحاسبي الوطني عدة إختلافات مع ما هو وارد في المعايير المحاسبة الدولية خاصة فيما يتعلق بالإفصاح في القوائم المالية والأساليب المتبعة لمعالجة العمليات.
- نلاحظ في المخطط المحاسبي عدم إهتمامه بالملاحق إضافة إلى التقصير على مستوى الجانب التقني.
- المخطط المحاسبي موجه بشكل أساسي للناحية الضريبية من خلال الجداول التي يقدمها للمصالح الضريبية.
- يمكن الوصول إلى الأهداف بالإعتماد على نظام محاسبي فعال من شأنه إيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها المؤسسة.
- المخطط المحاسبي الجديد يستجيب للتطورات الإقتصادية ويتماشى مع المعاييرالمحاسبة الدولية، إلا بعض الإختلافات على مستوى المؤسسات الصغيرة حيث المعايير الدولية لا تأخذ بعين الإعتبار المؤسسات الصغيرة.
- تهدف القوائم المالية إلى إيصال المعلومات إلى المسيرين والمستثمرين بكل صدق وشفافية من أجل إتخاذ القرارات الملائمة.

الاقتراحات والتوصيات:

بناء على النتائج السابقة قمنا بإقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة تطبيق المعايير الدولية وذلك بتوفير الإمكانات البشرية والمادية.
- تشجيع المؤسسات الجزائرية على تكييف أنظمتها المحاسبية مع ما تستلزمه المعايير المحاسبة الدولية خاصة فيما يتعلق بطريقة المعالجة والتسجيل المحاسبي وطرق اللإصاح وتقديم القوائم المالية.
- دراسة تجارب وخبرات الدول المتقدمة في المجال المحاسبي ومحاولة الإستفادة منها في تطوير النظام المحاسبي الوطني.

- لا بد من العمل على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكثر للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات.
- النظام الجديد من الصعب تطبيقه في الجزائر فى المدى القصير.
- تكوين وتأهيل الإطارات علميا وعمليا من أجل ممارسة المحاسبة وفق المعايير المحاسبة الدولية.
- تحسين نوعية التعليم العالي وكذلك التدريب عن طريق توثيق العلاقة بين الجانبين الأكاديمي والتطبيقي.

آفاق الدراسة:

إن دراستنا لموضوع النظام المحاسبي الجزائري سمح لنا بإكتشاف المجال الواسع والغير محدود الذي يكتسيه هذا الموضوع حيث أنه مع تطور المحاسبة والمعايير المحاسبية صاحبها تطور في تقنيات المحاسبة وأساليب التسجيل وهو ما دفعنا إلى طرح الإشكالية التالية للفت نظر متربصي الدفعات القادمة إلى مواصلة البحث في هذا المواضيع:

- اثر تنميط المخطط المحاسبي الوطني وفق المعايير المحاسبة الدولية على المؤسسات الجزائرية
- ماهو أثر تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على مهنة التدقيق والمراجعة؟
- ما مدى أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد والتوافق؟

المراجع

قائمة الكتب باللغة العربية

* شبايكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

* خالد أمين عبد الله، وآخرون،أصول المحاسبة،مركز الكتب الأردني، الأردن، 1990.

* خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003 .

* بويعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة وفق المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

* عاشوركتوش، المحاسبة العامة: أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

* حسين القاضي، سوسن حليوني، مبادئ المحاسبة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،1997.

* محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة الخامسة،2005 .

* محمد تهامي ظواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

*حمزة بشير أبوعاصي، مبادئ المحاسبة، الجزء الأول، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان،1999

* رضوان محمد العناتي، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، جزءالأول، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2000،

* إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة مطابق المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

* منصور بن عوف عبد الكريم، محاسبة عامة:أعمال نهاية المدة التنظيم المحاسبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

* ع. براهيمي وآخرون، المخطط المحاسبي الوطني دراسة الحسابات وتطبيقاتها، دار النشر page bleue .

* هوام جمعة، تقنيات المحاسبة المعمقة، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة الثانية.

* قادري الأزهر، مبادئ المحاسبة العامة وفق المخطط الوطني الجزائري، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية.

* محمد أبوناصر، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر،الأردن، 2008.

- طارق عبد العال حماد ، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006

مذكرات

*روزي نعيمة،المحاسبة العامة ودورها في الرقابة، مذكرة نيل شهادة ليسانس، المدية، دفعة جوان2006.

*خضار نسيم، فعلية تقنيات التحقيق الجبائي في المحاسبة العامة، مذكرة نيل شهادة ليسانس، المركز الجامعي المدية، سنة الجامعية 2007/2006.

سيد علي بساعد، إسماعيل رزقي ، دراسة نقدية للمخطط المحاسبي الوطني ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة الجزائر ، جوان 2006

Bouaziz Hamid : Analyse comparative entre le référentiel IRRS et le cadre comptable Algérien , Diplôme Supérieur des études bancaire , Algérie ,octobre 2006

اطروحة دكتوراه

*بن بلغيث ياسين، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة في ظل أعمال التوحيد الدولي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

*حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثره على مهنة المدقق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،كلية العلوم الإقتصادية،2008/2007.

قائمة الكتب باللغة الفرنسية

Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, république algérienne démocratique et populaire, ministère des finance, juillet 2006

المواقع الالكترونية

http://www.montdyatna.com
http://www.startimes2.com
www.financialmanager.wordpress.com
http://etudiantdz.com